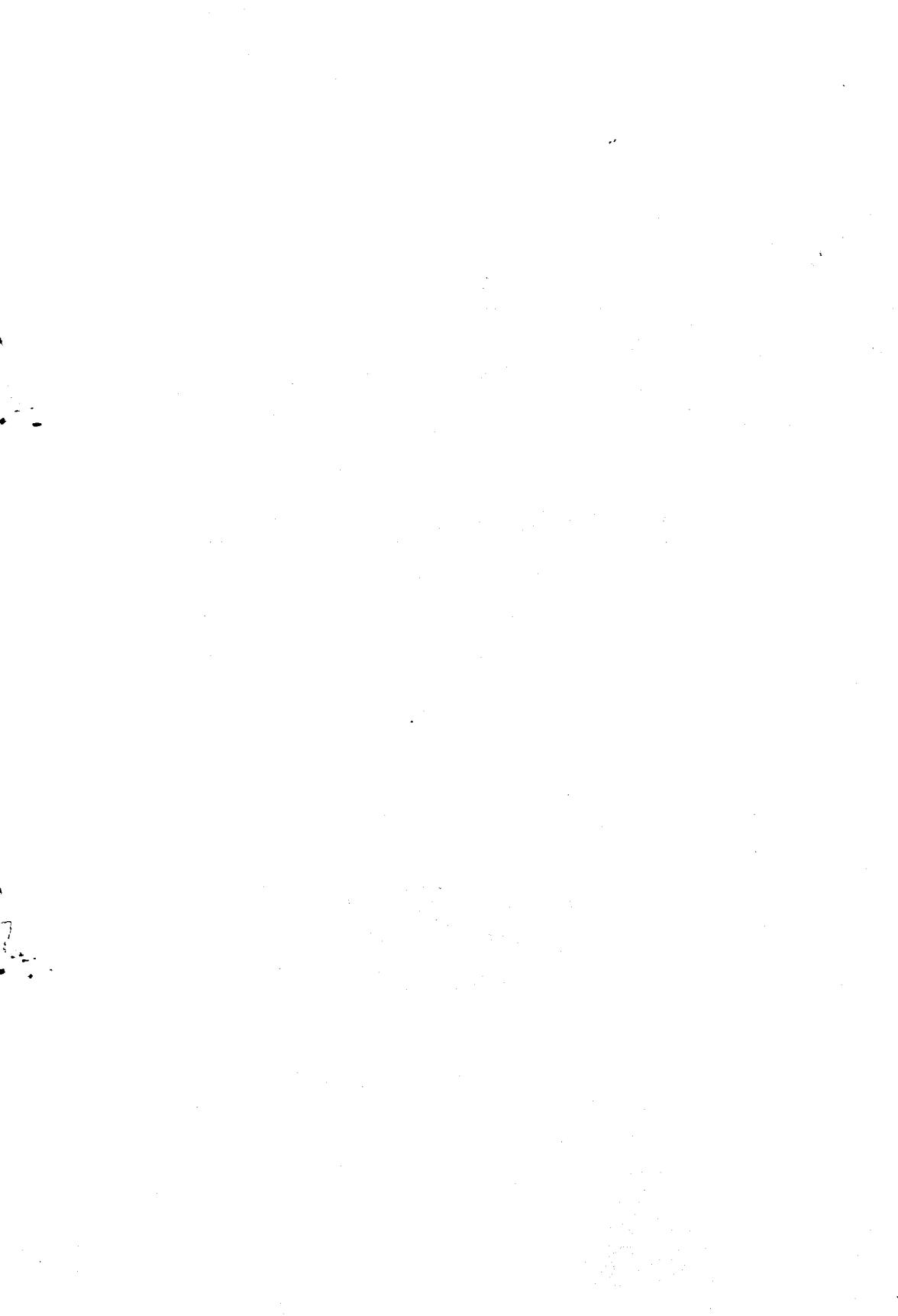


تَفْسِير آيَاتُ الْأَحْكَام (فِي سُورَةِ الْجَرَاثِ)

إعداد

الدكتور
سيـد زـكـى خـليل إـبرـاهـيم
مـدـرس التـفـسـير وـعـلـوم الـقـرـآن
جـامـعـة الأـزـهـر





مقدمة :

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب هدى للعالين ، ومصدقة لما بين يديه من الكتب ومهيمنا عليها من غير مبن ، وحجة الله البالغة علىخلق أجمعين ، ومعجزته الخاللة إلى يوم الدين ، ويهدى للتي هى أقوم ويبشر المؤمنين ، ويقول الحق ، ويقص القصص ويضرب الأمثل للمعتبرين ، ويترك أعظم الأثر لدى السامعين ، فهو الكتاب الحق البين ، وهو صراط الله المبين .

وكتاب ذلك بعض شأنه ، فإنه يمثل في نفسه شرفاً كبيراً . ولكن تنزل على قلبه فخراً عظيماً ، ولمن أرسل إليهم ذخرنا مبيناً ، قال جعل وعلا (لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَاباً فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) ^(١) (أَفَلَا تَعْقِلُونَ) ، قال سبحانه (وَإِنَّه لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ) ^(٢) .
ولأجل هذا السؤال عن ذي الجلال ، أتقدم بهذا البيان لسورة الحجرات ، ببيان مقاصدها ، وإبراز أحکامها وأذابها ، فهي سورة مباركة جامعة لما يحتاج إليهخلق من الآداب الاجتماعية والسلوكية ، وبيان التعامل مع بنى البشر ، من لدن القمة إلى جميع عامة الناس .
والذى دفعنى لاختيار هذه السورة ، هو أنها تمثل أول سور المفصل ، وهي جامعة لأصول الوحي في العقيدة والتشريع والأخلاق ، وهذه الثلاثة هي أصول الدين ، وقد أثرت أن تكون دراسة هذه

(١) سورة الأنبياء ، آية (١٠)

(٢) سورة الزخرف ، آية (٤٤)

السورة في جانبها التشريعى والأخلاقى ، والذى هو فرع عن العقيدة ،
والجانب العملى منها ، وأنه لا عبرة بالاعتقاد دون مطابقة هذا بالعمل ،
إذ الإيمان قول وعمل واعتقاد

ولأن دراسة آيات الأحكام غالباً ما تأخذ طابع ذكر أقوال
الفقهاء ، وقد تكون بعيدة عن النص القرآني منطوقاً ومفهوماً ، وقد
تحتمله لكن عن بعد مع عدم تبيين ذلك ، فقد حاولت في هذه
الدراسة ، أن أجمع بين الدراسة التحليلية للنصوص ، والدراسة
الفقهية وذلك بدراسة النصوص بطريقة التحليل للتوصيل إلى الحكم
الشرعى ، عن طريق منطق النص ، أو المفهوم بقسميه ، وكل ما
يتفرع عن المنطق ، لبيان مأخذ كل قول في الآية أو النص ، بالنظر
والاتباع لقضايا اصول الفقه ، ومذاهب الفقهاء ، وبهذه الطريقة أو
هذا اللون من التفسير استطعت الخروج بهذه الدراسة من أن تكون
دراسة أو تفسير تحليلي صرفاً ، أو أن يكون قضايا فقهية صرفة ، بل
راعية الأمرين معاً ، بالالتزام على دلالة النص بدلالة المختلفة حتى
تكون الأحكام محكمة المستند .

ولقد كانت طريقتى في دراسة آيات أحكام هذه السورة كما

يلى :

- ١- تبيان العلاقة بين الآية والذى قبلها حتى تكتمل الوحدة
الموضوعية للسورة كلها .

- ٢- ذكر اسباب نزول الآية، لأن السبب يعين على معرفة المسبب، وإن كان ليس مختصا.
- ٣- شرح وتفسير لبعض الفاظ الآية، حتى يتضح المعنى الأعم منها، وتوسيع دائرة المعنى للجمل .
- ٤- ذكر القراءات في الآية، لبيان الأحكام اللغوية والشرعية في كل قراءة.
- ٥- المعنى العام للآية حتى يظهر المقصود منها والعلة الغائية من الحكم الشرعي الذي سيقت من أجله .
- ٦- ذكر الأحكام الشرعية في الآية، وذلك عن طريق المنطق وما يتفرع منه، من دلالة التزام أو تضمن أو فحوى إلى غير ذلك مما يكون من النص، وكذلك عن طريق المفهوم ، وبذا يكتمل فقه الآية منطوقاً ومفهوماً .
- ٧- تبيان بعض الملحى البلاغية في جمل كل آية من آيات أحكام هذه السورة ، إذ يترتب عليها أحكام بيانية يراد منها توكيده الحكم الشرعي وسعته وكمال عدله .
- ٨- ذكر ما يمكن أن يستقاد من منطوق الآية ومفهومها حتى يتدرّب القارئ لكتاب الله ولتفسيره على ذلك .
- ثم جللت ذلك كله ببيان موضوع السورة، وما تضمنته من آداب اجتماعية ، وأخلاق ربانية ، تدل على عظمة وكمال قدرة وعلم

من أنزل هذا الكتاب الكريم ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه .

ويتأكد لى كل قارئ أن هذا الكتاب هو كتاب الله العزيز
الحميد ، إذ هذه الأحكام العدلية ، والمناهج الربانية ، لا تكون إلا من
خالق القوى والقدر سبحانه .

والله أسأل أن يجعل في هذا الجهد القبول ، وبارك فيه ، وأن يجعله
خالصاً لوجهه الكريم واستغفره سبحانه من أي قصور أو تقصير ، إذ
لا يخلو منه جهد بشري .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين ، وصلى الله وسلم وبارك
على سيدنا محمد وآلـهـ .

تمهيد :

هذه السورة مدنية إجماعاً، إلا ما قيل: في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) ^(١)

فقد ذكر عن ابن عباس ^{رض} أنها مكية ^(٢) ، ولعله بسبب أن الآية مصداة بـ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) وهو مقصود بأهل مكة .

وهذا اصطلاح اصطلاح عليه بعض المفسرين ، غير أنه قد ورد في سور مدنية باتفاق مثل سورة البقرة (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) ولذا ليس مضطراً . فالسورة كلها جملة وتفصيلاً مدنية وإن وجد فيها (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) إذ ملامح السورة كلها مدنى ، وقد تميزت بميزات التنزيل المدنى وخصائصه، من طول الآيات، والنداء بالإيمان ، وذكر الأحكام العملية ، وغير ذلك مما هو من خصائص القرآن المدنى .

وتسمى بسورة الحجرات ، وهذا متفق عليه بين العلماء ، وذلك لل المناسبة بين اسمها وبين أبرز موضوعاتها ، و موضوعها يكمن في الآداب التي يجب أن تراعى مع القدوة في قوله (إِنَّ الَّذِينَ يُنَادَوْنَكُمْ وَرَاءَ الْحُجَّرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) ^(٣) .

فالآلية تمثل أهم ما في السورة الكريمة ، وما تضمنته من

(١) سورة الحجرات ، آية ١٣

(٢) روح المعانى للطلوسى م ٩، ج ٢٦، ص ١٣١

(٣) سورة الحجرات ، آية ٣

م الموضوعات تابع لهذا المقام إذ مقام الرسول ﷺ يعلو كل مقام . و عدد آياتها ثمانى عشرة آية بالإجماع .

موضوع السورة :

إن موضوع هذه السورة ، مقصودها الأول ، هو الإرشاد إلى مكارم الأخلاق بتوقير النبي ﷺ بالأدب معه في نفسه ، وفي أمه ، وحفظ ذلك من إجلاله بالظاهر ، ليكون دليلا على الباطن ، فيسمى إيعانا ، وكذلك بعد موته باحترام وتقدير سنته والعمل بها والتأنب بأدابها والتمسك بها ، إذ السنة امتداد له ﷺ ، ولذا يجب التأدب مع علمائها خصوصا وعلماء الدين عموما ، إذ العلماء ورثة الأنبياء .

صلة السورة بما قبلها :

إن المتأمل لافتتاح كل من سورتى الفتح والحجرات يلحظ تشابه افتتاح كل منهما ، فكل منهما تتحدث عن رسول الله ﷺ في مقامه العالى ، وشرف مرتبته ، وقد أشير في سورة الفتح إلى ما وقع من بعض الصحابة مع النبي ﷺ في صلح الحديبية ، من عدم الرضا بفعل النبي ﷺ مع المشركين ، وعدم متابعة أمره بالذبح ، فجاءت سورة الحجرات لبيان لوازم الإيمان ، وهو أنه لا يصح لعبد مؤمن أن يسبقه ﷺ برأى ، ولا يتقدم عليه في حكم ، وكذلك يجب أن يكون مجلسه عيزا عن كل المجالس ، فلا صخب ولا ضجر ولا ارتفاع لصوت ولا جهر

قول الله تعالى ذكره :

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ"

اشتملت هذه السورة على خمس نداءات للمؤمنين على وجه
الخصوص ، ونداء شامل لعموم الناس .

وَهُنَّ الْأَيْةُ الْأُولَىٰ مِنَ السُّورَةِ الْكَرِيمَةِ ، قَدْ جَاءَ فِيهَا النَّدَاءُ الْأُولُ
مِنْ تِلْكَ النَّدَاءَتِ الْخَمْسِ الْخَاصَّةِ بِالْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا كَانَتْ هَذِهِ السُّورَةُ
مُوْضِعُهَا الْهُدَايَا وَالْإِرْشَادُ إِلَىٰ مَحَاسِنِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مَعَ الْقَدْوَةِ ،
وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَذَلِكَ بِجُنْسِ الْأَدْبِ مَعَهُ وَتَوْقِيرِهِ فِي نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي
أَمْتَهِ بَدَأَ بِهِ لَأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَتَبْاعِيهِ ، إِذْ هُوَ قَدُوْتُهُمْ
وَالْمَرْبِيُّ لَهُمْ ، فَهُمْ يَتَلَقَّوْنَ مِنْهُ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَأَعْلَاهَا ، وَمَا فِيهِ
سَعَادَتُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَقَوْلُهُ مَقْدُومٌ عَلَىٰ كُلِّ قَوْلٍ ، وَحْبُهُ مَقْدُومٌ
عَلَىٰ جَمِيعِ الْمُخَابِ ، لَأَنَّهُ الْوَسِيلَةُ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَمَحَابَتِهِ وَمَعْرِفَةِ دِينِهِ الَّذِي
لَا يَرْضِي لِلْخَلْقِ دِينًا سُواهُ .

ولتبنيه المؤمنين على الاعتناء بهذا الخطاب صدره بالنداء الذي

يستدعي فرط اهتمامهم بتلقيه وحسن مراعاته ، وأن الإيمان الذي معهم ونودوا به موجب للعمل بما في خيز هذا النداء وزاجر عن الإخلال به ، وهذه ثمرة الإيمان ، ولذا جاء المنهى عنه بعده (ا لا تُقدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وجاء الأمر بالتقوي بعده (وَاتَّقُوا اللَّهَ) لتخويفهم بعدم التفريط بارتكاب المنهى عنه ، لأن عدم الوقاية بتجاوزه يتناقى مع الإيمان .

وناداهم باسم الإيمان لتنشيطهم للعمل بما في خيز النداء ، إذ العمل من مقتضياته .

سبب نزول الآية .

ذكر العلماء في سبب نزول هذه الآية روايات :

الأولى : ما خرجه الإمام الطبرى في تفسيره بسنده عن ابن عباس ﷺ
قال : نهوا أن^(١) يتكلموا بين يدى كلامه .

الثانية : عن مجاهد رحمه الله تعالى قال : لا تفتاتوا على رسول الله ﷺ
 بشئ حتى^(٢) يقضيه الله على لسانه .

الثالثة : عن قتادة قال : ذكر لنا أن ناسا كانوا يقولون : لو أنزل في كذا لوضع كذا وكذا^(٣) قال : فكره الله عز وجل ذلك ، وقدم فيه .

((جامع البيان للإمام الطبرى ، م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١٦))

((نفس المصدر ، م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١١٦)) بحسب الإمام الطبرى

((نفس المصدر ، م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١١٧)) بحسب الإمام الطبرى

الرابعة : قل ابن جرير : وقل الحسن : أناس من المسلمين ذبحوا قبل صلاة رسول ^(١) الله ﷺ يوم النحر ، فأمرهم نبى الله ﷺ أن يعيدوا ذبحا آخر .

الخامسة : عن الضحاك يقول في قوله (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) ، يعني بذلك في القتل ، وكل ما كان من أمرهم لا يصلح أن يقضى إلا بأمره ما كان من شرائع دينهم ^(٢) .

السادسة : قل ابن زيد : لا تقطعوا الأمر دون الله ورسوله ^(٣) .

السابعة : قل سفيان : لا تقضوا أمرا دون رسول الله .

الثامنة : عن عبد الله بن الزبير ^{هـ} قال : قدم ركب من بنى تميم على رسول الله ﷺ فقل أبو بكر ^{هـ} : أمر القعقاع ابن معبد ، وقل عمر ^{هـ} : أمر الأقرع بن حabis ، فقل أبو بكر : ما أردت إلا خلافى ، وقل عمر : ما أردت خلافك فتماريا حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزل في ذلك (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) حتى ^(٤) انقضت الآية .

هذه الروايات وغيرها مما قيل في أسباب نزول هذه الآية ليس

(١) نفس المصدر ، م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١١٧

(٢) جامع البيان للطبرى ، م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١١٧ ، بسند الإمام الطبرى

(٣) نفس المصدر ، م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١١٧ ، بسند الإمام الطبرى

(٤) نفس المصدر ، م ١٣ ، ج ١٦ ، ص ١١٧ ، بسند الإمام الطبرى

واحدا منها نصا في سبب النزول، وإن صح كثير منها سندًا ولكنها داخلة تحت عموم نص الآية، فالآية سيقت لإفاده العموم في النهي عن أي تقديم، ولذا روى عن ابن عباس ^{رض} ما يفيد قريبا ^(١) من المراد قوله: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنّة ^(٢).

ولعل هذه الآية ليس لها سبب نزول، ولو فرض وجود سبب وكانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فحمل الآية على العموم هو المعول عليه في كل حال، ولكن السبب يعين على فهم المقصود منها وعملة الحكم وما ذكر عن أئمة التفسير من التابعين هو تفسير لوجه من جوهر عموم النهي، وليس سببا في النزول.

فجميع الروايات المتقدمة تقيد حكمها واحدا من الآية، هو أن لا تقطعوا أيها المؤمنون أمرا دون الله ورسوله، ولا تعجلوا به، لأنكم إذا قطعتم أمرا دون الله ورسوله انتفأ عنكم الإيمان بالله ورسوله، إذ الإيمان بالله ورسوله مستلزم عدم التقدم عليهم في أمر من الأمور، ولأن في التقدم خروج عن المتابعة ^(٣).

قوله تعالى ذكره: لاتقلموا:قرأ العامة بضم التاء وفتح القاف وتشديد الدال مكسورة فالفعل من قدم يعني تقدم.

(١) خرجه الإمام البخاري في كتاب التفسير، ج ٢، ١٩٠، ١٩١

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ج ٨، ٥٠١

وقد اختلف المفسرون في هذا الفعل ، بين كونه متعدياً ولازماً ، والذين قالوا : إنه متعد اختلفوا بين كون مفعوله منوي ومقصود ، أو غير منوي ومقصود .

وقد رجح الإمام الزمخشري القائل بتعدي الفعل ، كونه مفعوله مقصوداً قائلاً : إلا أن^(١) الأول أملأ بالحسن وأوجه ، وأشد ملامة لبلاغه القرآن ، والعلماء له أقبل . وزاد الإمام الشهاب على ذلك الذي ذهب إليه الزمخشري بقوله :

والزمخشري رجح الأول لما فيه من الإيجاز ، مع الفائدة التامة للعلوم واستعماله على^(٢) . أعرف اللغتين فيه ، مع المطابقة لما نزل في شأنه . وأما الذين قالوا بلزمية الفعل ، فرجحوا ذلك بأنه أولى بحق المقام لإفادته النهي عن التلبيس بنفس الفعل الموجب لانتفاءه بالكلية المستلزم لانتفاء تعلقه بمفعوله بالطريق^(٣) البرهانى .

ومعناه : أن يكون المفعول نسياً منسياً ، والقصد فيه إلى نفس الفعل ، وهو التقديم من^(٤) غير اعتبار تعلته بأمر من الأمور ، ولا نظر إلى أن المقدم ماذا هو ؟ .

وذلك نظير قوله تعالى (وهو الذي يحيي ويميت) فالقصد في

(١) الكشاف للإمام الزمخشري ج ٣، ص ٥٥٢

(٢) حاشية الشهاب ، ج ٨ / ٧١ (٤) روح المعانى للألوسي م ٩ ج ٢٦ ص ١٣١

(٣) تفسير أبي السعود ، ج ٨ / ١٦ (١) البحر المحيط لأبسى حيان ج ٨ ،

ص ١٠٥

مثل هذا نفس الفعل الإحياء والإماتة ، دون اعتبار ونظر لما وقع عليه الحياة أو الموت ، والمعنى عليه هنا : لا^(١) تفعلوا التقديم ، ولا تتلبسوا به ، ولا تجعلوه منكم بسبيل . والتأمل للقولين يجد أن ما يؤل إلى كل منهما ، إنما هو العموم وهو ما يتعلق به الحكم وأما الاستعمال اللغوى فهو لا يترب عليه تأثير للحكم ، فالاعرف لغة به هى الأول مع إفادته لما نزل في شأنه مطابقة . وقد قرأ بعضهم : لا تقلعوا ، بفتح التاء والقاف والدال مع تشديد الدال ، ومعناه كمعنى هذه القراءة التى قرأ بها العلمة ، وقرئ بفتح التاء وسكون القاف وفتح الدال وهو مضارع قد مبني على القدوم ، ومعناه : إذا أمرتم بأمر فلا تفعلوه قبل الوقت الذى أمرت أن تفعلوه فيه والظاهر أن القراءات المتواترة وغير المتواترة في هذه الكلمة تشارك في معنى واحد هو عدم تقديم أى شىء من قول أو فعل على أمر الله وأمر رسوله ﷺ حتى يحکما به ويأخذنا فيه ، فتكونوا عاملين بالوحى المنزل ، أو مقتدين برسول الله ﷺ .

قوله تعالى ذكره (بين يدى الله ورسوله : يرى الإمام الزمخشري
أن هذه الجملة جرت على سنن من المجاز ، وهو ما يسمى عند البayanين
بالاستعارة التمثيلية ، فقد شبه تعجل المؤمنين في إقدامهم على قطع
الحكم في أمر من الأمور الدينية بغير إذن الله ورسوله بحاله من تقدم

(١) روح المعانى لللالوسي ، م٩، ج٢٦، ص١٣١ (٦) معانى القرآن وإعرابه
للزجاج ج٥، ص٣١

بين يدى متبوعه إذا سار في طريق ، فإنه أمر مستهجن في العادة والغرض منه تصوير كمال المجنحة وتقبيح الحكم بغير إذن الله ورسوله وعلى المؤمن ^(١) في أمر الوحي أن لا يسبق بقول أو فعل .

وقد ذكر الإمام الشهاب أن هذه الجملة فيها تجوزين ، تجوز في الجهة بالجاورة ، ثم ^(٢) تجوز بالاستعارة التمثيلية . وذكر بعض المفسرين في هذه الجملة قولًا مفاده : أن المقصود بين يدى رسول الله ﷺ وقد ذكر لفظ الجلال (الله) تعظيمًا للرسول ﷺ ، والإيدان بجلالة حله ، ومزيد ^(٣) اختصاصه به سبحانه .

قال الإمام الزمخشري : وهذا القول هو الأوفق لما يجيء بعده فإن الكلام مسوق لإجلاله ﷺ ، وإذا كان استحقاق هذا الإجلال لاختصاصه بالله جل وعلا ومتزنته منه سبحانه ^(٤) فالتقدم بين يدى الله عز شأنه أدخل في النهي وأدخل .

وإنما عبر بالرسول هنا ، لأن السياق للنهي عن التقديس والتقدم ، وكان مقتضى الرسالة إنفاذ الأوامر والنواهى عن الملك من غير أن يكون من المرسل إليهم اعتراف بأصلها وبذلك استحق أن لا يتكلم بحضورته في مهمهم ولا يفعل مهمهم إلا بإذنه ، لأن العبيد لما لهم من

^(١) الكشاف للزمخشري ج ٤ ، ص

^(٢) حاشية الشهاب / ٨ / ٧١

^(٣) روح المعانى للطلوسي م ٩ ، ج ٢٦ ، ص ١٣٢

^(٤) الكشاف للإمام الزمخشري ، ج ٣ ، ص ٥٥٣

النقص لا الاستقلال لهم بشئ أصلاً ، لذا عبر بالرسول دون النبي بعد ذكر اسمه تعالى الأعظم ، زيادة في تصوير التعظيم فقال : ورسوله ، أى الذي عظمته ظاهرة جداً ، ولذا قرن اسمه باسمه ، وذكره بذكره ، فهو تمهد لما يأتي من تعظيمه .

فالمعنى : لا تكونوا متقلمين في شئ من الأشياء والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ورسوله يبلغ عنه لا ينطق عن الهوى ، فعلى الغير الاقتداء والاتباع ، لا الابتداء^(١) والابتادع ، سواء كان النبي ﷺ حاضراً أو غائباً ، بموت أو غيره ، فإن آثاره كفيته .

قوله تعالى ذكره (واتقوا الله) التقوى من الاتقاء ، وهو جعل النفس في وقاية مما يخاف ، وقد يسمى الخوف تقوى ، فالتفوى خوفاً حسب مقتضى الشئ بمقتضيه المقتضى بمقتضاه ، وصار التقوى في تعارف الشرع حفظ النفس عما يؤثرها ، وذلك بترك المظور ، وفعل المأمور .

فاجعلوا أيها المؤمنون بينكم وبين عذاب الله وقاية بفعل ما فيه رضاه ، وترك ما فيه سخطه .

والتفوى المأمور بها هنا يمكن أن تكون موجهة لخصوص التقدم الذي نهى عنه ، أو في خالفة الحكم المنهى عنه ، وأن تكون عامة في كل أمر من الأمور التي أمر الله بها أو نهى عنها ، فالتفوى مطلوبة

(١)نظم الدر للإمام البقاعي ، ج ٧، ص ٢٢١

في كل حال من أحوال العبد .

وتحذف مفعول الأمر بالتقوى يرجع نسبة العموم في المفعول وكأنه يشير إلى وجوب التقوى من المؤمنين في كل ما يأتون وما يذرون ، غير أن النهي عنه هنا يدخل دخولاً أولياً ، لأنه أصل أصول الدين . قوله تعالى ذكره (إن الله سمِيع عَلِيْم) هذه الجملة من الآية جاءت خاتمة لها ، لتأكيد مضمون الآية من النهي والأمر ، وذلك أنه تعالى سميع لكل مسموع ، ومنه أقوالكم وهو عَلِيْم بكل المعلومات ومن جملة ذلك أفعالكم ، فمن حقه سبحانه أن يتقدس ويراقب معنى الآية :

يخاطب الله تعالى عباده المؤمنين ، بما يتوجبه إيمانهم لأصل أصول دينهم ، بالنفي عن التقديم بالقول أو الفعل أو الاعتقاد على كتاب الله الذي فيه تبيان لأحكام كل شئ مما يحتاجون إليه في دينهم وآخرتهم ، وسنة رسوله ﷺ بعد موته ، التي اشتملت على البيان الكافي لما في الكتاب الله تعالى ، وأن هذا مما يوجب الإيمان وحقيقة الاتباع .

وليكن المؤمنون على أشد الخوف من خالفة ذلك ، فالله الذي خلقهم سميع لجميع أقوالهم ، عَلِيْم بأقوالهم هذه من قبل أن يقولوها ، وبأفعالهم من قبل أن يفعلوها ، فهو خبير بضمائرهم وما في قلوبهم من التقوى ، فلا ينبغي أن تختلف أقوالهم وأفعالهم وضمائرهم ، وهو مجازيهم على كل أقوالهم وأفعالهم .

الأحكام الشرعية في الآية :

الحكم الأول: ترك التعرض لما في كتاب الله تعالى ، وهو مادل عليه قوله (بين يدى الله) ، ولأقوال الرسول ﷺ بعد موته ، وفي حياته لأقواله وأفعاله ، وأنه يجب اتباع الكتاب والسنّة ، والاقتداء بهما ، وعدم التقدم عليهم بحال . ويؤيد هذا الحكم ما جاء عن النبي ﷺ ، وهو في مرضه ، قَالَ : مروا أبا بكر فليصل ^(١) بالناس ، فقالت عائشة لحصنة قرلى له : إن أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس من البكاء ، فمر عمر فليصل بالناس ، فقل ^(٢) : إنك لأنتن صواحب ^(٣) يوسف ، مروا أبا بكر فيصل بالناس) والمقصود بـ (صواحب يوسف) الفتنة بالرد عن الجائز إلى غير الجائز ، والمراد من هذه العبارة أنهن يظهرون خلاف ما يبطنون .

وما يدل على عدم التقدم على ما جاء به النبي ﷺ ، ولا حجة في ذلك لمن ادعى الأحوط ، إذ الأحوط والأسلم اتباعه ، فقد روى عن مسروق بن الأجدع بن مالك الممدانى الكوفى قال : دخلت على عائشة [ؑ] ، وكانت قد تبنته في اليوم الذى يشك فيه فقالت للجارية أسيئه عسلا ، فقلت إنى صائم ، فقالت : قد نهى الله تعالى عن صوم هذا ^(٤) اليوم . وكأنها تريد أن تبين له المقصود ، وهو لا تصوموا قبل

^(١) سريع البكاء والحزن ، أو رقيق

^(٢) أخرجه الإمام البخارى في كتاب الأذان ، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامية

^(٣) الأثر في زاد المسير لbin القيم ج ٧ ص ٤٥٥

صوم نبيكم وهو وجہ استدلالها بالآلیة ، إذ یتبعی أن یتمثل أمر النبی ﷺ
ونهیه ، وقد نهی ﷺ عن صوم يوم الشک .

وما یدل على أن الصحابة ﷺ فهموا أن مخالفۃ ما جاء عن
النبی ﷺ منهی عنه ، وأنه وإن لم يكن منصوصاً عليه في القرآن ، فقد
جاء في السنة النھی بالتنصیص عليه ونھی السنة کنهی الكتاب ، فقد
روی أن امرأة اعترضت على ابن مسعود ﷺ ، بأنها لم تجد في كتاب
الله اللعن على الواشة ، فأجبابها ﷺ بقوله : لئن كنت قرأتیه لقد
وجدتیه أما رأیت (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عن
فانتھوا) ^(١) قالت : بلی قال : فإنه نھی عنه والمقصود هو أن ما نھی عنه
رسول الله ﷺ ، فقد نھی الله عته ، لأن ما جاءهم به عن الله تعالى ،
فيجب الانتهاء مما نھی عنه ﷺ ، ولا یجوز التقدم على هذا النھی .

وھذه بعض الأمثلة في مخالفۃ المنھی عنہ .

الحکم الثاني : هو المخالفۃ في الأمر بتقدیم أو تأثیر ، فالطاعة
لابد أن تؤدى في الوقت والمقدار المحددين لها ، فلا یجوز تقديم الطاعات
على وقتها ، لأن كل عبادة مؤقتة بمیقات ، كالصلوة والصوم والحج وھو
ما یدل عليه ظاهرۃ الآیة .

ولذا جاء عن النبی ﷺ أنه قال لأصحابه في يوم الأضحی : من

^(١) سورة الحشر ، آیة ٧

ذبح قبل الصلاة ، فإنما هو لحم قدمه لأهله ، فقام أبو بردة بن نيار خال البراء بن عازب ، فقال : يا رسول الله هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، وإنى ذبحت قبل أن أصلى ، وعندي عنق جذعة خير من (١) شاتى لحم ، فقد : تجزئك ، ولن تجزئ عن أحد بعده) فأمره بإعادة الذبح دليل على على وجوب عدم التقديم .

غير أن العلماء اختلفوا في الزكاة ، لأنها عبادة مالية ، وكانت مطلوبة لمعنى مفهوم وهو سد خلة الفقير ، ولأن النبي ﷺ استعجل من العباس صدقة عامين . (٢) ولما جاء من جمع صدقة الفطر قبل يوم الفطر حتى لمستحقيها يوم الوجوب ، وهو يوم الفطر ، فاقتضى ذلك كله جواز تقديمها .

وهذا ما ذهب إليه المالكيية (٣)

وقال أبو حنيفة والشافعى : يجوز تقديمها لعام ولا ثنين ، للأثر الذي مر ذكر ، فإن جاء رأس العام والنصاب بحاله وقعت موقعها ، وإن جاء رأس الحول وقد تغير النصاب تبين أنها صدقة تطوع . (٤)

وقل أشهب : لا يجوز تقديمها على الحول لحظة ، كالصلاحة ، وكأنه طرد الأصل في العبادات .

(١) الحديث خرجه الإمام سلم رقم ١٥٥٢ ، وصحيح ابن حيان ج ٧ ص ٥٦٢

(٢) الجامع لأحكام القرآن للفقطبي م ج ٦ ص ٢٨٨

(٣) نفس المصدر م ج ٨ ص ١٦

(٤) أحكام القرآن لbin العربي ج ٤ ص ١٧١٣

فرأى أنها إحدى دعائيم الإسلام فوفاها حقها في النظام وحسن الترتيب وذهب بعض علماء المالكية إلى أن التقديم اليسير فيها جائز ، لأنه معفو عنه في الشرع ، بخلاف الكثير ، وما ذهب إليه الإمام أشهب أصح ، فإن مفارقة اليسير الكثير في أصول الشريعة صحيح ، ولكنه لمعان تختص باليسير دون الكثير ، فلما هذه المسألة فالاليوم فيه كالشهر والشهر كالسنة ، فلما تقديم كل ، كما قال أبو حنيفة والشافعى ، وإنما حفظ العبادة وقصرها على ميقاتها وذلك يقوى في النظر .

وهذا القول الأخير يدل عليه ظاهر النهى في الآية منطوقاً ومفهوماً ، وهو الذي يجب العمل به ، فلا يجوز تقديم طاعة ما عن ميقاتها ومقدارها الذي حدده الشرع ، إلا ما تجاوز فيه الشرع بدليل لصلحة شرعية ، وليس في هذا خالفة للنهى هنا ، لأن كلاً منها من قبل الشرع ، أما التجاوز على جهة العموم لورود بعض الخصوص ، فإنه أخذ بالعموم عن طريق القياس ، وهو قياس مع ورود الدليل للعموم والخصوص فيه نظر ، لأنه يستلزم على القول بالعموم طرد ذلك في جميع الأحوال .

الحكم الثالث : وجوب الأمر بتقوى الله تعالى ، فيما نهى عنه ،
بأن يجعل بينه وبين غضب الله تعالى وقاية في عدم ارتكاب المنهى عنه ،
ويجعل وقاية بينه وبين عذاب الله تعالى ، في القيام بالأمور به ، وأن يكون على الوجه الذي أمر به الشارع ، فلا يخالف في الأمر أو النهى .

فالأمر بالتقى واجب وموصى عليه في كل ما يأتي به العبد وما يترك وهو أمر عام لجميع البشر ، لقوله تعالى (١) ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله (٢) وقوله (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) وقوله (يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم) (٣)

فالتقى واجبة في كل الأمور قوله أو فعلًا أو اعتقادا ، ولا صارف لهذا الوجوب .

حكمة التشريع في أحكام هذه الآية :

لقد حكم الله تعالى وقضى بإرجاع جميع الأمور التي تتعلق بالاقتداء إلى أصل واحد هو المصدر الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو كتابه العزيز المشتمل على كل ما فيه سعادة العبد في الدنيا والآخرة ، والمشتمل على القواعد الكلية التي هي أصل الأصول لكل شئ ، والسنة المبينة له ، الموضحة لأحكامه وتشريعه ، والتي اشتغلت على أحكام وتشريعات مأذونة من كليات قواعد الكتاب ، والعباد مأمورو وبالأخذ بها لأن لا يضلوا ، قال تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (٤) والحكمة في عدم

(١) سورة النساء ، آية ١٣١

(٢) سورة النساء ، آية ١

(٣) سورة الحج ، آية ١

(٤) سورة الحشر ، آية ٧

خالفة هذا الأصل ، هو عدم وقوع الضلال من العباد إن وكلوا إلى أنفسهم أو عقولهم في الأحكام على ما يأتون وما ينرون ، إذ سيقع منهم الخلاف والاختلاف ، ولن يتحدد لديهم مرجع أو أصل واحد يرجعون إليه ، ومن ثمت ستكثر الآراء والأهواء المتباعدة والمختلفة ، لكن إذا كان الأصل الذي يرجع إليه عند الحاجة أو عند الاختلاف واحد كان ذلك سدا لباب الضلال والاختلاف . فأصل الأصول هو الرجوع في كل الأمور إلى الكتاب والسنّة واحترام من جاء بذلك الأصل ، والتأنب معه وتوقيره بتقاديم ما قلمه وتأخيره ما أخره ، وهو أصل الإتباع .

المناهي البلاغية :

لقد اشتملت الآية على السلوب البلاغى الحكيم ، وإيراد الجمل في الآية بإيجاز حاملة في ثناياها الإعجاز الذى يسهر الألباب ، ولقد جاء على النحو التالى : -

- ١- تصدير الخطاب بالنداء بعيد ، وذلك لتنبيه المخاطبين إلى عظيم الأمر الذي استدعوا من أجله ، وأنه أمر يوجب مزيد الاعتناء وفرط الاهتمام بمراعاته وسرعة قبوله .
- ٢- ونداء المؤمنين بالوصف الذي أذعنوا له طوعية وقناعة دون ندائهم بالناس أو غير ذلك ، يستوجب الالتزام بما أذعنوا له ،

وهو داع للمحافظة عليه ، وأنه أعلى وصف يمكن أن يوصف به العبد ، وعدم الالتزام يوجب الإخلال بهذا الوصف ويكون كأن لم يكن ، فوصفهم بالإيمان موجب للالتزام لما دعوا إليه .

- ٣ حذف المفعول في (تقليموا) أو إزالة منزلة اللازم ، الغاية منه الإيجاز بأنحصر عبارة لفادة الحكم على سبيل العموم ، دون تقييد بمحض ما فيلزم ، الأطباب ، والإلزام الأمة بوجوب الاتباع في كل أمورهم لأمره ﷺ ، ولعدم التباس بمجرد فعل التقلمة .
- ٤ ومثل ذلك حذف المفعول في قوله (اتقوا الله) لفادة العموم بأنحصر العبارة ، إذ سيلخل في ذلك جميع المفاعيل في الأمر والنهى والاعتقاد وكأنه يشير إلى ربط التقوى بكل أمور العبد الظاهرة والباطنة .

ما يستفاد من هذه الآية :

هذه الآية مع ما تضمنته من الأحكام الشرعية ، فقد أفادت فوائد كثيرة منها :-

- ١ لطف الله بعباده المؤمنين ، بأن ناداهم بالوصف الذي يستفزهم وبهجتهم للعمل بوجب هذا الإيمان ، بما هو في حيز النداء ، وكأله من باب التذكير لهم بالوصف الذي الزموا أنفسهم به ، فمن فضلهم وإحسانه إليهم أن لطف بهم ، فناداهم به مع عصيانهم .

-٢ وصف الإيمان لا يسلب من المؤمن بفعل المعصية أو المخالفة ، بل يبقى هذا الوصف ، ويكون مؤمنا عاصيا بذنبه ، فإذا ما تاب ، تاب الله عليه ومحى ذنبه بعفوه ورحمته وإحسانه .

-٣ وجوب التأدب والاحترام مع القدوة ، وأنه ما ينبغي أن يتقدم عليه بقول أو فعل إلا بعد أن يقدم ما لديه ، إذ أن لديه من الصفات ما يميزه عن غيره ، ولذا يجب أن يكون هذا مع العلماء والحكام والسلطانين الذين أخذوا هذا الأمر بحق الله تعالى.

قول الله تعالى ذكره :

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا ترْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجْهَرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تُحْبِطَ أَعْمَالَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ"

ذا هو النداء الثاني من هذه السورة للمؤمنين ، وقد جاء عقب النداء الأول الذي فيه النهى من مخالفته القدوة ، وأنه يجب اتباعه والتآدب معه بعدم التقدم عليه في أي أمر من الأمور ، وقد ثبت بالنداء ، الأول إعطاء الرسول ﷺ ، بأن لا يفتات عليه بأن يتأهب ما هو وظيفته من التقدم في الأمور وقطع المهمات ، فلا يكلم إلا جوابا أو سؤلا في أمر ضروري لا يمكن تأخيره ، وكان من يكلمه لذلك ربما رفع صوته رفعا الأولى به غيره مما هو دونه وكان رفع الصوت وقت نزول الوحي من

المشوّشات في حسن التلقى للوحى ، مع ما فيه من قلة الاحترام والإخلال بالإجلال ، لهذا كله جاء النهى برفع الصوت في حضرته ﷺ حفاظاً لحرمته ومراعاة الأدب في خدمته وصحته بتمجيله وتفخيمه وإعزازه وتعظيمه .

سبب نزول الآية :

ذكر العلماء في سبب نزول هذه الآية روايات:-

الأولى : ما أخرجه الإمام الطبرى بسنده عن الزبير قال : قدم وفد أراه قل تميم ، على النبي ﷺ ، منهم الأقرع بن حابس ، فكلم أبو بكر النبي ﷺ أن يستعمله على قومه ، قل فقل عمر : لا تفعل يا رسول الله ، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما عند النبي ﷺ ، قال فقل أبو بكر لعمر : ما أردت إلا خلافك ، قال : ما أردت خلافك ، قل ونزل القرآن (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون إن الذين يغضبون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتعوى لهم مغفرة وأجر عظيم)

قال : فما حدث عمر النبي ﷺ بعد ذلك ، فيسمع النبي ﷺ ، قال : وما ذكر ابن الزبير^(١) جله ، يعني أبو بكر .

(١) جامع البيان للإمام الطبرى م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١١٩

وفي رواية أخرى : فكان عمر بعد ذلك إذا تكلم عند النبي ﷺ ، لم يسمع كلامه حتى ^(١) يستفهمه . ^(٢)

وفي رواية أخرى ، وقل أبو بكر : آليت على نفسي أى أكلم النبي ﷺ إلا كثني السرار .

الثانية : من رواية أنس بن مالك ^{رض} أن النبي ﷺ افتقد ثابت بن قيس فقال رجل : يا رسول الله ، أنا أعلم لك علمه ، فأتاه فوجده جالسا في بيته منكسا رأسه فقال له : ما شأنك ؟ فقال : شر ، كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ ، فقد حبط عمله ، وهو من ^(٣) أهل النار ، فأتى الرجل النبي ﷺ فأخبره أنه قل كذا وكذا ، فقال موسى : فرجع عليه المرة الأخيرة بشارة عظيمة ، فقال إذهب إليه فقال له إنك لست من أهل النار ولكنك من أهل الجنة) ^(٤) .

الثالثة : عن علي ^{رض} قال : نزل قوله تعالى (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) فيما لما ارتفعت أصواتنا أنا وجعفر وزيد بن حرثة ، نتنازع ابنة حمزة ، لما جاء بها ^(٥) من مكة ، فقضى بها رسول ﷺ بجعفر ، لأن خالتها عنده .

هذه الروايات وغيرها مما قيل في أسباب نزول هذه الآية ، ليس

(١) نفس المصدر ج ١٣ ج ٢٦ ، ١١٩

(٢) الدر المنثور للسيوطى ج ٧ ص ٥٤٨

(٣) هو موسى بن أنس أحد رجال سند الحديث

(٤) أخرجه الإمام البخارى في كتاب التفسير ج ٣ ، ص ١٩١

(٥) ذكره الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن / ٨ / ١٦ / ٢٩٠

وأحدا منها نصا في سبب النزول ، فجميع الروايات داخلة في عموم نص الآية ، فحمل الآية على العموم كالتى قبلها هو الوجه ، وهو عموم النهى برفع الصوت على صوت النبي ﷺ ، أو الجهر برفع الصوت عند مخاطبته .

والآية إن كانت ظاهرة في النهى في حل حياته ﷺ إلا أن هذا الحكم مستمر في حل محنته ، وذلك بعدم رفع الصوت عند قبره ﷺ ، وعند قراءة حديثه ، لأن حرمته ميتاً كحرمه حياً .

وقد أعيد النداء مع قرب العهدى به للمبالغة في الإيقاظ والتنبيه والإشعار باستقلال كل من الكلامين باستدعاء الاعتناء بشأنه ، وليس النداء الثاني تأكيداً للأول .

وفيه مزيد الشفقة على المسترشد ، كما في قوله إبراهيم لأبيه حين أخبر الله عنه (يا أبا ت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر) ، ((يا أبا إني قد جاعني من العلم ما لم يأتك فاتبعني أهداك صراطاً سوياً^(١)) (يا أبا ت لا تعبد الشيطان إن الشيطان كان للرحمٰن عصياً) .

وهنا النهى عن التجاوز في كيفية القول عند النبي ﷺ ، بعد النهى عن التجاوز في نفس^(٢) القول والفعل في النداء الأول ، ولأن

(١) سورة مرثيم ، آية ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

(٢) روح المعانى للألوسى م ٩ ، ج ٢٦ ، ص ١٣٤

النهى عن الرفع من لوازم التعظيم والتوقير ، وأن رفعه يدل على قلة الاحتشام وعدم الاحترام ..

وقد جاءت المخالفـة في هذه الآية عن التـى قبلـها ، بالـتعبير بلـفظ النـبـى ، والأولـى بلـفظ الرـسـول ، وذلـك إشـارة إـلى أـنـه يتـلقـى عن الله تـعـالـى وتـلقـيـه عـنـه مـتـوقـعـ فـي كـلـ وقتـ ، فـلا بـدـ أـنـ يكونـ مـهـيـاـ لـذـلـكـ فـي جـمـيعـ الأـوقـاتـ بـتـهـيـةـ ماـ حـوـلـهـ بـالـسـكـيـنـةـ وـالـوـقـارـ بـجـلـالـ الـوـحـىـ ، فـلا يـصـحـ رـفـعـ الصـوتـ وـلـاـ الجـهـرـ بـالـقـوـلـ فـي حـضـرـتـهـ ، لأنـ رـفـعـ الصـوتـ وـالـجـهـرـ بـالـقـوـلـ يـتـنـافـىـ معـ وـقـارـ النـبـوـةـ وـجـلـالـ الـوـحـىـ .

قوله تعالى ذكره (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) الرفع والفوقيـةـ هو تـجاوزـ الحـدـ المعـرـوفـ عـرـفاـ ، وـمعـنـهـ: لا تـجاوزـواـ أـصـواتـكـمـ عـنـ صـوـتـهـ ، وـلـاـ تـبـلـغـواـ بـأـصـواتـكـمـ وـرـاءـ حدـ يـلـغـهـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ بـصـوـتـهـ .^(١)

وـقـرـئـ (ـوـلـاـ تـرـفـعـواـ أـصـواتـكـمـ) بـتـشـدـيدـ الـفـاءـ ، وـزـيـادـةـ الـبـاءـ ، وـالـتـشـدـيدـ فـيـ لـلـمـبـالـغـةـ كـزـيـادـةـ الـبـاءـ فـيـ الـقـرـاءـةـ ، وـلـيـسـ الـمـعـنـىـ فـيـهـ أـنـهـمـ نـهـواـ عـنـ الرـفـعـ الشـدـيدـ تخـيـلاـ ، أـنـ يـكـونـ مـادـونـ الشـدـيدـ مـسـوـغاـ لـهـمـ ، وـلـكـنـ الـمـعـنـىـ نـهـيـهـمـ عـمـاـ كـانـواـ عـلـيـهـ مـنـ اـجـلـبـةـ^(٢) وـاسـتـجـفـاؤـهـمـ فـيـماـ كـانـواـ يـفـعـلـونـ.

((اـنـسـيـتـ هـذـهـ الـقـرـاءـةـ لـأـبـىـ مـسـعـودـ ، تـفـسـيرـ الـقـرـطـبـىـ مـ ٨ـ جـ ١٦ـ ، صـ ٢٩٣ـ))

((اـرـوحـ الـمـعـانـىـ لـلـأـلوـسـىـ مـ ٩ـ ، جـ ٢٥ـ ، صـ ١٣٤ـ ، ١٣٥ـ))

وخفض الصوت وعدم رفعه من من لوازم التعظيم والتوقير ، وقيل : يحتمل أن يكون المراد بعدم رفع الصوت في حضرته ﷺ ، المنع من كثرة الكلام ومزيد اللغط ، ولا مانع من حمل ذلك كله للفظ ، إذ كثرة الكلام ومزيد اللفظ يدل على عدم الاحترام والمطلوب التأدب في جميع الأحوال معه ﷺ في حضرته .^(١)

قوله (ولا تجروا له بالقول) الجهر هو ظهور الشئ بإنفراط حاسة السمع ، ومنه قوله^(٢)

تعالى (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) ، فلجعلوا أصواتكم أخفض من صوته ﷺ ، وتعهدوا في خطابته اللين القريب من الهمس ، كما هو الدأب عند خطابة المهيب المعظم وحافظوا على مراعاة أبهة النبوة وجلالة مقدارها .

وذلك الجهر النهى عنه ، هو الجهر المشابه أو المماثل للجهر الجارى فيما بينكم وهو نهى عن مساواة جهرهم بجهره ﷺ ، فإنه المعاد في خطابة الأقران والنظراء بعضهم بعض .

وليس في الآية تكرار ، إذ قد يتورّم أن النهى عن رفع الصوت ، وعدم الجهر بالقول شئ واحد ، بل المراد في الأول أنه إذا نطق ونطقتم فعليكم أن لا تبلغوا بأصواتكم حدا بلغه صوته ، بل يكون

^(١) المفردات للرازي ص ١٠١
^(٢) سورة طه ، آية ٧

كلامكم دون كلامه ليمتاز منطقه ، والمراد بالثاني أنكم إذا ^(١) كلتموه وهو صامت ، فلا ترفعوا أصواتكم كما يفعل في مخاطبة العظماء ، وبهذا يحصل التغاير بين النهيين ، ولا تكرار فيه .

وقيل : معناه : ولا تخاطبوه باسمه وكتنيته ، كما يخاطب بعضكم بعضا ، ومخاطبوه بالنبي والرسول ، لكنه خلاف الظاهر ، لأن ذكر الجهر حيث لا يظهر له وجه ، إذ كان أن يقال : لا تجعلوا خطابه خطاب بعضكم بعضا . والأول أقرب للصواب ، لأن النهي فيه هو أن لا يكون جهرهم أقوى من جهره ، كما ^(٢) هو صريح قوله (فوق صوت النبي) والثاني نهى عن مساواة جهرهم بجهره ، ولأنه لا حالة ثالثة في المخاطبة بين متكلمين ، فهو لحصر الأحوال بالنهي فيها عما من شأنه عدم التوقير لجناب النبوة . قوله (أن تحبط أعمالكم) أصل الخطط من الخطط ، وهو أن تكثر الدابة أكلا حتى يتتفخ ^(٣) بطنهما .

وحبوط العمل على أضرب : أحدها أن تكون الأعمال بمجرد الدنيا وليس من مؤمن ^(٤) بالله ، وذلك كما في قوله تعالى (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء متشردا)

والثاني : أن تكون أعملا من مؤمن بالله تعالى ، لكنه أوقع

^(١) انظر الكشاف للزمخشري

^(٢) حاشية الشهاب ج ٨، ص ٧٢

^(٣) المفردات للراغب ٦١٠

^(٤) سورة الفرقان ، آية ٢٣

فيها رباء ، فلم يقصد بها وجه الله تعالى ، والثالث : أن تكون أعمالا صلحة ، ولكن بإزائها سيناث توفي عليها صاحبها .^(١) فهو جعل العمل السعى في إضراره بالعمل الصالح كالداء لمن يصاب به^(٢) وقرئ (فتحيط) بالفاء ، وهو أظهر في التنصيص على أدائه إلى الإحباط لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا سبباً عما قبلها وجملة (أن تحبط أعمالكم تعليلاً لما قبله ، والتقدير : كراهة أن تحبط ، أو خشية أن^(٣) تحبط أعمالكم ، وهو نظير قوله تعالى (يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُلُوا) فهو علة للنهى في محل نصب على التنازع بين - لا تجهروا - ولا ترفعوا ، ويصح أن يكون علة للفعل المنهى عنه ، وهو الرفع والجهر ، بتقدير اللام ، والتقدير : لأن تحبط أعمالكم .

والمعنى : فعل ما ذكر لأجل الحبوط منهى ، وعليه فتكون اللام لام العاقبة ، كما في^(٤) قوله تعالى (فَالْتَّقْطُهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًا وَحْزَنًا). فإنهم لم يقصدوا بما فعلوه حبط أفعالهم ، إلا أنه لما كان بحيث يؤدى إلى الحبوط جعل كأنه فعل لأجله ، فأدخل لام العلة عليه . قوله (وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) الشعور الإدراك بالحواس ، والحواس معروفة ، وهي مدركات العلم في الدقة والفهم ، والجملة في موضوع

^(١) الكشاف للزمخشري ، ج ٣ ، ص ٥٥٧

^(٢) هذه القراءة نسبت لابن مسعود و زيد بن علي ، ذكره الألوسي في روح المعانى م ٩ ، ج ٢٦ ، ص ١٣٥

^(٣) سورة النساء ، آية ٨

^(٤) سورة القصص ، آية ٨

الحال من فاعل (تحبّط) ومفعول (تشعرون) مذوف بقرينة ما قبله .^(١)
والتقدير: والحال أتتم لا تشعرون أنها محبطة. الجملة فيها مزيد تحذير لما
نهوا عنه ، وأن ارتكابه به يؤول إلى الخطر الجسيم والجرم العظيم .

معنى الآية:

ينادي الحق تبارك وتعالى عباده المؤمنين الذين صدقوا في إيمانهم
بالعمل بمقتضى هذا الإيمان ، وأن من جملة مقتضياته موافاة الرسول ﷺ
المبلغ عن الله تعالى وحيه ، حقه من التوقير والتكريم ورفعه المكان
والمقام ، بالنهي عن رفع الصوت فوق صوته ﷺ إذا تكلم صوتا
لاحترامه وتقديره ، وتركا لما يتنافي مع توقيره والاحتشام منه وبالنهي
عن الجهر بالقول له ، كما يجهر بعضكم لبعض بالقول ، فلا تخاطبوه
كما يخاطب بعضكم ببعضه، إجلالا له خوف أن يبطل ثواب أعمالكم
، وأنتم لا تشعرون بضياعها وأنها محبطة .

الأحكام الشرعية في الآية:

الحكم الأول: النهي عن رفع الصوت في حضرة النبي ﷺ ،
سواء كان يتكلم أو كان ساكتا وغيره يتكلم ، والظاهر أن النهي عام
في جميع الحالات التي تتعلق بحضوره لأن رفع الصوت أو الجهر في

(١) روح المعانى للطلوسى م ٩، ج ٢٦، ص ١٣٥

خطابه يتنافى مع حضرة النبوة وجلالها ، ولذا لم يكن للصحابيَّة إلا أن يكلموه بالهمس والمخافته .

وهذا الحكم وقت أن كان النبي ﷺ حيا ، وقد فهم الصحابة الكرام من الآية هذا الحكم وقدروا مقام النبوة حق قدرها ، غير أن العلماء أجمعوا على أن حرمة النبي ﷺ ميتا كحرمته حيا ، يقول الإمام ابن العربي : حرمة النبي ﷺ ميتا كحرمته حيا ، وكلامه المأثور بعد موته في الرفعة ، مثل كلامه المسنون من لفظه ، فإذا قرئ كلامه وجب على كل حاضر ألا يرفع صوته عليه ، ولا يعرض عنه كما كان يلزمـه ذلك في مجلسه عند تلفظه به .

ثم ذكر ما هو بثابة التدعيم على هذا المفهوم فقال : وقد نبه الله تعالى على دوام الحرمة المذكورة على مرور الأزمنة بقوله تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا). وكلام النبي ﷺ من الوحي ، وله من الحرمة مثل ما للقرآن إلا معانى مستثنـاه ، بيانها^(١) في كتب الفقه . فإذا ما نقل أوقرأ أحدـ حديث رسول الله ﷺ وجب حسن السـماع والإـنصـات ، ولا يجوز لـمن يسمعـه التـكلـم أثناءـ الإـلـقاء ، أو الإـنشـغال عنـ ما يتـلى أو البـلـاغـةـ فـضـلاـ عـنـ الإـعـراضـ أوـ الـلـفـظـ ، أوـ أنـ يـكـلمـ التـالـيـ بـكـلامـ وـهـوـ يـغـيـرـ مـحـدـيـتـ رسـولـ اللهـ لـأـنـ بـثـابـةـ الإـعـراضـ عـنـهـ وـعـدـمـ تـقـديـسـهـ وـاحـترـامـهـ فـحرـمـةـ كـلـامـهـ حـينـ التـحدـثـ بـهـ عـنـهـ بـعـدـ

(١) أحكام القرآن ، لابن العربي ج٤ / ص ١٧١٤ - ١٧١٥

موته كحرمه حيا ، لأنه وحي ، وإن كان بلفظ الرسول ﷺ ، أما إذا كان الغرض برفع الصوت والجهر ما يقصد به الاستخفاف والاستهانة ، فإن ذلك كفر ، ولا يصدر هذا من مؤمن ، إذ الإيمان يمنعه من أن يضع في مثل هذا ، بل يلزمـه الاحترام والتقديس ، وإلا لا يكون مؤمنا ، والخطاب هنا للمؤمنين ، فليس المراد برفع الصوت هذا المعنى . وإنما الغرض صوت هو في نفسه والمسموع من جرسه غير مناسب لما يهاب به العظماء ، ويؤرق الكبار .

لكن يستثنى من رفع الصوت في حضرته ﷺ إذا كان في حرب أو مجادلة معاند أو إرهاب عدو وما أشبه ذلك ، ففى الحديث أنه قال ﷺ للعباس بن عبد المطلب لما انهزم ^(١) الناس يوم حنين : اصرخ بالناس .

وقد كان العباس أجهز الناس صوتاً، يرى أن غارة أتتهم يوماً فصلاح العباس: يا صاحباه، فأسقطت الحوامل لشلة صوته^(٢) وزعمت الرواة أنه كان يزجر السباع عن الغنم فيفتقد مرارة السبع في جوفه .

الحكم الثاني: كراهة رفع الصوت في مسجد رسول الله ﷺ ، قد قال بعض العلماء يكره رفع الصوت في مسجد رسول الله ﷺ ، فقد روى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ أنه سمع صوت رجلين في

^(١) الأثر في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ٨ ج ٦ ص ٢٩٣

^(٢) الأثر في روح المعانى للألوسى م ٩ ج ٢٦ ص ١٣٧

مسجد النبي ﷺ قد ارتفعت أصواتهما ، فجاء ، فقال : أتدریان أين
أنتما ؟ ثم قال : من أين أنتما ؟^(١)

قالا : من أهل الطائف ، فقال : لو كتما من أهل المدينة
لأوجعتكم ضربا . وكذلك يكره رفع الصوت عند قبره ﷺ ، كما كان
يكره في حياته ﷺ ، لأنَّه محترم حي^(٢) وفي قبره ﷺ دائمًا .

الحكم الثالث : حبوط العمل برفع الصوت أو الجهر بالقول .
ذهب أهل السنة إلى أن رفع الصوت والجهر بالقول يؤديان إلى الحبوط
، وليس لأجله فالخطب من الأعمل الكفر لا غير .^(٣) وذهب المعتزلة
إلى أن الذنوب مطلقاً تحيط بالأعمال الصالحة ، وقد أجب بعض
العلماء عن هذا فقال : إن المراد في الآية النهي عن رفع الصوت على
الإطلاق ومعلوم أن حكم النهي الخنزير ما يتوقع في ذلك من إيزاء
النبي ﷺ والقاعدة المختارة أن إيزاءه يبلغ مبلغ الكفر الخطبي للعمل
باتفاق ، فورد النهي عمما هو مظنة لأنَّ النبي ﷺ سواه وجد هذا المعنى
أولاً حماية للتربية وحسماً للمادة .

ثم لما كان هذا المنهى عنه منقسمًا إلى ما يبلغ مبلغ الكفر ، وهو
المؤذى له ﷺ ، وإلى ما لا يبلغ ذلك المبلغ ، ولا دليل يميز أحد القسمين

(١) تفسير القرآن لبن كثير ج ٤ / ص ٢٠٧

(٢) نفس المصادر ج ٤ ، ص ٢٠٧

(٣) دروح المعلقى للألوسى م ٩ ، ج ٢٣ ، ص ١٣٦

عن الآخر لزم المكلف أن يكف عن ^(١) ذلك مطلقاً خوف أن يقع فيما هو محبط للعمل. وعليه فلا دليل في الآية على ما ذهب إليه المعتزلة، والآية تدل على ما ذهب إليه أهل السنة، بتوسيع دائرة المدلول، وهو الحق إن شاء الله .

إذا لا يكون الكافر مؤمنا إلا بختياره الإيمان على الكفر، كذلك لا يكون المؤمن كافرا من حيث لا يقصد إلى الكفر ولا يختاره بإجماع، وكذلك لا يكون الكافر كافرا من حيث لا يعلم.

نعم قد يحيط الرفع والجهر عمل الإنسان دون أن يشعر، وذلك إذا تكرر منه هذا الفعل. فحين ذلك يفقد استعظمته للذنب ويصبح أمراً معتاداً له، واعتياضاً لهذا الذنب خاصة عدم استعظمته يؤدى في النهاية إلى إحباط الثواب من غير شعور منه .

حكمة التشريع في أحكام هذه الآية:

والآية جاءت لتمام إيفاء الرسول ﷺ بعض حقه من التوقير والتكرير، ورفعه المكان والمقام، فإن المقابل لذلك عطاء محدود غير معنون من الرسول ﷺ لأمته أوجبه الله عليه من الرأفة والرحمة وحب الخير للأمة، ومن الصبر معهم والعفو عنهم ومشاورتهم في الأمر، ومن خفض الجناح ولين الجانب ما لم يتتوفر لراع مع رعيته ولا لوالد مع أولاده، ولا لأم مع وحيدتها .

(١) حاشية ابن المنير على الكشاف ج ٣، ص ٥٥٦

وقد جاءت الآيات الأخرى ناطقة بذلك ، كما في قوله تعالى
 (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)^(١) وقوله (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ
 أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَيْشَ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ)^(٢)
 وقوله (فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِنُتَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيلًا لِّلْقَلْبِ
 لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَارُهُمْ فِي الْكُفْرِ)^(٣) ،
 وقوله (وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)^(٤) .

ولقد كان رسول الله ﷺ لهذه التوجيهات التي ربه ربها عليها
 نموذجاً نادراً في التطبيق العملي، غير مسبوق ولا منظور. فقد كان
 يتتفوق في رحمته وحنانه بألمته على كل الرحماء ، فاللهem أجزه عنا خير مه
 جزيت به نبياً عن أمته ، وصل عليه وسلم صلاة وسلاماً دائمين إلى
 يوم الدين .

فجدير بأمة هذا حل نبيها أن تكون أنموذجاً يحتذى في الاحترام
 والتوقير لنبيها ولمن يقوم بدعوته من بعده إلى يوم الدين من الاحترام
 والتوقير والتقدير .

^١) سورة الأنبياء ، آية ١٠٧

^٢) سورة التوبة ، آية ١٢٨

^٣) سورة آل عمران ، آية ١٥٩

^٤) سورة الشعرا ، آية ١٢٥

المناهي البلاغية :

اشتملت الآية على أسلوب بياني محكم ، حسن السبك يتضمن غاية الإعجاز والإيجاز وقد جاء على النحو التالي :

-١- تصدر الخطاب بالنداء البعيد ، وذلك لتبنيه المخاطبين إلى عظيم الأمر الذي استدعوا من أجله ، وأنه أمر مستقل عما قبله ، يوجب مزيد الاعتناء والاهتمام ببراعاته وسرعة قبوله ، ولذا لم يعطف النهي هنا على ما سبق اكتفاء بالنداء الأول لاستقلالية الاعتناء به ، لأنه يتعلق بالتأدب مع القدوة .

-٢- نداء المؤمنين بالوصف الذي أزموه أنفسهم به ، وهو الإيمان ، يستلزم وحوب الالتزام بما أذعنوا به في قلوبهم ، أن يعملوا بهذا النهي فيتهوا عما نهوا عنه ، إيمانا منهم بوجوب الالتزام به ، فلا يتتجاوزونه ، لأن تجاوزه يتنافي مع الإيمان الموجب لهم الانتهاء .

-٣- وجع بلجملة الحالية (وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) بلفظ الشعور الذي هو عدم الفطنة للشيء دون العلم أو غيره ، إذ لو قد (وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) لدك على عدم علمهم بما يقومون بها مما هو محسوس وهو ليس بمتصور ، إذ التعالم مع القدوة لابد أن يكون معلوما فكانه يشير بجملة الشعور إلى أنه قد يقع منكم رفع الصوت أو جهر للقدوة وأنتم لا تفطنون أن هذا يتنافي والإيمان ، فجاء التعليل بحال الشعور حسما

لهذه الملاة وقطعاً لدابرها من الأصل حتى لا يقع منهم شئ مع عدم
الشعور ، فضلاً عن العلم به .

ما يستفاد من هذه الآية :
ومن ما يستفاد منها :

- ١- بيان الحالة التي يجب على المؤمن معرفتها عند الكلام في حضرة القدوة أو معه، أو مع غيره في حضرته .
- ٢- كل هذه الأحوال التي يجب على المؤمن التأدب فيها مع القدوة ، يجب أن تكون مع من يحمل كلام القدوة ، وهو السنة المطهرة ، فإذا ما قرئ حديث رسول الله ﷺ من بعده فكأنما هو حاضر ، فيجب الالتزام بهذه الآداب .
- ٣- وجوب استمرارية هذه الآداب ، مع من يقوم مقام النبي ﷺ في الدعوة ، وذلك مع توقير واحترام وتقدير ، والتأدب معه، لا لذاته وإنما لما يحمله من العلم النبوى الشريف
- ٤- ينبغي أن ينسحب هذا مع السلاطين والحكام بتقييد وإطلاق ، فالتقييد لا خلاف فيه وهم الحكام المتقوون لذلك يقومون بالعدل ، وغيرهم المقصرين حسماً للفتنة والبلاء ولأن هذا الأسلوب من الأدب معهم هو الأجلد برجوعهم إلى الحق.
- ٥- وجوب الحرص من المؤمن في تعامله مع الآخرين عموماً ، ومع أدلة الكتاب والسنة ، ومن يقوم بنشرها خصوصاً ، ويكون

ذلك التعامل بما يعرف بآداب المتكلم وذلك لأن لا يبطل ثواب عمله وهو لا يشعر.

قول الله تعالى ذكره :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ فَتَبَيَّنُوا أَنْ
تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُهُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ ثَادِمِينَ

هذا هو النداء الثالث للمؤمنين في هذه السورة ، وقد جاءت هذه الآية لتناول الإرشاد الثالث من الإرشادات الخمس التي تناولتها هذه السورة .

وقد تقدم في الندائيين السابقين ما يتعلق بجانب الله تعالى في الآية الأولى ، ثم ما يتعلق بجانب الرسول في الآية الثانية .

وهذه الآية تتناول ما يتعلق بجانب الفساق ، وذلك بعد أن سبق ما يتعلق بجانب المؤمن الحاضر ، ثم المؤمن الغائب لتقديم الأهم على ما هو دونه.

يقول الإمام الفخرى الرازى : فذكر جانب الله ثم جانب الرسول ، ثم ذكر ما يفضى إلى القتال بين طوائف المسلمين بسبب الإصغاء إلى كلام الفاسق والاعتماد عليه ، فإنه يذكر كل ما كان أشد نفرا للصدر ، وأما المؤمن الحاضر أو الغائب فلا يؤتى المؤمن إلى حد

يفضي إلى القتل لا ترى أن الله تعالى ذكر عقب نبأ الفاسق آية
الاقتتل، فقل تعالى^(١) (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا).

سبب نزول الآية

قد جاء في سبب نزول هذه الآية روايات أشهرها، أنها نزلت
في الوليد بن عقبة.

قال الإمام ابن كثير : ذكر كثير من المفسرين أن هذه الآية نزلت في
الوليد بن عقبة بن^(٢) معيط حين بعثه رسول الله ﷺ على صدقات بنى
المصطلق .

فقد روى الإمام الطبرى بسنده عن قتادة ، قوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ
جَاءَكُمْ فَامْسِقُوهُمْ يَنْسِيًّا) حتى بلغ (يجهاله) وهو ابن معيط الوليد بن عقبة
، قال : بعثه نبى الله ﷺ مصدقا إلى بنى المصطلق ، فلما أبصروه أقبلوا
نحوه ، فهابهم فرجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره أنهم ارتدوا عن الإسلام
بعث نبى الله ﷺ خالد بن الوليد ، وأمره أن يتثبت ولا يعجل فانطلق
حتى أتاهم ليلًا ، فبعث عيونه ، فلما جاءوا أخبروا خالد أنهم
مستمسكون بالإسلام وسمعوا أذانهم وصلاتهم ، فلما أصبحوا أتاهم
خالد فرأى الذي يعجبه ، فرجع إلى نبى الله ﷺ فأخبره الخبر ، فأنزل الله

^١) التفسير الكبير / ج / ٢٨ ص ١١٩

^٢) تفسير ابن كثير ، ج ٤ ، ص ٢٠٨

عز وجل ما تسمعون ، فكان ^(١) نبى الله يقول : التبين من الله ، والعلة من الشيطان) وفي رواية الإمام أحمد بسننه عن الحارث بن أبي ضرار الخزاعي رض يقول : قدمت على رسول الله صل فدعاني إلى الإسلام فدخلت فيه وأقررت به ، ودعاني إلى الزكوة فأقررت بها ، وقلت : يا رسول الله أرجع إليهم فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكوة فمن استجاب لي جمعت زكاته ، وترسل إلى يا رسول الله رسولاً لإبان كذا وكذا ليأتيك بما جمعت من الزكوة ، فلما جمع الحارث الزكوة من استجواب له وبلغ الإبان الذي أراد رسول الله صل أن يبعث إليه احتبس عليه الرسول ولم يأته ، وظن الحارث أنه قد حدث فيه سخطة من الله تعالى من الله تعالى ورسوله ، فدعا بسرورات قومه فقال لهم : إن رسول الله صل كان وقت لى وقتاً يرسل إلى رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكوة وليس من رسول الله صل ، ولا أرى حبس رسوله إلا من سخطة ، فانطلقا بنا نأتي رسول الله صل وبعث رسول الله صل الوليد ابن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكوة فلما أن سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فرق - أى خاف - فرجع حتى أتى رسول الله صل فقال : يا رسول الله إن الحارث قد منعني الزكوة وأراد قتلي ، فغضب رسول الله صل وبعث به إلى الحارث فلما غشى بهم قال لهم : إلى من بعثتم ؟ قالوا : إلىك ، قال : ولم ؟ قالوا : إن رسول الله صل بعث إليك

^١) جامع البيان للطبرى م ١٣ ج ٢٦ ص ١٢٤

الوليد بن عقبة فزعم أنك منعته الزكوة وأردت قتله قال : لا والذى بعث محمدا ﷺ بالحق ما رأيته بته ولا أتاني ، فلما دخل الحارت على رسول الله ﷺ قال منعت الزكوة وأردت قتل رسولى ، قال : لا والذى بعثك بالحق ما رأيته ولا أتاني وما أقبلت إلا حين احتبس على رسول الله ﷺ ، خشيت أن يكون ^(١) كانت سخطة من الله تعالى ورسوله ، قال : فنزلت الحجرات .

وروى الإمام الطبرى بسنده عن يزيد بن رومان ، أن رسول الله ﷺ بعث إلى بنى المصططلق بعد إسلامهم ، الوليد بن أبي معيط ، فلما سعوا به ركبوا إليه ، فلما سمع بهم خافهم فرجع إلى رسول الله ﷺ ، فأخبره أن القوم قد هموا بقتله ، ومنعوا ما قبلهم من صدقاتهم ، فأكثر المسلمون في ذكر غزوهم حتى هم رسول الله ﷺ بأن يغزوهم فيبينما هم في ذلك قدم وفدهم على رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله سمعنا برسولك حين بعثته إلينا ، فخرجنا إليه لنكرمه ، ولنؤدى إليه ما قبلنا من الصدقة ، فاستمر راجعاً ، فبلغنا أنه يزعم لرسول الله ﷺ أنا خرجنا إليه لنقاتلته ، وواهله ما خرجنـا لذلك ^(٢)

فأنزل الله في الوليد بن عقبة وفيهم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ يَبَأِ). وذكر رواية أخرى قل : بعث رسول الله ﷺ رجالاً

^١) خرجه الإمام أحمد ، ورجال سنده ثقات ، كذا في مجمع الزوائد ج ٧، ص ١٠٩

^٢) جامع البيان للطبرى م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١٢٥

من أصحابه إلى قوم يصدقهم فأتاهم الرجل، وكان بينه وبينهم إحنة في الجاهلية فلما أتاهم رحبوا به، وأتقروا بالزكمة، وأعطوا ما عليهم من الحق، فرجع الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، منع بنو فلان الصدقة، ورجعوا عن الإسلام، فغضب رسول الله ﷺ، وبعث إليهم فأتوه فقال: أمنعتم الزكمة، وطردتكم رسولي؟ فقالوا: والله ما فعلنا وإنما لعلنا أنك رسول الله، ولا بد لنا، ولا منعنا حق الله في أموالنا، فلم يصدقهم رسول الله ﷺ ^(١) فأنزل هذه الآية، فعذرهم. وقد ورد روایات أخرى غير ما ذكر، إلا أن أشهر هذه الروایات وأجودها سنداً روایة الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وفيها ذكر الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وأنه الذي أرسله رسول الله ﷺ إلى الحارت لأخذ الزكمة، إلا في روایة فقد ذكر أنه بعث رجلاً فأباهم، ولم يذكر له اسم. فلعل الروایات التي ذكر فيها الوليد مبينة لهذه الروایة، إذ الروایة التي ذكر فيها اسمه أقوى سنداً وأجود، وروایة الإمام أحمد أصح الروایات سنداً.

ولذا قال ابن كثير: إن روایة ذكر الوليد أجود وأشهر الروایات، ولذا اعتمد عليها كثير من المفسرين، بل يكاد يجمعون على أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة. وأيا ما كان السبب الذي نزلت فيه، والتي وقعت في حياة رسول الله ﷺ، لكن العبرة فيها

^(١) نفس المصدر م ١٣، ج ٢٦، ص ١٢٥

بعmom اللفظ لا بخصوص السبب ، على ما هو عليه جمهور العلماء من
أصوليين وغيرهم .

فالآلية عامة لجميع المؤمنين في كل زمان ومكان ، ولذا كان
الخطاب لكل من أمر بالإيمان حاثا إلى الاسترشاد بالعقل الذي نفاه من
أهل الآية السابقة ، والعفو عن المذنب والرحمة لعبد الله .

وعلى هذا يكون الرواية قد أجمعوا على أنها نزلت في الوليد
بن أبي معيط الذي جاء بالنبي . لكنهم اختلفوا في سبب قوله ، فمنهم
من روى أنه خاف وفرق حين رأى جماعة الحارث وقد خرجت في
انتظاره فظنها خرجت لحربه ، ومنهم من روى أنه كان بينه وبينهم
إحنة في الجاهلية ، فجاء النبي ﷺ وقل : إنهم قد تركوا الصلاة وارتدوا
وكفروا بالله فلم يعجل رسول الله ﷺ ، وبعث خالد بن الوليد إليهم
ليتبين حالم .

والذى يمكن أن يرجع هذه الحالة هو القول الأول ، إذ هو
المناسب لحال الصحابة ﷺ فالإيمان قد هذبهم وظهر لهم ظاهرا وباطنا
من دنس الجاهلية ، فلا يعدوا الأمر إلا أنه سوء فهم للحالة والواقعة .
والآلية جاءت عامة فيما لو حدث ذلك حقيقة ، أو كان عن وهم ، كما
هو الحال هنا ولأن الوليد ﷺ لم يتقصد الإساءة إليهم ، فإطلاق لفظ
الفالق عليه بعيد ، لأنه توهم وظن فلحوطا ، والمحظى لا يسمى فاسقا

، إذ الفاسق من خرج من رقة الأحكام أو^(١) بعضها .

وقد عبر بالللاضى (آمنوا) لأن التعبير الأدنى لأسنان القلوب والوجب للعمل بما في حيز النداء، وأن الإيمان يقتضى التثبت في نبأ الفاسق، وإذا كان الإيمان يقتضى هذا ، فأولى أن يقتضى عدم الفسق .

والتعبير بـ (إن) الموضوعة للشك والموهوم والنادر الوقع إيدانا بقلة الفاسق في المؤمنين الذين التزموا بوجب الإيمان. ولقلة مجئه إليهم بخبر له وقع ، لأن الغالب في المؤمن أن يكون يقطا يعرف مداخل الأمور وما يتربّع عليها ، وإن يكون هذا شأن المؤمنين ، فلا يحيط بهم كاذب يكذب عليهم وإن وقع ذلك يكون على ندرة .

يقول الإمام الألوسي : ولما كان رسول الله ﷺ والذين معه لا يجسر أحد أن يخبرهم بكذب ، وما كان يقع مثل ما فرط من الوليد إلا في الندرة قيل (إِنْ جَاءُكُمْ) بحرف الشك (إن) وكأنه يشير إلى أن المؤمن كان موصوفا بأنه شديد على الكافر غليظ عليه فلا يتمكن الفاسق من أن يخبره بنبأ ، فإن تمكن منه يكون نادرا .

وفي هذا التعبير إشارة إلى المستوى الإيماني للمجتمع الأول الذي صنعته الرسول ﷺ على عينيه ورباه بيديه ، فكان خير جيل ، وأفضل القرون ، وكانت المعلصى فيهم معدونة ، والأثام نادرة ، فقد ألزمهم الله كلمة التقوى ، وكانوا أحق بها وهلها .

^(١) التفسير الكبير للغفر الرازى بتصرف ج/٧ ص/٥٨٩

وجاء التنکير في (فاسق) و(نبأ) للدلالة على الشیوع والشمول ، فإن جاء أى فاسق بئى نبأ فتوقفوا عن صدقه ، واطلبوا بيان الأمر وانکشاف الحقيقة ، ولا تعتمدوا قول الفاسق ، لأن من لا يتحامى جنس الفسق لا يتحامى الكذب الذي هو نوع منه .^(١) والعموم مستفاد من تقدم الشرط على النکرة ، إذ النکرة في سياق الشرط تعم كالنکرة في سياق النفي .

والفسق : الخروج عن الشیع والانسلاخ منه ، يقال : فست الرطبة عن قشرتها . وهذه المائة - فسق - تفید هذا المعنى حتى مع مقلوبها ، فيقال : فست البیضه إذا^(٢) كسرتها وأخرجت ما فيها ، ثم استعمل في الخروج عن القصد والانسلاخ من الحق فالفاسق خرج بفسقه عن طاعة الله ، وانسلخ عنها بارتدائه زيا آخر مناقض لها .

وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ، ثم أخل بجميع أحكامه أو ببعضها والظاهر من الفاسق هنا ، هو المسلم المخل بشئ من أحکم الشرع أو المروعة بناء^(٣) على مقابلته بالعدل ، وقد **محبب في العدالة عدم الإخلال بالمرورة** .

والنبأ المثبر ، وقيل : لا يقال للخبر في الأصل نبأ حتى يكون ذا

^(١) روح المعانى للألوسي م ٩ ، ج ٢٦ ، ص ١٤٥ / ١٤٦

^(٢) الكشاف للزمخشري ج ٣ ، ص ٥٦٠

^(٣) روح المعانى للألوسي م ٩ ، ج ٢٦ ، ص ١٤٧

فائلة عظيمة يحصل به^(١) علم أو غلبة ظن ، وقيل : النبأ خبر يعظم خطبه فيثير شرا ، كما قال تعالى (قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ)^(٢) (٣) قوله (فتبيّنوا) التبيين طلب البيان ، وقرئ سبعية (فتبيّنوا) والتثبت والتبين^(٤) متقاربان ، وهما طلب الثبات والبيان والتعرف ، فهما في الملك معنى واحد .

ثم علل سبحانه الأمر بالتبين بقوله (أَنْ تُصَبِّيُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ) والمعنى : فتبينوا كراهة أن تصيبوا ، أو لثلا تصيبوا قوما ، أى قوم بأنى ، حالة كونكم متلبسين بجهالة حالمكم ومآلهم جاهلين حالمهم والحق أنهم برءاء من هذا الذي رموا به .

فللحالة هو أنكم تجهلون حل استحقاقهم ذلك لأنى قوله (فَتَصْبِحُوا) أصبح ترد على معان ، الأول : دخول الرجل في الصباح . الثاني : بمعنى كان الأمر وقت الصباح ، كما يقال : أصبح المريض اليوم خيرا مما كان ، يراد به كونه في وقت الصباح على حاله ، هى خير مما كان قبله . الثالث : بمعنى صار ، يقال أصبح زيد غنيا ، بمعنى صار غنيا من غير إرادة وقت^(٥) وكذا أمسى وأضحى . المراد هنا المعنى الثالث ، والمعنى : فتصيروا بعد ظهور براءتهم عما رموا به نادمين . ولكنه

^(١) المفردات للراغب ، ص ٤٨١

^(٢) سورة ص ، آية ٦٧

^(٣) ابحر المحيط لأبى حيان ،

^(٤) حاشية الشهاب ، ج ٨ / ٧٦

^(٥) نظم الدر للبقاعي ج ٧ ، ص ٢٢٧

عمل عنه هنا فعبر بـ (تصبحوا) بدل تصيروا ، للإشارة إلى أن أشنع الندم ما^(١) استقبل الإنسان صلحا وقت انتباهه وفراغه وإنقاذه على لذاته .

وقوله (نادمين) الندم التحسر من تغير رأى في أمر فاتت ، والأصل فيه أنه من منادمة الحزن له ، والمعنى : فتصبحوا على ما فعلتم من إصابتهم متحسرين مغتمنين غما لازما متمنين أنه لم يقع ، إذ الندم الغم على وقوع شئ مع تمنى عدم وقوعه ، ويشعر باللزوم وهذا اللزوم لازم لكل تصاريف الندم وحروفه وتقاليحها ، كمدن يعني لزم الإقامة في (٢) المدينة ، وأدمن الشئ أدام فعله . وهذا الغم ينشأ من تضييع أنقل الأسباب التي أمر الإنسان بالسعى فيها .

معنى الآية :

الآية ترشد المؤمنين إرشاداً أكيداً أن يعمدوا بوجب إيمانهم ، وهو أن يتعرفوا ويتفحصوا كل خبر يرد عليهم ، من أي أحد منهم أو من غيرهم ، وأن يطلبو بيان الحقيقة ، وأن يتثبتوا من صحة الخبر قبل ترتيب الآثار عليه ، خشية أن يصيروا قوماً أبرياء بسوء أو مكروره ، فيصيروا على ما فعلوا من الخطأ نادمين مغتمنين ، متمنين أنه لم يقع ، إذ الإيمان يوجب التثبت في الأمور كما يليق بالإيمان ، لأن الله حب إلى

^١) نظم الدر للبقاعي ج ٧، ص ٢٢٧

^٢) روح المعانى للألوسى م ٩ ج ٢٦ / ١٤٧

المؤمنين الإياع .

فالآلية ترشد إلى وجوب عدم الاعتماد على أقوال الكذبة الفاسقين، لأن الاستماع إليهم يوقع في الفتنة بين المؤمنين ، ومن ثم تفشلون وتذهب ريحكم ، وتمكّن العدوة والبغضاء من نفوسهم ، وحينئذ يلزّمهم الندم ، حيث لا ينفع الندم .

الاحكام الشرعية في الآية : الحكم الأول : عموم الخطاب في الآية :

الآلية سيقت بصيغة العموم ، فتفيد عموم الحكم ، وهو وجوب التثبت في الأخبار والتبيّن فيها من كل أحد ، وذلك في زمن النزول وما بعده إلى يوم القيمة ، للقاعدة الأصولية وهي عموم اللفظ دون خصوص السبب ، وهذا بإجماع العلماء الأصوليين والمفسرين .

الحكم الثاني : التثبت بخصوص الفاسق .

ذكر العلماء أن منطق الآية يفيد وجوب التثبت من خبر الفاسق ، وهو الذي علم منه إخلاله ببعض أحكام الشرع ، وأن من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعه لأن الخبر أمانة ، والفسق قرينة يبطلها ، وقد استثنوا من ذلك ما يتعلق بالدعوى والجحود وإثبات حق مقصود على الغير ، مثل أن يقول : هذا عندي ، فإنه قبل قوله ، وإذا قال : قد أنفذ فلان لك هدية ، فإنه يقبل ذلك ، وكذلك يقبل في

مثل خبر الكافر ، وكذلك إذا أقر لغيره بحق على نفسه ، فلا يبطل إجماعا ، هذا كله في الخبر ، الذي ليس فيه شهادة على الغير منها . أما في الإنشاء على غيره ، فقد قال الإمام الشافعى ، وغيره : لا يكون ولينا في النكاح وقل أبو حنيفة ومالك : يكون ولينا ، لأنه يلى ما لها فيلى يضيعها ، كالعدل وهو وإن كان فاسقا في دينه إلا أن غيرته موفرة وبها يحمى الحریم ، وقد ينزل المال ^(١) ويصون الحرمـة ، وإذا ولـى المـال فالنكـاح أولـى .

ذكر العلماء أن منطق الآية يفيد وجوب التثبت من خبر الفاسق وهو الذي علم منه حلاله ببعض أحكام الشرع ، وأن من ثبت فسقه بطل قوله ومفهوم الآية يفيد الأخذ بغير العدل ، وهو الذي اشتهر بين الناس بعدم إخلاله بأحكام الشرع ، وعدم إتيانه بما يخل بالمروعة ، فهـذا خـبر يـقبل لـعدـالـتـه وـكـمـلـمـروـعـتـه ، منـغـيرـتـبـيـنـ أو تـفـحـصـ فـي صـحـةـ خـبـرـه .

الحكم الثالث : إمامـةـ الفـاسـقـ

اختلف العلماء في إمامـةـ الفـاسـقـ ، فقد جـوزـ الإمامـ الشـافـعـيـ وـنظـرـاؤـهـ إـمـامـةـ الفـاسـقـ ^(٢) مـسـتـدـلـينـ بـماـ روـيـ عـنـ النـبـيـ ﷺـ ، (صلـواـ خـلـفـ كـلـ يـوـ وـفـاجـرـ) إـذـاـ إنـ فـسـقـهـ لـاـ يـعـودـ إـلـاـ عـلـىـ نـفـسـهـ ، وـالـصـلـاةـ قـدـ

^(١) الجامـعـ لأـحكـامـ القرآنـ للـقرـطـبـيـ مـ، جـ ١٦ـ ، صـ ٢٩٧ـ
^(٢) الحديثـ منـ وـرـاـيـةـ أـبـيـ هـرـيـرـةـ ﷺـ ، شـرـحـ الطـحاـوـيـ لـبـنـ أـبـيـ العـزـ صـ ٤٢١ـ

علم صفتة الشرعية من قبل الشرع ، وليس فيها خبر جديد فصح بذلك إمامته ، وفسقه على نفسه ، وذهب المالكية إلى عدم جواز إماماة الفاسق وقالوا : ومن لا يؤمن على حبة مل كيف يصح أن يؤمن على قنطر دين .

قالوا : وهذا - يريدون جواز إمامته - إنما كان أصله أن الولاة الذين كانوا يصلون بالناس لما فسدت أديانهم ، ولم يكن ترك الصلاة وراءهم ولا استطاعت إزالتهم صلى معهم ووراءهم ، كما قال عثمان : الصلاة أحسن ما يفعل الناس ، فإذا أحسنوا واختلف في صحته لانقطاع بين أبي هريرة ومحکحول ، غير أن له شواهد فأحسن ، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم ، ثم كان من الناس من إذا صلى معهم تقية أعادوا الصلاة لله ، ومنهم من كان يجعلها صلاته .

يقول الإمام ابن العربي : وبوجوب الإعادة أقول ، فلا ينبغي لأحد أن يترك الصلاة خلف من لا يرضى من اللائمة ، ولكن يعيد سرا في نفسه ، ولا يؤثر ذلك عند غيره . وال الصحيح جواز الصلاة خلفه لورود النص ، وهو الحديث المقدم .

الحكم الرابع : ولالية الفاسق .

حكم الفاسق في الولاية ، إن كان حاكما واليا فينفذ منها ما وافق الحق ، ويرد ما خالفه ولا ينقض حكمه الذي أمضاه بحال . هذا ما

قال به المالكية ، قال ابن العربي : ولا تلتفتوا إلى غير هذا القول من روایة تؤثر أو قول يحکى ، فإن الكلام كثير ، والحق ظاهر .

الحكم الخامس : صحة كون الفسق رسولاً عن غيره

قال الإمام ابن العربي : لا خلاف في أنه يصح أن يكون - يعني الفاسق - رسولاً عن غيره ، في قول يبلغه ، أو شئ يوصله ، أو إذن يعلمه ، إذا لم يخرج عن حق المرسل والمبلغ ، فإن تعلق به حق لغيرهما لم يقبل قوله .

فهذا جائز للضرورة الداعية إليه ، فإنه لو لم يتصرف بين الخلق في هذه المعانى إلا العدول لم يحصل منهم شئ لعدمهم في ذلك .

الحكم السادس : خبر مجهول الحال

اختلف العلماء في قبول خبر مجهول الحال ، وهو الذي لا يعرف له جرح أو تعديل^(١) قال الإمام ابن كثير : امتنع طوائف من العلماء من قبول روایة مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر ، وقبلها آخرون ، لأننا إنما أمرنا بالتشتبث عند خبر الفاسق وهذا ليس بمحقق الفسق لأنّه مجهول الحال . فقد قبل الحنفية خبره ، واحتجتهم في ذلك الآية ، فقد دلت على أن الفسق شرط وجوب التثبت ، فإذا انتفى الفسق فقد انتفى وجوبه ، ويبقى ما وراءه على الأصل ، وهو

^(١) تفسير ابن كثير ، ج ٤ ، ص ٢٠٨

قبول خبره إذا الأصل في المؤمن العدالة . وهذا الاستدلال مبني على أن الأصل في المؤمن العدالة ، وذكر النداء بهذا الوصف (آمنوا) يدل عليه ، فإن وقع من المؤمن فسق فهو طارئ وعارض وذهب بعض الفقهاء إلى أن الأصل الفسق ، لأنه أكثر ، والعدالة طرئة ، فلا يقبل قوله حتى يتثبت من عدالته .

والصواب من القولين الأول ، لأن الأصل الذي أصلوه مقبول عند أهل النظر ، ولأن في الآية ما يدل عليه رائحة ، ومنه يعلم أن الفسق طارئ ، وأما القول الثاني فمبني على كثرة وقوع الفسق ، وهو يرد عليهم من أن الأصل العدالة والفسق طارئ ، فالمؤمن الذي جهل حاله يقبل قوله بناء على وصف الإيمان الذي يوصف به ، حتى يتبين خلافه .

الحكم السابع : قبول خبر الواحد العدل .

استدل العلماء بمفهوم الآية على قبول خبر الواحد إذا كان عدلا ، لأنه لم ير فيها بالتشتبه حند فعل خبر الفاسق ، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الخبر . وقد استدل الإمام الشافعى بمفهوم الآية على قبول خبر الواحد العدل ، وعلى هذا جاء (١) مذهبـه .

ويقول الإمام القرطبي : في هذه الآية دليل على قبول خبر

(١) الرسالة للإمام الشافعى ص ٣٦٩

الواحد إذا كان عدلا ، لأنه ^(١) إنما أمر فيها بالتبثت عند نقل خبر الفاسق .

ولأن العلة في رد الخبر هو الفسق ، إذ الخبر أمانة ، والفسق يبطلها ، فإذا انتفعت انتفي الرد ، وثبت أن خبر أحد العدل غير مردود ، وإذا ثبت ذلك وجب قبوله والعمل به .

وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة ، وهو قبول خبر الواحد العدل ، ووجوب العمل به سواء كان ذلك في العقائد أو غيرها من المعاملات أو الاجتماعيات ..

الحكم الثامن : شهادة الفاسق .

اتفق العلماء عملا بهذه الآية وعموم الأدلة الأخرى ، على أن شهادة الفاسق لا تقبل وكذلك لا تقبل روايته ، لأن الرواية عن الرسول ﷺ أمانة ودين ، والفسق يبطلها لاحتمال كذبه ، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعا.

وقل الإمام الجصاص : قوله تعالى (فَتَبَيَّنُوا) اقتضى ذلك النهي عن قبول شهادة الفاسق مطلقا ، إذ كان كل شهادة خبرا ، وكذلك سائر أخباره .

قل فلذا قلنا : شهادة الفاسق غير مقبولة في شئ من الحقوق

^(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م، ٨، ج ٦، ص ٢٩٧

وكذلك أخباره في الرواية عن النبي ﷺ، وكل ما كان من أمر الدين، يتعلق به إثبات شرع، أو حكم، أو إثبات^(١) حق على إنسان.

أما المبتدع، وهو الفاسق بسبب الاعتقاد، وهو متأنل للنصوص، كالجبرية والقدرية ويقال له: المبتدع بدعة واضحة، فمن الأصوليين من رد شهادته وروايته، كالإمام الشافعى رحمة الله تعالى، ومنهم من قبلها. وفرق الحنفية فقالوا: تقبل منه الشهادة ولا تقبل منه الرواية، لأن من ابتدع بدعة بسبب الدين فلا يبعد أن يتصرّ لهواه ويدعو الناس إلى ذلك فنرد روایته دون شهادته لأن الدعوة إلى مذهب داعية إلى النقل فلا يؤمن على الرواية، وهذا مذهب جمهور أئمة الفقه والحديث.

أما الفاسق وليس متأنل، وهو ظاهر، فلا خلاف في أنه لا يقبل خبره. الحكم التاسع: عدالة الصحابة رضي الله عنه. هذه المسألة سببها ما ورد في سبب نزول الآية الكريمة، إذ نزلت في صحابي، ومن ثمت اختلف فيها اختلافاً كثيراً.

فقد ذهب الجمّهور إلى أن الصحابة كلهم عدول، ولا يبحث عن عدالتهم في رواية ولا شهادة، وهذا رأي الجمّهور سلفاً وخلفاً. وذهب بعض العلماء إلى أن الصحابة كغيرهم، يبحث عن العدالة فيهم في الرواية والشهادة إلا من يكون ظاهر العدالة أو مقطوعها

^(١) تفسير آيات الأحكام للجصاص ج ٣، ص ٣٩٨

كالشيوخين (أبي بكر) (وعمر) ﷺ وقد ذهب آخرون إلى أنهم عدول إلى زمن عثمان ، ويبحث عن عدالتهم من مقتله. وذهب آخرون إلى أنهم عدول إلا من قاتل علياً كرم الله وجه لفسقه بالخروج على (١) الإمام الحق ، وهذا ما ذهب إليه المعتزلة. والحق في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمورو سلفاً وخلفاً ، من أن الصحابة كلهم عدول وذلك لصحبتهم للنبي ﷺ ، وهو دافع لقوة الإيمان ، وعدم وجود ما يخل بالبرورة (٢) ولثناء الله تعالى عليهم في الكتاب العزيز، كما في قوله (رضيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) (٣)

وقوله (يَتَغْفِلُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرَضِيَوا نَأْنَ وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَادِقُونَ) (٤) وقد ورد في السنة من المدح والثناء عليهم ، مما يدل على كمال عدالتهم وفضلهم. وما ورد في فضلهم:

- ١- قوله ﷺ (خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)
- ٢- قوله ﷺ (لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أتفق مثل محمد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصفه (٥)).

فهذه الأخبار عنهم من الكتاب والسنة كلها متضمنة على عدالة الصحابة وأفضليتهم على سائر الناس ، وأنهم أفضل الناس

^١) روح المعانى للألوسى م ٩، ج ٢٦، ص ١٤٦

^٢) سورة التوبة ، آية ١٠٠

^٣) سورة الحشر ، آية ٨

^٤) الحديث خرجه الإمام البخارى

^٥) الحديث رواه الشیخان

بعد الأنبياء ، وما وقع من بعضهم من مخالفات فليس يسوع لنا أن نحكم عليهم بالفسق، وإذا تاب الإنسان رجعت إليه عدالته ولا يحكم بفسقه إلى الأبد .

والقول بأن بعض الصحابة قد وقع في الذنب والمخالفة ، بناء على الاعتقاد بعدم عصمتهم ، لا يفهم منه أنهم غير عدول ، لأن الفاسق الذي ترد شهادته وروايته هو الذي يصر على الذنب والمعصية، وليس في الصحابة من يصر على ذنب .

وقد تقدم ما ذكره الإمام الفخر الرازى مما يتعلق بهذه الآية في سبب نزولها ، وأنها لم تنزل خاصة في الوليد بن عقبة ، وإنما نزلت عامة في بيان حكم كل فاسق ، وأنها ^(١) نزلت في ذلك الوقت الذي حدثت فيه تلك القصة ، وكذا جاء النص بالتنكير لإفادة عموم الحكم (فاسق) وإن فرض جدلاً أن سبب التزول قطعى الدخول في النص فإنه لا يسلم تعامله هذا، بل كان عن طريق الوهم والخطأ، والروايات جميعها تفيد هذا المعنى فثبت بهذا كله صحة وصواب من قال : إن الصحابة كلهم عدول .

حكمة التشريع في أحكام هذه الآية :

الآية الكريمة تدعوا المسلمين إلى التثبت في الأخبار ، وأخذ الحيطة والحذر في كل أمر من أمور المؤمنين التي تتعلق بدينهم

^(١) تقدم ص

وحقوقهم، وذلك ليجتنبوا المزالق التي يدبرها لهم أعداؤهم، ولি�كونوا على بيته من أمرهم، لأن الفتنة التي تقع بينهم كلها بسبب خبر كاذب ينقله فاسق فاجر .

وقد أريقت دماء كثيرة بسبب فتنة هوجاء، أشعل نارها أناس ماكرون لا يريدون للأمة الخير، ولا يضمرون لل المسلمين إلا كل شر وبلاء، ليفسدوها عليهم وحدتهم، ويكلدوها عليهم صفاءهم وسرورهم. وهذا فقد أصلت الآية الكريمة أصلاً لامحىص للمؤمنين من العمل به، ومبدأ كريم هو مبدأ التمحيق والتثبت من كل خبر، وخاصة خبر الفاسق، الذي لا يقيم حرمة للدين ولا يبالى بما يحدث من جراء كذبه وبهتانه، من أضرار جسيمة فادحة، ونتائج وخيمة تشنل حركة المجتمع المسلم، وقد تفضي إلى فجيعة عظيمة تودي بحياة أناس أبرياء، إذا لم يتثبت من ما ينقلون من أخبار، وفي ذلك أصل ثانٍ هو التأني في كل الأمور، وعدم التعجل بالأحكام والنتائج، إذ في التأني سلامة المجتمع المسلم، وفي التعجل غالباً ما يقع ويعقبه ندامة وغرم لازم لا ينفك عن صاحبه .

المناهي البلاغية :

اشتملت الآية على أساليب بلاغية معجزة، وذلك على النحو

التالي .

- ١ النداء بأداة البعد (يا) للتبنيه على أن ما في حيز النداء كلام له خطر عظيم ، ووقع جسيم، يجب الاعتناء والاهتمام به ، وحقه أن يتوقف فيه وغايته سعادة المتأملى في الحياة الدنيا وفي الآخرة .
- ٢ والتعبير بـ (إن) دون - إذا - لبيان ندرة وقوع الكذب من المؤمنين في الأخبار وغيرها ، إذ الإيمان موجب للصدق في كل شئ ظاهرا وباطنا ، ولبيان ندرة وقوع أخذ الخبر عند المؤمنين غفلا دون تيقظ أو حذر، إذ الإيمان موجب للفطنة والكياسة والحذر
- ٣ التنکير للوصف الذي نيط به الحكم - فاسق - لإفادة عموم الحكم في أي فاسق، سواء كان فسقه كثيرا أم قليلا ، وهو يفيد أن الآية نزلت لبيان عموم الحكم ، وليس في أحد مخصوص .
- ٤ والتنکير في (نبأ) يفيد كذلك عموم التثبت في كل خبر ، سواء كان يتعلق بأمر ديني أو حقوق المؤمنين ، فتنکيره يفيد العموم وفي أصل وضعه يفيد العظم والخطر فجاء النظم القرآنی بهذه اللفظة دون الخبر ، لإفادة الأمرین .
- ٥ التعبير بـ (تصبحوا) دون صار لبيان وقع الخبر وحالته عليهم ، حينما لم يتثبتوا فيه ، وأنه مؤلم يجلب لهم الهم والحزن المستمر ، وأشله وأوقعه على النفس ماجاء في وقت الصبح .

ما يستفاد من هذه الآية :

هذه الآية اشتملت على فوائد كثيرة منها :

- ١ وجوب التثبت في الأخبار ، وعدم الوثوق بخبر الفاسق الخارج عن طاعة الله
- ٢ وجوب التروي والتريث في الحكم على الأشخاص ، ولا بد من التثبت في الحكم عليهم ، بدليل واضح .
- ٣ السنة هي المرجع عند الاختلاف بعد موت النبي ﷺ ، إذ فيها معلم الحق والخير .
- ٤ وقوع الندم والتحسر في التعجل في الأمور ، ولذا رغب الرسول ﷺ في عدم التعجل ، لأن التعجل من الشيطان .
- ٥ جواز قبول خبر الواحد العدل في الشهادة وغيرها من الأحكام الشرعية ، والأخبار الحاملة لتلك الأحكام .

قول الله تعالى ذكره :

"وَإِنْ طَائِفَتَا نِسْكَانٍ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَشَلُوا فَأَصْلَحُوا
بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي
تَبْغِي حَتَّى تَنْفَعَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاعَتْ فَأَصْلَحُوا
بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ "

ومنه الآية جاءت بعد توجيه المؤمنين إلى الأدب الإسلامي مع

النبي ﷺ، وهي مبادئ وأصول أدبية وتربيوية بينهم وبين المسلمين بعضهم ببعض ، وبين أعدائهم الذين يدسون عليهم الأخبار الكاذبة ، وهي بمثابة التحذير للمؤمنين عن اتباع النّبأ الصادر من قول الفاسق ، إذ قد يتسبب عن ذلك اقتتال طائفتين من المؤمنين .

كأنه قيل : إذا وقع بينكم تنازع بناء على قول الفاسق وأدى إلى التقاتل، فعلى الإمام ومن يقوم مقامه من الحكم أن يصلح بينهما بالصلح والدعاء إلى حكم الشرع والعمل بمقتضى أخوة الإسلام .

سبب نزول الآية :

وردت روايات في سبب نزول هذه الآية وهي :

١- روى المعتمر بن سليمان عن أنس بن مالك قل: يا نبى الله لو أتيت عبد الله بن أبي فاطمة إلى النبى ﷺ فركب حمارا وانطلق المسلمون يمشون، وهى أرض سبخة، فلما أتاه النبى ﷺ قل: إليك عنى ، فوالله لقد أذانى نتن حمارك ، فقل رجل من الأنصار: والله لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحًا منك ، فغضب لعبد الله رجل من قومه وغضب لكل واحد منهم أصحابه ، فكان بينهم حرب بـلـجـرـيـدـ والأـيـدـىـ والنـعـالـ، فبلغنا أنه أنزل^(١) فيهم هذه الآية.

وذكر الإمام الطبرى بسنده عن قتادة في قوله (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا) قال : ذكر لنا أنها نزلت في رجلين من الأنصار كانت بينهما مدارأة في حق بينهما فقال أحدهما للآخر : لأخذنے عنوة لكترة عشيرته ، وأن الآخر دعا له لمحاكمه إلى النبي ﷺ ، فأبى أن يتبعه ، فلم يزل الأمر حتى تدافعوا ، وحتى تناول بعضهم بعضاً بالأيدي النعل ، ولم يكن قتل بالسيوف ، فأمر الله أن تقاتل حتى تفعى إلى أمر الله ، كتاب الله وإلى حكم نبيه ﷺ ، وليس كما تأوهها أهل الشبهات ، وأهل البدع ، وأهل الفراء على الله وعلى كتابه ، أنه المؤمن يحمل لك قتله فوالله لقد عظم الله حرمة المؤمن حتى نهاك^(١) أن تظن بأن لديك إلا خيرا ، فقال (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْرَوْهُ).

وذكر بسنده كذلك عن ابن زيد ، عن ابن عباس قال : قال زيد ، في قول الله تعالى (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا فَأَصْبِحُوا بَيْنَهُمَا) وذلك الرجالان يقتلان من أهل الإسلام ، أو النفر والنفر ، أو القبيلة والقبيلة ، فأمر الله أئمة المسلمين أن يقضوا بينهم بالحق الذي أنزله في كتابه : إما القصاص والوقود ، وإما العقل والعير ، وإما العفو (إِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا

عَلَى الْخُرَى) بعد ذلك كان المسلمين مع المظلوم على الظالم^(١) حتى يفني إلى أمر الله ويرضي به .

-٤- ذكر بسنده عن السدى في قوله (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا)

قال : كانت امرأة من الأنصار يقل لها أم زيد ، تحت رجل فكان بينها وبين زوجها^(٢) شيء، فرقاها إلى علية ، فقال لهم : احفظوا فبلغ ذلك قومها، فجاءوا وجاء قومه، فاقتتلوا بالأيدي والتعل ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فجاء ليصلح بينهم ، فنزل القرآن (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْخُرَى)، قال : تبغى: لا ترضى بصلاح رسول الله ﷺ ، أو بقضاء رسول الله ﷺ . هذه الروايات وغيرها مما ورد في سبب نزول الآية ، لا يختص حكمها برواية دون آخرى ، بل هي متناولة لعمومها وغيرها مما يشبهها ، فالعبرة في بيان الأحكام المتعلقة بآيات القرآن بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

قال الإمام ابن العربي : أصح الروايات الأخيرة - وهو يريد بذلك رواية أنس بن مالك في ابن أبي - والأية تقتضي جميع ما روى

^١) نفس المصدر ص ١٢٩

^٢) العلية: الغرفة المرتفعة ، فقد جعلها في غرفة لا يدخل عليها أحد من أهلها

^٣) جامع البيان للطبرى م ١٣ ، ج ٢٦ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩

لعمومها ، وما لم يرو فلا يصح تخصيصها^(١) ببعض الأحوال دون بعض . ولبيان أن المجتمع المؤمن ينذر ويشذ أن يقع فيه شقاق وخلاف أو تنازع يفضي إلى القتال ، جاء التعبير بـ (إن) التي تفيد ندرة وقوع الاقتتال والتنازع بين المؤمنين الذين أقروا بالإيمان ، إذ الإيمان موجب عدم وقوع مثل هذا ، إذ هذا من شأن الجاهلية و (طائفتان) مثنى طائفة ، والطائفة أقل من الفرقة ، كما في قوله (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) وقد يقع لفظ طائفة على الواحد والاثنين فصاعداً ، وهو ما حمل على المعنى دون اللفظ ، فيكون بمعنى النفس الطائفة ، والطائفة من الناس جماعة منهم ، ومن الشيء القطعة منه ، فإذا أريد بالطائفة الجمع ، فجمع طائف ، وإذا أريد به الواحدة فيصبح أن يكون جمعاً ، وكفى به عن الواحد ، وأن يجعل^(٢) كراوية وعلامة وغزو ذلك . والآية بهذا التعبير تحسم الخلاف الذي يقع بين جماعتين صغيرتين حتى لا يستعجل الأمر ويشق عليه العلاج ، ويتحول المسلمون إلى شرائم وجماعات تقتل بعضها ويترافق بعضها بعض الدوائر .

قيل : ويعين في (طائفتان) أن تكون فاعلاً لفعل مخدوف يفسره المذكور بعده (اقتتلوا) وقد وجوب اضمamar الفعل لامتناع أن

^(١) أحكام القرآن لابن العربي ، م٤ ، ص ١٧١٧

^(٢) المفردات للرازي ، ص ٣١١

يجتمع المفسر والمفسر، ونظيره قوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ
اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)^(١) والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين
استجارك.

وقد جمع الضمير في قوله (اقتتلوا) نظراً إلى المعنى لأن
الطائفتين جمع في معنى^(٢) القوم والناس، ونظيره قوله تعالى (هَذَا
خَصْمَانٌ اخْتَصَمُوا).

فكل طائفة جمع فيكون الطائفتان جماعتين إلا أنهما حال القتال
في حكم جماعة واحدة لأن التقاتل تجمعهما، ويتنع إمتياز كل
واحدة منهما عن الأخرى مقارنا في معنى القوم والناس، فناسب
بذلك أن يجمع الفعل المسند إليهما.

يقول الإمام البقاعي نكتة الجمع هنا: ولما كانت الشناعة
والفساد في قتال الجماعة أكثر^(٣) عبر بضمير الجمع دون الشناعة
تصويراً لذلك بأ Buckley صورة، (واقتتلوا) طلب كل منهما المقاتلة.^(٤)
وقرع (اقتلا) على فعل اثنين مذكرين، باعتبار أن الطائفتين فريقان.
وقرع (اقتتنا) بضمير التأبٍ والشناعة بناء على الظاهر في
(طائفة). وشناعة الضمير في قوله (فَأَصْلِحُوهَا بَيْنَهُمَا) لأن في حال

^١ سورة التوبه ، آية ٦

^٢ سورة الحج ، آية ١٩

^٣ نظم الدر للبقاعي ، ج ٧ ، ص ٢٣٠

^٤ زاد المسير لbin الجوزي ج ٧ ، ص ٤٦٣

الصلح تكون كل طائفة متميزة عن الأخرى ، إذ تتفق كل طائفة وإن لم يتحقق الصلح فقل (بينهما) ^(١) لأن الطائفتين حينئذ كنفسين .

و(فَاصْلِحُوا) يعني أوقعوا الإصلاح ليحصل الصلح ، وذلك بالنصح والدعاء إلى حكم الله تعالى . فالفعل مأمور من الإصلاح ، وهو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة ، والإصلاح ^(٢) جعل الشئ على تلك الحالة . والأمر في قوله (فَاصْلِحُوا) موجه لمن له الأمر من الولاة والملوك ، وقد روى ذلك عن ابن عباس رض ، وهو للوجوب . ^(٣) وقيل : إن الخطاب لمن يتلقى منه الإصلاح ومقاتلة الباغي . وله (فإن بعث ، البغي هو التعذر وطلب العلو بغير الحق ، وأصل البغي طلب ما ليس بمستحق .

والتعبير بـ (إن) دون - إذا - لأنها داخلة على الشرط الذي لا يتوقع حدوثه ، إذ البغي بين المؤمنين مما يندر وقوعه أو لا يقع إلا على سبيل الفرض والجحد ، أو هكذا ينبغي أن يكون ، لأن الأمر كما تظن كل طائفة من الطائفتين ، أن الأخرى فيها الكفر والفساد ، أو يقع لكل أحد أن القتال جائز الاجتهد ، فكأنه قال سبحانه في هذه الحال : الا قتال لا يقع إلا كذا ، فإن بان لأحدهما أو لهما الخطأ واستس

^١ التفسير الكبير للإمام الرازى ج ٧ ، ص ١٢٧

^٢ روح البيان للبروسي ج ، ص ٧٤

^٣ روح المعانى للألوسي ، ج ٩ ، م ٢٦ ، ص ١٥١

عليه فهو نادر، وعند (١) ذلك يكون قد بغي (٢) والمعنى والفيضة:
الرجوع إلى حالة محمودة فيه، ومنه قوله تعالى (يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ).

قيل : سمي ذلك بالمعنى الذي هو الظل تنبئها إلى أن أعراض الدنيا تجري مجرى ظل زائل، وفيه فاء الظل، ولا يقال إلا للراجح ،
وقيل : للغنية التي لا يلحقها مشقة (في) فالمعنى في كل معناه يعود إلى
الرجوع الواقع بعد الزوال ، سمي به لرجوعه بعلماً أزالته الشمس .
والمقصود منه هنا ، هو حتى تعود الطائفة الباغية عمما صارت
إليه من حر القطيعة الذي كان حر الشمس حتى نسخه الظل إلى ما
كانت فيه من البرد والخير الذي هو (٣) كالظل الذي نسخته الشمس .
و(حتى) للغاية ، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) والتقدير : إلى أن
تفى . و(أمر الله) الأمر مصدر أمر ، وهو هنا يعني حكم ، وهو إما أن
يكون على أصل معناه ، أو يكون يعني المأمور به ، وهو الطاعة المدلول
عليها بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولَئِكُمْ أَنْتُمْ مِنْكُمْ) (٤) والتقدير: حتى ترجع إلى (٥) حكمه ، أو ما
أمر به (٦) قوله (بالعدل) العدل لفظ فيه معنى المساوة ، وهو

١) التفسير الكبير للرازى ، ج ٧ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨

٢) سورة النحل ن آية ٤٨ والمفردات للراغب ، ص ٣٨٩

٣) حاشية الشيخ زاده ، ج ٤ ، ص ٣٧٠

٤) سورة النساء ، آية ٥٩

٥) التفسير الكبير للرازى ، ج ٧ ، ص ١٢٨

٦) المفردات للراغب ، ص ٣٢٥

التقسيط على سواء .

وتقييد الصلح بالعدل هنا دون الأول، لأن الإصلاح أولاً بإزالة القتل نفسه ، وذلك يكون بالنصيحة أو التهديد أو الزجر والتعذيب، والإصلاح هنا بإزالة آثار القتل من ضمان المتألفات ، وهو حكم . فكأنه قل : واحكموا بينهما بعد تركهما القتل بالحق ، وأصلحوا بالعدل ما يكون بينهما لشلا يؤدى إلى فوران الفتنة مرة أخرى .

قل الإمام البقاعي : وكما أن الخصم يحر في الغالب إلى ما يورث للمصلحين إحتة على بعض المتخاصمين فيحمل ذلك على الميل مع بعض على بعض قل (بالعدل) ^(١) أى : ولا يحملنكم القتل على الحقد على المتقابلين فتحيفوا .

وقوله (وأقسطوا) القسط هو النصيب بالعدل ، وهو من أقسط ، والإقسام أن يعطى ^(٢) قسط غيره ، وذلك إتصف ، ولذا يقال : قسط الرجل إذا جار ، وأقسط إذا عدل فالمهمزة لسلب الجور ، والتقدير : اعدلوا في الإصلاح بينهما ^(٣) وقد ذكر بعض المفسرين أن الأمر بالإقسام بعد الأمر بالإصلاح والعدل ، إنما هو للتأكيد بالعدل بين جميع الناس في الحكم ، بعد الأمر الخاص فيما بين المؤمنين . لكن أكثر

^(١) نظم الدر للبقاعي ، ج ٧ ، ص ٢٣١

^(٢) المفردات للراغب ، ص ٤٠٣

^(٣) زاد المسير في علم التفسير لبن الجوزي ، ج ٩ ، ص ٤٦٤

المفسرين لا يرى أن المعنى ب مجرد التأكيد بل هو على سبيل التأسيس وأن الأمور فيه بالقسط غير المأمور فيه بالعدل .

يقول الشيخ زادة : إن المأمور به أولاً هو العدل في الإصلاح الواقع بين المقاتلة (١) والمأمور به ثانياً هو العدل في الأمور كلها ، والثاني أرفع درجة من الأول بكثير .

وقوله (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) جملة تعليلية للأمر بالقسط فهو سبحانه يرحب عباده في القسط ، ويحث عليه ، ويدفع الحاكمين إلى الأخذ به أخذًا قوياً ، فالقسط من أعظم ما يتمادح به الخلق ، وترسى به دعائم الملك ، ويتحقق به الاستقرار والأمان والسلام فليس هنالك منزلة أرفع من حبة الله عز وجل ، يمكن أن يتمناها العبد .

معنى الآية :

يخبر سبحانه في هذه الآية ما يتسبب ويتربى على سوء الأبناء المكذوبة ، وهو وقوع التخاصم والتباغض والقتال بين المؤمنين . فإذا ما رأيتم أيها المؤمنون أن مثل هذا قد وقع بين طائفتين من المؤمنين جنحتا إلى القتال والعدوان ، فعليكم أن تبذلوا جهودكم للإصلاح والتوفيق بينهما ، وادعوهما إلى النزول على حكم الله تعالى ، فإن اعتدت أحدي الطائفتين على الأخرى وتجاوزت الحد وحكم الله ، بالظلم والطغيان ، وأرادت بذلك طلب ما ليس بمستحق لها فقاتلوا

(١) حاشية الشيخ زادة ، ج ٧ ، ص

تلك الطائفة الباغية ، حتى يشوب إلى رشدتها ، وترضى بحكم الله تعالى ، وتقلع عن البغى والعدوان ، فإذا انتهت عن العدوان فأصلحوا بينهما بالعدل دون تجاوز عليها ، لأنهم إخوانكم في الدين ، ومن واجب المؤمنين أن يصلحوا بين بعضهم البعض ، لأن المؤمنين جسد واحد تجمعهم رابطة الإيمان ، ولا يجوز تركهم للبغضاء والفرقة وليس ثمة طريق لإعادة المودة والوفاق بينهم إلا بالإصلاح بينهم ، فهو سبيل النجاح والظفر وطريق الفوز في الدنيا والآخرة .

الأحكام الشرعية في الآية :

الحكم الأول : قتل أهل البغى بالسلاح .

جمهور العلماء على وجوب قتل أهل البغى ، الخارجين على الإمام ، أو أحد المسلمين ولكن لا يكون القتل إلا بعد دعوتهم إلى الوفاق والصلح ، وذلك بما يصلح ذات بينهم فإن أقاموا على البغى بعد الصلح والوفاق وجب قتالهم عملاً بظاهر الآية هنا ، بالسلاح وغيره ، وأدلة الجمهور هي :

١ - ظاهر الآية ، وهو قوله (فقاتلوا التي تبغى حتى تفزع إلى أمر الله) .

٢ - جاء في الحديث الصحيح (سيخرج قوم آخر الزمان ، حدثنا السنان ، سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية يقرءون

القرآن ، لا يجاوزون إيمانهم حنجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فأينما لقيتموهـم فاقتلوهـم ، فإن في قتالهم أجرـا (١) لمن قتلـهم عند الله يوم القيمة .

وجاء في حديث آخر (سيكون في أمـى اختلاف وفرقة قـوم يحسـنون القـول ويسيـئون العـمل ، يمرـقون من الدين كما يمرـق السـهم من الرـمية ، لا يرـجـعون حتى يرـتـدـ على فوقـهـ ، هـم شـرـ الخـلـقـ والخـلـيقـةـ ، طـوبـيـ لـمـنـ قـتـلـهـ أوـ قـتـلـوـهـ ، قالـواـ ياـ رـسـولـ اللهـ ماـ (٢)ـ سـيـماـهـمـ ؟ـ قـلـ :ـ التـحـلـيقـ .

وجاء في الحديث في عمار (تقتله الفئة الباغية) (٣) ، فهـذا وـغـيرـهـ مـنـ الأـدـلـةـ صـرـيحـ فيـ وجـوبـ قـتـلـ أـهـلـ الـبـغـىـ وـمـنـ سـاعـدـهـ عـلـىـ باـطـلـهـمـ وـبـغـيـهـمـ ، مـنـ أـهـلـ الضـلـالـ .ـ يـقـولـ الإـمـامـ الجـصـاصـ :ـ وـلـمـ يـخـتـلـفـ أـصـحـابـ رـسـولـ اللهـ (٤)ـ فيـ وجـوبـ قـتـالـ (ـالفـئـةـ الـبـاغـيـةـ)ـ بـالـسـيفـ إـذـاـ لـمـ يـرـدـعـهاـ غـيرـهـ ،ـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـهـمـ كـلـهـمـ رـأـواـ قـتـالـ الـخـوارـجـ ،ـ وـلـوـ لـمـ يـرـواـ قـتـالـ الـخـوارـجـ وـقـعـدـواـ عـنـهـمـ لـقـتـلـهـمـ وـسـبـواـ ذـارـيـهـمـ وـنسـاءـهـمـ .

(١) متفق عليه ، ورواه أبو داود ، عن سعيد بن غفلة عن علي كرم الله وجهه (٢) الحديث رواه ستة إلا الترمذى ، وهو في أحكام القرآن للجصاص ج ٣ / ٤٠٠

(٣) الحديث أخرجه الإمام مسلم في كتاب الفتن ، وذكر الإمام السيوطي في الجامع الكبير ج ٢ ، ص ١١٥٤

فإن قيل : قد جلس عن على جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم

- سعد وأسامة بن زيد وابن عمر.

قيل له : لم يقعدوا عنه لأنهم لم يروا قتال الفئة الباغية ، وجائز أن يكون قعودهم عنه لأنهم رأوا الإمام مكتفياً بمن معه ، مستغلياً عنهم ب أصحابه فاستجازوا القعود عنه لذلك . ألا ترى أنهم قعوا عن قتل الخارج ، لا على أنهم لم يروا قتالهم واجباً ، لمنهم لما (١) وجدوا من كفاحم قتل الخارج استغلوه عن مباشرة قتالهم .

وقد تمسك الجماعة الذين قالوا بعدم جواز قتالهم بالسلاح بما جاء في مسبب النزول وقالوا يقتصر في قتل الفئة الباغية على ما دون السلاح ، ولا تجوز مقاتلتهم بالسلاح وهو لا يصح أن يتمسك به ، لأن ظاهر قوله (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ) أمر بالقاتلية إلى الفئة ، فإذا كانوا لا يفيون إلا بالسيف وجب قتالهم به ، لأن الغرض من المقاتلة هو الفئة ، وهي لا تحصل إلا به .

واستدلاهم بقوله ﷺ (سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر) فهذا الحديث لا ينهض حجة لهم ، لأن من بغي من المؤمنين فقد أمر القرآن بقتاله .

وقد وقع من الصحابة قتل البغة بالسيف ، وكفى بهم قدوة على أن القتل إنما شرع عند البغي قمعاً للفتنة بين المسلمين ، لأن

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٣، ص ٤٠١

العلاج قد استعصى بالنصح ويراد اتخاذ علاج الجسم، فإن كان استحصل الداء يمكن بما دون السلاح كان إسراف في الزينة، وإن لم يكن دفع الفتنة إلا بالسلاح فعل حتى الفيضة.

الحكم الثاني : أموال البغة :

اختلف الفقهاء في أموال البغة التي أخذت منهم أثناء قتالهم

على أقوال

الأول : نسب إلى الإمام محمد بن الحسن الشیعیانی صاحب أبي حنيفة أن أموال البغة لا تكون غنیمة^(١) وإنما يستعان على حربهم بكراعهم وسلامهم عند الاستيلاء عليه، فإذا وضعت الحرب أو زارها رد المال عليهم، وكذا يرد الكراع والسلاح، إذا لم يبق أحد باعياً.

الثاني : روى عن أبي يوسف القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة قوله: إن ما نجد في أيدي أهل البغى من كراع وسلاح، فهو في يقسم ويختمس، وإذا لم يؤخذوا بدم ولا مل استهلكوه وحجته أنهم باعون معتدون، فيقسم ما لهم غنیمة بين المسلمين.

الثالث : قل الإمام مالك: ما استهلكه الخوارج من مل ودم ثم تابوا لم يؤخذوا به، وما كان قائماً بعينه رد، وهو مروي عن الشافعی والأوزاعی، وعندهم أن لا تسبى ذراريهم ولا أموالهم.

^(١) الكراع : لفظ يجمع ما بين الخيل والسلاح

الرابع : قول الجمھور : وهو عدم جواز أسرهم بعد الفیشة ولا يكون ما لهم فیشًا ولا يضمون شیئا . وحجۃ الجمھور أن بغيهم يحل قتالهم ولا يحل أموالهم وذراریهم، لأنهم ليسوا کفارا وإنما هم مؤمنون باغون أو فاسقون خارجون عن الطاعة ، والأمر بقتالهم من أجل ردهم إلى صف المؤمنین .

واستدلوا بما روى عن ابن عباس ﷺ ، من أن الخوارج لما نقموا

على كرم الله

وجه قل : أفسبون أمکم عائشة ، ثم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها فلئن فعلتم (١) لقد كفرتم .

وبحديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : يا عبد الله أتدرى كيف حكم الله فيمن بغي من هذه الأمة ؟ قال الله ورسوله أعلم ، فقال : لا يجهز على جريحها ، ولا يقتل أسيرها (٢) ولا يطلب هاربها ، ولا يقسم فيئها .

وعلى ضوء هذه الأقوال السابقة وأدلةها ، فلا تخشو الفتتان من المسلمين في اقتتالهما إما أن يقتتلا على سبيل البغي منهما جميعاً أولاً فإن كان الأول فالواجب في ذلك أن يمشي بينهما بما يصلح ذات البين

(١) الخبر في أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ، ص ٤٠٧

(٢) الأثر في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ٨ / ١٦ / ٣٥٠

ويثير المكافحة والمرادعة ، فإن لم يتحلجزا ولم يصطلحا وأقامتا على البغي ، صيرا إلى مقاتلتهما .

وأما إن كان الثاني ، وهو أن تكون إحداهما باغية على الأخرى ، فالواجب أن تقاتل فئة البغي إلى أن تكف وتتوب ، فإن فعلت أصلح بينها وبين المبغى عليها بالقسط والعدل ، فإن التحمل القتال بينهما لشبهة دخلت عليهما وكلتاهم عند أنفسهما محققة فالواجب إزالة الشبهة بالحججة النيرة والبراهين القاطعة على مراسيد الحق ، فإن ركبتا متن اللجاج ولم تعملا على شاكلة ما هديتا إليه ونصحنا به من اتباع الحق بعد (١) وضوحاً لهم ، فقد لحقنا بالفتين الباuginيين .

الحكم الثالث : حكم قتال البعثة :

ما تقدم يفهم أن الصحابة رض فهموا أن الأمر في قوله تعالى (فَقَاتَلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَنْفِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) على أنه فرض كفاية إذا قام بعضهم سقط عن الباقي ، بدليل تخلف قوم من الصحابة رض عن هذه المقامات ، كسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله ابن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم ، وقد اعتذر كل واحد منهم بغير مقبول .

ويروى أن معاوية رض لما أفضى إليه الأمر ، عاتب سعدا على ما فعل ، وقال له : لم تكن من أصلح بين الفترين حين اقتلا ، ولا من قاتل

^١) أحكام القرآن للقرطبي م، ج ١٦ ، ص ٣٠٤

الفترة الباغية ، فقل له سعد : قلتم على تركى قتال الفترة الباغية .
فتبيين بذلك أنه ليس واجبا على كل أحد ، وكان تصرفهم بحكم
الشرع .

الحكم الرابع : حكم ما تلف بين الفتنين .

الآلية أمرت بالإصلاح بين الفتنين القائم على العدل والقسط
ومن العدل في صلحهم أن لا يطالبوا بما جرى بينهم من دم ولا مال
فإنه تلف على تأويل ، وفي طلبهما له تغير لهم عن الصلاح واستشارة
في البغي ، وهذا أصل في المصلحة ، إذ قد عرف على لسان الشرع
أحكام قتل أهل الشرك ، أما قتل أهل البغي من المسلمين وأحكام
ذلك فقد عرف من قبل ما وقع من الصحابة ﷺ بوجب فهمهم
للنصوص العلامة في ذلك . فما استهلكه البغة من دم أو مال ثم تابوا لم
يؤاخذوا به .

وقل أبو حنيفة : يضمون ، وللشافعى قولان .

وحجة أبي حنيفة : أنه إتلاف بعدها فيلزم الضمان والمعول
عليه في ذلك أن الصحابة ﷺ في حروبهم للبغة لم يتبعوا مدبرا ولا
ذفروا على جريح ، ولا قتلوا أسيرا ولا ضمروا نفسا ولا مالا .

الحكم الخامس : حكم الخروج على الإمام .

قال الإمام القرطبي : إذا خرجت على الإمام العدل خارجة باغية ، ولا حجة لها ، فقاتلهم الإمام بال المسلمين كافة ، أو من فيه كفاية ، ويدعوهم قبل ذلك إلى الطاعة والدخول في الجماعة ، فإن أبوا من الرجوع والصلح قوتلوا .^(١)

قال : ولا يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يذرف على جريتهم ولا تسبي ذراريهم^(٢) ولا أموالهم ، والعملة في كل هذه الأحكام هو ما كان عليه الصحابة رض بعد حروف الفتنة والبغى فهم أعلم الناس ، وأتقاهم لحكم الله تعالى ، وأحرصهم على إحقاق الحق بدليله .

الحكم السادس : نسبة الخطأ إلى الصحابة رض .

لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأً مقطوع به ، وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة ، لأنهم كلهم اجتهدوا فيما فعلون وفيما هو محل الاجتهاد ، وقد أرادوا بذلك الله عز وجل ، وهم كلهم لنا أئمة ، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم ، وأن لا نذكرهم إلا بحسن الذكر ، لحرمة الصحابة ، ولنهاي النبي ص عن سبهم ، وأن الله قد غفر لهم وأخبر بالرضا عنهم فالذى قاتل والذى قعد كل منهمما على صواب

^١) تنفيذ الجريح : الإجهاز عليه ، وتحرير قته
^٢) أحكام القرآن للقرطبي م، ٨، ج ١٦، ص

أراهم الله إيه عن طريق الاجتهاد وإذا كان كل ما صدر منهم صواب ، فلا يجوز لعنهم والبراءة منهم ولا تفسيقهم ، وإبطال فضائلهم وجهاتهم ، وعظيم غنائمهم في الدين ، وقد سئل بعضهم عما شجر بينهم فقال : تلك دماء قد ظهر الله ، فلا أخضب بها لسانى يعني في التحرز من الواقع في خطأ ، والحكم على بعضهم بما لا يكون مصريا فيه قد سئل الحسن البصري عن قتالهم فقال : قتل شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا وعلموا وجهنا ، واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا قوتنا .

قال المخاسبي : فنحن نقول كما قال الحسن ، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا ، وتبعد ما اجتمعوا عليه ، ونقف عندما اختلفوا فيه ولا نبتدع رأياً منا ، ونعلم أنهم ^(١) اجتهدوا وأرادوا الله عز وجل إذ كانوا غير متهمين في الدين .

فالأمر كما قال تعالى (تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) ^(٢) .

حكمة التشريع في أحكام هذه الآية :

لقد دعا الإسلام إلى أصل عظيم ، وعلامة قوية في كل أمور العباد الدينية والدنيوية وهذا الأصل هو إقامة العدل بين الناس وأمر

^١) أحكام القرآن للقرطبي بتصرف ، ٨م ، ج ١٦ ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧

^٢) سورة البقرة آية / ١٣٤

لذلك إلى مقاومة الظلم والطغيان أين كان مصدره .

فقد أكد وأمر الإسلام إلى الإصلاح بين الطوائف المتنازعة ،

والفتات المتخالصة

فإن لم ينفع الصلح والوعظ ، ولم تثمر دعوته كان السيف

والسلاح هو الحكم الفاصل تقاتل به الطائفة الباغية ، حتى ترجع إلى

أمر الله وحكمه ، وتعود إلى رشدها .

وهذه القواعد القوية الحكيمية التي انتهجهما الإسلام وأمر بها

وأقرها ، هي أساس تشريعية وقائية لصيانة المجتمع المسلم من شر الفتن

والخصام والتفكك ، وتحميء من الاندفاع وراء الأهواء الطائشة التي لا

تجنبى منها الأمة إلا كل شر وبلاء ، ولا تكون المجتمعات المسلمة هانئة

بعيش وسلام إلا إذا حكمت هذه الأحكام بمحاذيرها على كل أحد في

المجتمع المسلم بكامل شروطها وضوابطها من غير حيف أو جور ، وهذا

كله يدل على سمو التشريع الإسلامي العظيم ، وأن مبناه العدل

والإحسان

المناحي البلاغية في الآية :

- ١- نقل الكلام من الخطاب إلى الغيبة في قوله (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ولم يقل (منكم) لسبق الكلام معهم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) وذلك لبيان قبح هذا الفعل، ولإبعادهم (١)

^١) التفسير الكبير للرازى بتصرف ، ج ٢٨ ، ص ١٢٧

عنهم كأنه يقول : حاشاكم أن تفعلوا ذلك ، فإن فعل غيركم

فامنعواه وكأنه ينزعهم أن يقع منهم بغي على إخوانهم .

-٢- وإراد الآية بصيغة الماضي في الفعل (إقتلوا) و(بغت) دون المضارع، لبيان الفعل بمجرد أن يقع فعلى ولـى الأمر من المسلمين أن يسارع بواجبه بإطفاء نار الفتنة ولا يسمح باستمرار الشقاق والبغى والعدوان. وليس ذلك في الفعل المضارع ، إذ المضارع يفيد التجدد والاستمرار ، والواجب الإسراع في حسم مادة الخلاف والشقاق في الأمة. والفاء في قوله (فأصلحوا) تفید هذا المعنى وتأکده .

-٣- التعليق في القتال بالوصول (التي) للإشارة إلى علية ما في حيز الصلة فكأنه يقول : قاتلوهم لبغيها ، إذ العلة التي كان القتال من أجلها هو البغي بما ليس مستحقا .

-٤- سر التعبير بالفزع دون الرجوع ، لأن القطيعة نار محرقة أو حرارة تقع في القلوب كحرارة الشمس المحرقة واللجوء إلى الظل يمنع الاحتراق ، فشبـه الطائفة الراجعة إلى أمر الله ، بمن يرجع إلى الفيـئة مخـافـة الاحتـراق ، إذ الصـلحـ والرجـوعـ عنـ البـغـىـ بـرـدـ وـسـلامـ

ما يستفاد من هذه الآية :

اشتملت هذه الآية على فوائد كثيرة :

- ١ وجوب الإصلاح بين طوائف المؤمنين عند حصول نزاع يخشى منه تصدع الصدف وتفرق الكلمة .
- ٢ إذا لم تلتزم إحدى الطائفتين بما توصل إليه المتصلحون ، وبغت وجوب قبر الفتنة بحد السيف .
- ٣ إذا توقفت الطائفة الباغية عن القتل بالقتل وجب الحكم فيها بالعدل المنافي للظلم الإيمان يستوجب عدم البغي ، فيجب تقوية هذا الجانب حتى لا تقع الفتنة في المجتمع المؤمن .
- ٤ هذا القتل الذي وقع بين الفتنتين المؤمنتين لا ينافي الإيمان ، لكنه معصية ، فهم مؤمنون عصاة يلزمهم الرجوع عن ذلك والتوبة والإنابة إلى الله تعالى .

قول الله تعالى ذكره :

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخِرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُونُ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَتَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ يُشَنَّ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتَبَّ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ"

هذا هو النداء الرابع للمؤمنين في هذه السورة، وقد جاءت هذه الآية بعلما نهى سبحانه المؤمنين عن الإسراع بالإيقاع بمجرد سماع ما يوجب النزاع، وقد ختم بما ترجى به الرحمة، ثم نهى عن موجبات الشر التي يخبر بها فتكون سببا للضيائين التي يتسبب عنها الشر الذي هو سبب للنقمـة رحمة لعيـاد الله، وتوقعـا للرحـمة منه ، فذكر هنا في الآية الرابـعة من الأـداب والـمنـافـع من وجـوب ترك أـذـى المؤـمنـين والإـزـراء بـحالـمـ المـذهب لـسـرـورـهمـ ، الـجـالـب لـشـرـورـهمـ ، وـذـلـكـ في حـضـرـتهمـ .

سبب نزول الآية :

أورد المفسرون في سبب نزول هذه الآية روايات ، وكثيرة منها لا سند لها :-

روى أن ثابت بن قيس بن شناس جاء يوماً يريد الدنو من
رسول الله ﷺ، وكأنه به صمم، فقال لرجل بين يديه: أفسح،
فقال له الرجل: قد أصبت مجلساً مغضباً، ثم قال للرجل: من
أنت؟ قال: أنا فلان، فقال ثابت: أنت ابن فلانة، فذكر أما
له كان يعيشه في الجاهلية، فأغضى الرجل ونكسر رأسه،
ونزل قوله تعالى (لا يسخر ^(١) قوم من قوم عسى أن يكونوا
خيراً منهم).

(١) زاد المسير لا بن القيم ج ٧، ص ٤٦٥، قال أبو صالح عن ابن عباس وقد ذكره الواحدى في أسباب التزول / ٤٠٩ ، بغر سند ، ولم يعزه لأحد

-٢ أن وفديم استهزووا بفقراء أصحاب رسول الله ﷺ لما رأوا من رثاثة حالم (١) فنزلت هذه الآية .

-٣ وروى ابن جرير بسننه عن ابن زيد قال : ربما عثر على المرء عند حطبيته عسى أن يكونوا خيراً منهم ، وإن كان ظهر على عثرته هذه ، وسترت أنت على عثرتك لعل هذه التي ظهرت خيراً له في الآخرة عند الله ، وهذه التي سترت أنت عليها شرك ما يدريك لعله ما يغفر لك قال : فنهى الرجل عن ذلك ، فقال (لا يسخر قومٌ منْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ) و قال في النساء مثل ذلك .

-٤ وقيل : نزلت عكرمة بن أبي جهل ، كان يمشي بالمدينة فقال له قوم : هذا ابن (٢) فرعون هذه الأمة ، فعز ذلك عليه ، وشكاهم إلى رسول الله ﷺ فنزلت .

وقد ذكرت روایات في سبب نزولها في النساء . (٣)

-١ أن نساء رسول الله ﷺ عيرن أم سلمة بالقصر فنزلت هذه الآية .
-٢ أن امرأتين من أزواج النبي ﷺ سخروا من أم سلمة زوج رسول الله ﷺ ، وكانت أم سلمة قد خرجت ذات يوم وقد بسطت أحد

(١) زاد المسير لbin القيم ج ٧ ، ص ٤٦٥ ، قال : قاله المنداك ومقائل وذكره السيوطي في الدر ج ٧ / ص ٦٣ من روایة ابن أبي حاتم عن مقائل

(٢) ذكره الألوسي في روح المعانى بلا سند م ٩ ، ج ٢٦ ، ص ١٥٢

(٣) ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن م ٨ / ١٦ / ٣١٠

طرفى جلبابها على حقوقها، وأرخت الطرف الآخر خلفها، ولا تعلم ، فقالت إحداهما للأخرى : أنظرى ما خلف أم سلمة، كأنه^(١) لسان كلب .

-٣- أن صفية بنت حى بن أخطب أتت رسول الله ﷺ فقالت : إن النساء يعيرننى ويقلن : يا يهودية بنت يهوديين، فقال رسول الله ﷺ هلا قلت : إن أبى هارون، وإن (٢) عمى موسى ، وإن زوجى محمد ، فنزلت هذه الآية. وقد ذكرت روايات أخرى غير ما ذكر في أسباب نزول هذه الآية ، وأكثرها بلا سند وجميعها ليس ناصرا صريحا في سبب النزول، ولذا قال الإمام الطبرى : والصواب من القول في ذلك عندي : أن الله عム بنهيه المؤمنين عن أن يسخر بعضهم من بعض جميع معانى السخرية ، فلا يحمل مؤمن أن يسخر من مؤمن لفقره ، ولا لذنب ركبته^(٣) ولا لغير ذلك، وقد رجع بهذا إلى إلى وجوب الأخذ بالقاعدة العامة ، وهى عموم اللفظ دون خصوص السبب، وأن الآية نزلت للعموم، وإن صح شئ مما ذكر من أسباب

^١) زاد المسير لأبن القيم ج ٧، ص ٤٦٦ ، قال : قاله أبو صالح عن ابن عباس ، وذكره الألوسى في روح المعانى بلا سند م ٩، ج ٢٦ ، ص ١٥٢

^٢) زاد المسير لأبن القيم ج ٧، ص ٤٦٦ ، قال : رواه عكرمة عن ابن عباس وذكر الواحدى في أسباب النزول ، عن عكرمة عن ابن عباس بلا سند

^٣) جامع البيان للطبرى م ١٣١ ، ج ٢٦ ، ص ١٣١

التزول ، فيكون حكمه داخلا في العموم ، ولا يلزم أن يكون نازلا واحد منها يعنيه .

والأية تبدأ بنداء التشريف والتكرير ، وهو النداء الحبيب إلى القلوب والآنفوس ، فلييس أكرم للإنسان من أن يكون مؤمنا ، فالإيمان هو أغلى ما منحه الله لعبدته ، وهو الذي يرتفع بالإنسان إلى مصاف الملائكة ، ويصوغ منه العبد الرباني . فهو نداء من الكبير المتعال ، بأعز وصف ، وأغلى لقب» وصف ولقب الإيمان

فالواجب على العبد أن يستجيب له الكيان كله أن لبيك
اللهم لبيك ، وأن يكون للنداء أذن صاغية ، ونفس صافية طائعة ،
وأول هذه الآداب التي يجب أن لا يعرف قلب العبد طريقة إليه ،
السخرية من غيره إذ سبها الكبر وخسيسة العجب وهو الرذيلة
الإبليسية .

فالسخرية: هي الهزء من الشع، والاستحقار والاستهانة به، والتنبية على العيوب والنقائص بوجه يضحك منه، يقال: سخرت منه وسخرت به، فلام السخرية (١) والسخري، قل تعالى (ليتَّخذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيَاً) وسخر الله الإبل ذللها وسهلها.

قال الراغب: التسخير: سياقه إلى الغرض المختص قهراً قال

٣٢) سورة الزخرف ، آية
٢٨٨) المصباح المنير ج ١ ، ص

تعالى (وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ)^(١)
 وقيل السخرية : ذكر الشخص بما يكره على وجه مضحك
 بحضوره ، وقد يكون محاكة للفعل والقول ، أو الإشارة أو الإيمان أو
 الضحك على كلام المسخور منه إذا تخطط فيه ، أو غلط أو على صنعته
 أو قبح صورته .

وقيل : هو احتقاره قوله أو فعلًا بحضوره على الوجه المذكور ،
 والمقصود عدم صدور الاحتقار من المؤمن للمؤمن بوجه من الوجه
 والمراد بالقوم في قوله (قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) الرجل عند جمهور علماء التفسير
 ، وذلك لمقابلته بالنساء بعده (وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ) ، وجاء في اللغة ما
 يؤيد هذا المعنى ، كما في قول زهير^(٢)

وَمَا أَدْرِي وَسُوفَ إِخَالُ أَدْرِي * أَقْوَمَ آلَ حَصْنٍ أَمْ نِسَاءٍ
 وَالرَّجُلُ اسْمُ جَمْعِ الرَّجُلِ ، وَقِيلَ: جَمْعٌ لَا وَاحِدٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ ،
 مِثْلُ: رَهْطٌ وَنَفْرٌ .

وقيل الإمام القرطبي : وقيل قوم : جمع قائم ، كصوم جمع صائم
 ، ثم استعمل في كل^(٣) جماعة ، وإن لم يكونوا قائمين ، قالوا :
 والقائم بالأمور هم الرجال ، قيل : وسوا قوما^(٤) لأنهم يقومون مع

^(١) سورة الجاثية ، آية ١٣

^(٢) مختار الصحاح / ص ٥٥٦ ، والبيت من معلقة زهير

^(٣) أحکام القرآن للقرطبي م ٨، ج ١٦، ص ٣١٠

^(٤) التفسير الكبير للرازى ج ٢٨، ص ١٣١

^(٥) أحکام القرآن للقرطبي م ٨، ج ١٦، ص ٣٢٠

داعيهم في الشدائـد . فالقوم يختص بالرجل ، لأنهم قوامون على النساء ، ولهذا عبر عن الإناث بما هو^(١) مشتق من النسوة ، بفتح النون ، وهو ترك العمل . أو هو مصدر قائم ، كما في قول بعض العرب : إذا أكلت طعاماً أحبت قوماً وأبغضت قوماً ، أي : قياماً . وليس الجمع (قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) للاحتراز من سخرية الواحد من الواحد ، بل لبيان الواقع وهو أن السخرية وإن كانت بين اثنين إلا أن الغالب أن تقع بمحضر جماعة يرضون بها ويضحكون بسببيها بدل ما وجب عليهم من النهي ، وهم بذلك شركاء للساحر في تحمل الوزر ويكونون بمنزلة الساحرين حكماً .

يقول الإمام الرازي : والمتكبر في أكثر الأمر يرى جبروتة على رؤس الأشهاد وإذا اجتمع في الخلوات مع من لا يكتف إليه في الجمع يجعل نفسه متواضعاً لأن المهد^(٢) من السخرية أن يضحك . وقد اعترض على خصوصية (قوم) للرجل دون النساء بما ورد في القرآن الكريم من قوم عاد وقوم هود ، وقبيلة شعيب ، وقبيلة موسى ، فإن قومهم يستعملون الرجال والنساء معاً ، لأن الرسالة موجهة للجميع .

وقد جاء الرد على هذا في كثير من كتب التفسير ، فقد قال الإمام الرازي في هذا : إن عدم الالتفات والاستحقار - يعني السخرية

^(١) روح البيان للبرسوى / ٧ / ٧٨

^(٢) التفسير الكبير للرازي ج ٢٨ ، ص ١٣١

- إنما يصدر في أكثر الأمر من الرجل بالنسبة إلى الرجال، لأن المرأة في نفسها ضعيفة، فإذا لم يلتفت إليها الرجل لا يكون ^(١) لها أمر، وقد جاء في الأثر قال ﷺ (النساء لحم على وضم إلا ما رددت عنه) وأما المرأة فلا يوجد منها استحقار الرجل وعدم تقائها إليه لاضطرارها في دفع حواجزها إليه، وأما الرجل بالنسبة إلى الرجال والنساء بالنسبة إلى النساء في يوجد منهم هذا النوع ^(٢) من القبح. وعلى هذه الصور تقل فرصة اللقاء بين الرجل والنساء، فهو إما مجتمع رجال مع رجال، أو نساء مع نساء غالباً.

ولذا فالسخرية غالباً ما تكون بين مجتمع الرجال مع الرجال والنساء مع النساء في الغالب، وقد يحدث العكس لكنه بقلة، والحكم للغالب. ثم علل سبحانه هذا الأدب السامي بعلة، هي غاية في التأثير، وقمة في الردع والزجر فقال (عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ) وهذا تعليل للنهي، والمعنى عسى أن يكون المسوخون منه أكرم عند الله تعالى وأقرب من الساخر، إذ مقياس الخيرية عنده سبحانه كما قال بعد (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتُقَاتُكُمْ)، وما ذكر الرسول ﷺ بقوله إن الله لا ينظر إلى ^(٣) صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم).

^١) الأثر

^٢) التفسير الكبير للرازي ج ٢٨، ص ١٣٢

^٣) الحديث خرجه الإمام مسلم في كتاب البر والصلة ج ٤ / ١٩٨٧

يقول الإمام القرطبي بياناً لهذا الحديث : وهذا حديث عظيم يترتب عليه أن لا يقطع بعيوب أحد لما يرى عليه من صور أعمال الطاعة أو المخالفة ، فلعل من يحافظ على الأعمال الظاهرة يعلم الله من قلبه وصفاً مننوماً لا تصح معه تلك الأعمال .^(١) ولعل من رأينا عليه تفريطاً أو معصية يعلم الله من قلبه وصفاً حموداً يغفر له بسيبه وقد قيل : إن في الزوايا خبايا ، والحق سبحانه يستر أولياءه في حجاب الظنة ، ولقد بين النبي ﷺ أنه ربما يكون المرء رث الهيئة ضيق ذات اليد ليس بمحسوب ولا نسيب لكنه عند الله غال فيقول ﷺ (كم من أشعث أغبر ذي طمرين ، لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره)^(٢)

هذا هو أدب الإسلام يعلمنا أن مجال الخيرية ، ليس في جمل الشكل ، ولا في كثرة العرض ولا حسب أو نسب ، فالله هو الذي يصور الخلق في الأرحام كيف يشاء ، وهو الذي يرزق من يشاء بغير حساب ، والمال فضل الله يؤتى به من يشاء ، والأحساب قدر مقدور ، فلا يمكن العبد خلق نفسه ولا رزق نفسه ، ولا يفهم من هذا التواكل على الفقر احتجاجاً بالقدر ، بل لا بد من الأخذ في الأسباب والتوكيل على الله تعالى ، والله يهدي من يشاء ويرزق من يشاء ، ويعطي من يشاء وينع من يشاء .

^١) أحكام القرآن للقرطبي م، ج ٦، ص ٣١١

^٢) الحديث خرجه الإمام مسلم ، والحاكم في مستدركه ج ٤ ، ص ٣٢٨ ، عن أبي هريرة رض

فهذا هو الميزان الشرعي الذي يجب على العبد إدراكه ومعرفته
والعمل به فينبغي أن لا يجرؤ أحد على الاستهزاء بمن تغتنته عينه إذا
رأه رث الحال، أو ذا عامة في بدنـه أو غير لبق في مادـته ، فلعلـه أخلـص
ضميرا وأنقـى قلـبا منـ هو عـلى ضدـ صـفتـه (١) فيظلـم نـفسـه بـتحقـيرـ منـ
وقـرهـ اللهـ .

وقد روـي عنـ ابنـ مـسـعـودـ قالـ : البـلـاءـ موـكـلـ بـالـلـنـطـقـ ، وـلوـ
سـخـرـتـ مـنـ كـلـبـ (٢) خـشـيـتـ أـنـ أحـولـ كـلـبـ .

ويقول الشاعر :

ولا تهينن الفقير عليك أن * ترکع يوما والدهر قد رفعه (٣)
وجاء في الحديث (من غير أخيه بذنب قد تاب عنه لم يمت حتى
يعمله) و (عسى) تفيد معنى الترجى ، وهو طلب المحبوب ، والإشراق
في المكروره ، قيل :

ومـا يـتعلـقـ مـنـهـ بـالـلـهـ تـعـالـىـ ، فـسـبـيـلـهـ الـقطـعـ ، وـمـا يـتعلـقـ مـنـهـ
بـالـعـبـادـ فـسـبـيـلـهـ الرـجـلـ حـتـىـ لـاـ يـفـارـقـهـ الـخـوفـ ، وـقـدـ تـكـونـ بـعـنـيـ الـقـرـبـ
وـالـمـقـارـبـةـ ، وـالـمـعـنـىـ : قـرـبـ أـنـ يـكـونـ الـمـسـتـهـزـأـ بـهـ خـيـراـ مـنـ الـمـسـتـهـزـئـ ،
أـوـ أـنـ يـصـيرـ الـخـتـقـ عـزـيـزاـ ، وـيـصـيرـ الـخـتـقـ ذـلـيـلاـ ، فـيـنـتـقـمـ مـنـهـ .

(١) فتحـ الـبـيـانـ للـبـرـوـسـيـ جـ ٩ـ ، صـ ٢٧٩ـ

(٢) الأثرـ ذـكـرـ الإمامـ القرـاطـبـيـ فـيـ الجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ / ٨ـ / ١٦ـ / ٣٠١ـ

(٣) الحديثـ خـرـجـهـ التـرمـذـيـ ، عـنـ مـعـاذـ ، وـقـالـ : حـسـنـ غـرـيبـ وـلـيـسـ اـسـنـادـ
بـمـتـصـلـ اـنـظـرـ كـشـفـ الـخـفـاءـ لـلـعـلـوـنـيـ جـ ٢ـ / ٢٦٥ـ / صـ

وقرئ (عسوأ أن يكونوا) و(عسين أن يكن) و(عسى) في القراءة الأولى في نحو هذا التركيب من كل ما أسننت فيه إلى : أن والنفع ، قيل : تامة لا تحتاج إلى خبر وأن ما بعدها في محل رفع على الفاعلية وقيل : إنها ناقصة وسد ما بعدها مسد الجزأين ، قوله محلاً باعتبارين أو محله الرفع والتحكم مندفع ^(١) وعلى القراءة الثانية (عسوأ) فعسى عليها ذات خبر على المشهور من أقوال النحاة .

وكذلك نساء من نساء ينبغي أن يخفن من أن يكون المسخور بهن خيراً عند الله من الساحرات ^(٢) والنساء وكذا النسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها (والجملتان في عسى) تعلييل للنهي و(لا تلمزوا أنفسكم) اللمز العيب على وجه الخفية ، فلا يعب يعضكم بعضاً بقول أو إشارة ، وإذا كان على وجه الظهور فالنهي من باب أولى ، إذ إنكم في التواصل والتراحم كنفس واحدة .

و(لا تنبزوا بالألقاب) والتنابز : التعابر والتداعي بالألقاب ، فنبز ينبوء نبزا بالفتح والسكون لقبه ، والتزب مقلوب منه لقلته ، وجمع النbiz بالتحريك أناiza .

وقد خص في العرف بما يكرهه الشخص من الألقاب ، واللقب منه المدوح ومنه المنوم ، وهو في الذم أشهر .

^(١) روح المعاني للألوسي بتصرف م ٩، ج ٢٦، ص ١٥٣
^(٢) المفردات للرااغب / ص ٤٩٢

والمنهى عنه هو التلقيب بما يتداخل المدعو به كراهة، لكونه تقصيراً به وذما له وشيناً فهو دعوة على وجه التغيير والتسلف، وهو أن يدعو المرء صاحبه بلقب يسوء سواء^(١) كان هو المخترع له أولاً، أما ألقاب المدح فنعم هي كالصديق والفاروق، ونفي النورين وقد ذكر الإمام الطبرى بسنده عن أبي جبيرة بن الصحاح قال: فينا نزلت هذه الآية في بنى سلمة، قدم رسول الله ﷺ وما منا رجل إلا وله اسمان أو ثلاثة، فكان إذا دعا الرجل بالاسم قلنا يا رسول الله يغضب من هذا فنزلت هذه الآية (ولَا تَنَابِرُوا بِالْأَلْقَابِ)

وقال مرة: كان إذا دعا باسم من هذا، قيل: يا رسول الله إنه يغضب من هذا، فنزلت^(٢) الآية.

وذكر بسنده عن عكرمة عن قول الله (ولَا تَنَابِرُوا بِالْأَلْقَابِ) قل: هو قول الرجل^(٣) للرجل: يا منافق يا كافر.

وذكر عن ابن عباس^(٤) (ولَا تَنَابِرُوا بِالْأَلْقَابِ يَئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْأَيْمَانِ) الآية قل: التنازع بالألقاب أن يكون الرجل عمل السيئات ثم قاب منها، وراجع الحق، فنهى^(٥) الله أن يغير بما سلف من عمله.

^١) نظم الدر للعيقانى ج ٧، ص ٢٣٣

^٢) جامع البيان للطبرى م ١٣، ج ٢٦، ص ١٣٢

^٣) نفس المصدر المجلد م ١٣، ج ٢٦، ص ١٣٢

^٤) نظم الدر للعيقانى ج ٧، ص ٢٣٣

قال الإمام الطبرى بعد ذكر هذه الأقوال : والذى هو أولى الأقوال في تأويل ذلك عندي بالصواب أن يقل : إن الله تعالى ذكره نهى المؤمنين أن يتبازوا بالألقاب ، والتنابز بالألقاب : هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم أو صنعة ، وعم الله بنهييه ذلك ولم يخصص به بعض الألقاب دون بعض ، فغير جائز لأحد من المسلمين أن ينذر أخاه باسم يكرهه أو صفة يكرهها . وإذا كان ذلك كذلك صحت الأقوال التى قالها أهل التأويل في ذلك التى ذكرناها كلها ولم يكن بعض ذلك أولى بالصواب من بعض لأن كل ذلك مما نهى الله المسلمين أن (١) ينذر بعضهم ببعض . فهو يرى أن النهى وارد على عموم الألقاب التى يستاء صاحبها بذكرها له ، و(بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْأَيَّانِ) ليس المقصود بالاسم هنا ما يقابل الكنية واللقب ولا ما يقابل الإصلاح الحادث من الفعل والحرف ، فهذا لا يتوجه إرادته هنا ، وإنما أجمع المفسرون على أنه من السمو ، وهو الذكر المرتفع ، لأن السمو من قولهم اسمه (٢) في الناس بالكرم أو اللؤم .

والمخصوص بالذم في (بئس) هنا (الفسوق) وفي الكلام مضاف مقدر وهو اسم الفسوق ، أي ذكره ، والمراد به شرعا هو الخروج

^١) جامع البيان للطبرى م ١٣، ج ٢٦، ص ١٣٣
^٢) حاشية الشهاب بتصرف ج ٨، ص ٨٠

من ربقة الدين ومن قيد الشرع ومن منهج الإسلام .

والمعنى : بئس الذكر المرتفع بالمؤمنين أن يذكروا بالفسق بعد دخولهم الإيمان (١) واستشهادهم به ، أو بئس تسميته فاسقاً أو كافراً وقد آمن .

أو بئس الذكر المرتفع للمؤمنين بسبب ارتكاب التباizer أن يذكروا بالفسق بعد اتصافهم (٢) بالإيمان ، على معنى لا ينبغي أن يجتمع ، فإن الإيمان يأبى الفسق و(وَمَنْ لَمْ يَتُّبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) التوبة الرجوع عما نهى عنه ، والظلم : وضع الشئ في غير موضعه .

والمعنى : ومن لم يرجع عما نهى الله سبحانه عنه يعد هذا البيان المعجز والتحذير الموجع ، والإندار الرادع ، وركب متن الغلو ، وزين له سوء عمله ، فأولئك البداء عن الهوى ، القريبون من الردى ، هم لا غيرهم العريقون في الظلم والظلمات ، فقد ظلموا أنفسهم بأن عصوا ربهم بذلك أن يطيعوه .

معنى الآية :

ينادي سبحانه عباده بالوصف الذي يحبونه ، ويرسلهم فيه إلى أحسن الأداب ، وذلك بأن لا يهزأ أحد من أحد ، فلعل يكون المهزء به

^١) زاد المسير لأبن القيم ج ٧، ص ٤٦٩

^٢) روح المعانى للألوسي م ٩، ج ٢٦، ص ١٥٥

خيراً عند الله تعالى من المهزئ ولا تهزاً امرأة من امرأة، فلعل تكرر المسخور بها خيراً عند الله تعالى من الساخرة ولا يصح ولا يليق أن يطعن ببعضكم ببعض بقول أو إشارة، ولا تتلقبوا قبيحة مكروهة فقد ساء تسمية أحد فاسقاً أو كافراً أو منافقاً أو عاصياً بعد اتصافه بالإيمان، ومن لم يرجع بالانتهاء عن هذه الصفات النميمة، فأولئك البداء المبالغون في الظلم لأنفسهم بالتهيؤ للعذاب المعد لمرتكب هذه التواهي .

لأن الله تعالى الذي خلق الخلق يرشدكم بهذا إلى أحسن الأخلاق وأزيزها بعد أن أحسن خلقكم، فلا تفسدوا حسن الخلق بسوء خلقكم، بالوقوع في هذه الأخلاق الرديئة والنقائص الرذيلة .

الأحكام الشرعية في هذه الآية :

هذه الآية تشتمل على محسن الأدب والأحكام .

عموم الأحكام في الآية :

١- الآية تدل على عموم الأحكام الشرعية التي تناولتها ، وما قيل في أسباب نزولها ليس خصصاً ، بل العبرة بعموم الألفاظ ، فأحكاماها عامة يجب الأخذ بها ، وأنها هنا تقتضى تحريم هذه الصفات التي جاء النهي عنها .

٢- النهي يقتضى التحريم لنهي المقتضى للتحريم عن احتقار

الآخرين والاستهزاء بهم، وقد اختلف العلماء في المسخور به، هل هو عام في كل مسخور به أم هو خاص بالمؤمنين؟ فقد ذهب بعض العلماء إلى أن النهي عن السخرية والاحتقار في خصوص المؤمنين فلا يجوز لمؤمن أن يستهزئ أو يحتقر مؤمناً، وحجتهم أن هذا الحكم جاء بعد النداء بوصف الإيمان (يا أيها الذين آمنوا)، فهذا الحكم خاص بهم أن احتقار المؤمن لغير المؤمن لا يندرج تحت هذا الحكم، ومفهوم (أنفسكم) فالمؤمن له أن يعيّب غيره بما لا يدين بيده، قالوا مما يدل على الاختصاص ما جاء في الحديث^(١) (اذكروا الفاجر بما فيه كى يخدره الناس).

وذهب فريق من العلماء إلى عموم النهي، ولا فرق بين السخرية والعيّب للمؤمن وغيره، والنهي شامل للجميع، وذكر النفس لا يلزم التخصيص، إذ قد يكون المراد أن سخرية الساخر وعيّبه لغيره تعود عليه لاتحد ذات النفس الإنسانية.

والصحيح الذي يطمئن إليه القلب أن الإسلام لا يسمح للMuslim أن يعيّب غيره، ولا أن ينقص سواه، ولو كان على غير دينه، ولا يسخر منه.

^(١) الحديث ذكره في الدر المنثور / ج ٧ ص ٥٧٧ ، قال : خرجه البيهقي وضعفه

إذ من صفات النبي ﷺ، التي يجب أن يتأنب بها كل مؤمن ،
أنه لم يكن فلحسا ولا عيابا ، ولم يكن يسمح لأحد أن يعيث أحد ولو
كان على غير الإسلام

فلا إسلام دين الخلق السامي العالى، ومن هلى الرسول ﷺ
حسن الخلق مع كل الناس (١) فقد جاء عنه ﷺ قوله (أنه ليس أثقل
في الميزان من خلق حسن) وقد نهى القرآن عن سب معبودات الخلق
الباطلة ، فقال (وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ
عَدُوًا يَغْيِرُ عِلْمٍ) (٢)، (٣)

وجاء في الحديث (طوبى لمن شغله عيه عن عيوب الناس)
فهذا وغيره من الأدلة يرجع عموم النهى عن السخرية أو عيب الآخر
، أيا كان ذلك الآخر

- ٣- النهى عن التقليل بلقب السؤ : فقد جاء هذا النهى في المرتبة
الثالثة ، فهو أخف من النبذ ، والنبذ أخف من الاحتقار والسخرية ،
فكأنه ينهى أولاً عن احتقار الناس بحيث لا يلتفت إليهم ، وإذا نزل
عن هذا فلا تعبه طالباً حظ درجته ، وإذا تركت النظر في عيده ، فلا
تسميه بما يكره.

^١) الحديث في السلسلة الصحيحة لللبانى / ٢ / ٥٦٢

^٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٨

^٣) الحديث خرجه الدبىلى عن أنس مرفوعاً، والبزار بإسناد حسن انظر
كتشاف الخفاء للعجلونى ٤٦ ص ٢

قال الإمام النووي : اتفق العلماء على تحريم تلقيب الإنسان
يكره سواء كان صفة له ^(١) أو لأبيه أو لأمه أو غيرهما ، كمن لقب
بالحمار أو الأعرج ، أو الأحول أو الأعمش أو صفة الفسق أو النفاق
أو الدين إن تاب وأمن .

ولكن استثنى العلماء من ذلك من غالب عليه الاستعمال ،
ودعت له الضرورة لتوقف معرفته ، كقول المحدثين : سليمان الأعمش ،
وواصل الأحدب ، والأعرج ، وقد اشتهر بذلك ، مع عدم التأني منه
بذلك وعدم قصد الاستخفاف ، ولم يكن له فيه كسب يجد في نفسه
منه عليه فهذا كاف في الجواز ، وذلك باتفاق أهل الملة ^(٢)

وقد روی عن ابن مسعود ^{رض} أنه قال لعلقمة : تقول أنت ذلك
يا أعور) وهو ظاهر في الاستثناء ، لأنه لا يتأنى بذكر ذلك له ، وقد سئل
عبد الله بن المبارك عن الرجل يقول :

حميد الطويل ، وسليمان الأعمش ، وحميد الأعرج ، ومروان
الأصغر ، فقال : إذا ^(٣) أردت صفتة ولم ترد عيده فلا بأس به .

وقد ذهب ابن العربي من المالكية إلى عدم جواز التلقيب بما
يكره مطلقاً فقل للمجوزين بشرط الاشتهر وعدم التأني : ولا أراه
سائغاً في الدين ، وقد كان موسى بن علي بن رباح المصري يقول : لا

^(١) روح المعانى للألوسى م ٩، ج ٢٦ ص ١٥٤

^(٢) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ج ٨، ص ١١٣

^(٣) أحكام القرآن للقرطبي م ٨، ج ٢٦ ص ٣١٤

أجعل أحدا صغر اسم أبي في حل، وكان الغالب على اسم أبيه
التصغر بضم العين،^(١)

قال : والذى يضبط هذا كله ما قلمنا من الكراهة لأجل الإذابة
والذى عليه العمل ولا يتنافى مع مدلول النهى في التلقيب هو الجواز
لمن اشتهر فيه اللقب ، ولا يتأنى ذكره ، ولم يذكر به على سبيل
الاستخفاف ، وقد صرحو بأن التلقيب بالألقاب الحسنة مما لا خلاف في
جوازه ، فقد لقب أبو بكر عنه بالعتيق ، وعمر بالفارق ، وحمزة
بأسد الله ، وخالد بسيف الله ، إلى غير (١) ذلك من الألقاب الحسنة
، وهو سنة حميدة معتبرة عند العلماء ، لأنها تشيع الخبرة والموافقة والألفة
في جماعة المسلمين .

٤ - الوعيد لمرتكب هذه المنهيات : ظاهر الآية يدل على الوعيد
الشديد لمرتكب هذه المنهيات ، ولذا ذهب بعض العلماء إلى
أن هذا يحتمل وجهين :

الأول : أن يقال : هذه الأشياء من الصغار ، فمن يصر عليه يصير ظالما
فاسقا ، أو من لم يترك ذلك و يجعله عادة فهو ظالم .

الثاني : أن يقال : قوله تعالى (لا يسخر قوم)^(٢) و(ولا تلمزوا)
و(ولا تنابذوا) منع لهم عن ذلك في المستقبل ، وقوله

^١) أحكام القرآن لابن العربي ج ٤، ص ١٧٢٣
^٢) روح المعانى للألوسي م ٩، ج ٢٦ ص ١٥٥

(ومن لم يتوب) أمرهم بالتوبة عما مضى^(١) وإظهار الندم
عليها مبالغة في التحذير، وتشديداً في الزجر .

وذهب بعض المعتزلة إلى خروج المؤمن عن الإيمان بفسقه،
لارتكابه هذه المنهيات وذلك يجعل من فسق غير مؤمن ، كما تقول
للمتحول عن التجارة إلى الفلاحة : بشتت^(٢) الحرفة الفلاحة بعد
التجارة.

وتلك نزعة اعتزالية يجعل الفاسق غير مؤمن ، ولا يتم له
ذلك من الآية ، فالآية

فادتهم بوصف الإيمان وصف الفسق والظلم لمرتكب هذه
المنهيات ، ولا يلزم من فسق المؤمن نزع وسلب وصف الإيمان منه فقد
يكون مؤمناً ويقع في الفسق الذي لا يخرج من الملة ، فلا يسلب وصف
الإيمان^(٣) كما قال تعالى (هُمْ لِكُفُرٍ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِإِيمَانِ)^(٤)
وجاء في الحديث عنه ﷺ قوله (سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر) .

فالقول الأول هو الموفق لظاهر الآية ، وكذلك الأدلة الأخرى
في عدم سلب المؤمن وصف الإيمان بفسقه ، غير أنه إذا أصبح دينه
وعادته ، فإنه يعتبر من الكبائر ويختلف على صاحبه إلا أن يتوب .

^١) التفسير الكبير للرازي ج ٢٨، ج ٣، ص ١٣٣

^٢) الكشاف للزمخشري ج ٣، ص ٥٦٧، ٥٦٨

^٣) سورة آل عمران ، آية ١٦٧

^٤) الحديث متفق عليه

٥ - التوبة من جميع ما ذكر : اختلف العلماء في أن التوبة عما نهوا عنه عائد إلى الأمور الثلاثة السابقة، أو عائد إلى جميع ما ذكر من قبل من أول السورة ، ويدخل فيه ما ذكر في هذه الآية، جملة (وَمَنْ لَمْ يَتَبَّعْ) جاءت على صيغة العموم ولم تخصص ، وهو ظاهر، وعليه جمهور المفسرين، فلئن عبد مؤمن وقع في واحد من هذه المنهيات أو جماعها ، فهو فاسق ظالم ، والمطلوب التوبة من جميع المنهي عنه ، ويدخل ما ذكر في هذه الآية دخولاً أولياً (١)

وذهب بعض العلماء إلى أن التوبة عما نهوا عنه عائد إلى التتابز ، لأنه أقرب مذكور .

٦ - الفرق بين الفسق والظلم : اختلف العلماء في الفرق بين الفاسق والظالم في هذه الآية فذهب بعض العلماء إلى أن الظلم أعم من الفاسق ، وال fasق أعم من الكافر ، ومن اعتدى أخذ سريعاً ، لأن أقرب الأشياء صرعة الظلوم ، وأنفذ السهام دعوة المظلوم .

والصحيح الذي عليه الكتاب والسنّة في هذه الألفاظ - الفاسق والظالم والمنافق والكافر أنها تنقسم إلى قسمين : فسق اعتقادى وفسق عملى ، ونفاق اعتقادى ونفاق عملى وهكذا الظلم والكفر (٢)

(١) روح المعانى للألوسي م ٩ ج ٢٦ ص ١٥٦
 (٢) سورة الكهف ، آية ٥

فالفسق الاعتقادي : كما في قوله تعالى (فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ)
 والعملى : كما هو في ^(١)
 الآية هنا ، وقوله ﷺ (سباب المؤمن فسوق) ^(٢) والنفاق
 الاعتقادي : كما في قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدُّرُّكِ الْأَسْفَلِ مِنَ
 النَّارِ) ^(٣)
 ومثال العملى : قوله ﷺ (آية المنافق ثلات إذا حدث كذب ،
 وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان) ^(٤)

وبهذا التفريق يرد على المعتزلة الذين يرون أن الفسق يخرج
 عن الإيمان ، وأن الفاسق والمنافق ، لا هو مؤمن ولا كافر ، فهو في منزلة
 بين المنزليتين ، وقولهم مخالف لظاهر الكتاب والسنة .

إذ الآية هنا بدأت بندائهم بوصف الإيمان مع وقوعهم في هذه
 المعصية ، وهذا الظلم فدل ذلك على أن المؤمن قد يقع في الفسق
 والظلم والنفاق ، ولا يسلب منه اسم المؤمن فهو مؤمن فاسق ،
 والواجب عليه الإسراع في التوبة من هذا العمل الذي تسبب في
 إلحاق هذا الوصف به ، أما إذا أطلق واحد من هذه الألفاظ فيدخل فيه
 الآخر ، ولذا قل تعالى (وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) وإذا اجتمعت

^١) الحديث متافق عليه

^٢) سورة النساء ، آية ١٤٥

^٣) الحديث متافق عليه

افترقت دلالة ومعنى ، كالإيمان والإسلام إذا افترقا اجتمعا ، وإذا اجتمعا افترقا .

حكمة التشريع في أحكام هذه الآية :

المجتمع المسلم مجتمع متكامل ، أفراده يكمل بعضهم بعضًا في حسن العمل والسلوك فهم كلب الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

وأفراده يوقد صغيرهم كبیرهم ، ويرحم كبیرهم صغيرهم ، ويعرفون للعالم حقه فالآداب الإسلامية جعلتهم مجتمعاً سوياً مثالياً ، خال من الإحن والغلو والتسلط ، لأن قلوب أفراده صافية خالية من كل دعن .

فالمجتمع المسلم المتأدب بآداب الإسلام يكاد يخلو من هذه النعائص وهذه الرذائل ، فلا تكاد تفشو فيها كثيراً ، لأنها حقيقة افراز المجتمعات المنحلة من القيم الروحية والخلقية الذي تكثر فيه النعائص وتفسو في الرذائل ، وتضييع فيه أقدار الرجل ، وتنماع فيه المثل العليا ومأثر الخصال ، فلا كراهة ل الكبير ولا وقار لشيخ مسن ولا اعتبار لحرمات ولا صيانة لأمانات .

أما المجتمع المسلم فهو إن زل فيه أحد ، فإنه سيجد ما يسدده ويصله ، وإن هوت فيه قيمة فرعون ما يتتبه لها أهل الخير الآمرؤن

بالمعرفة والناهون عن المنكر ، ولا تفشو نقية إلا وتجد من الهداء
المهتدين والعلماء العاملين من يعالج الأمر بالحكمة والموعظة الحسنة
وبالتى هي أحسن ، إيماناً منهم بأن هذه الآداب التشريعية في هذه الآية
وغيرها هي الموصى لهم و المجتمعهم المسلم للسعادة في الدنيا والأخرة .

المناحي البلاغية في الآية :

اشتملت الآية على أعلى معانى البيان وأبدعه وأروعه ، وذلك
على ما يلى :

- ١- النداء بوصف الإيمان في أول الآية ، وهو الوصف الموجب للالتزام
 بما في حيز النداء ، وهو الانتهاء عن هذه النقائص ، التي تتنافى مع الإيمان ،
 فنداوهم بهذا الوصف لإثارتهم حثا على محسن الأخلاق ، والبعد
 عن مساويها .
- ٢- وإيثار الفعل (لا يُسخر) دون غيره من الأفعال التي تدل على
 التنقض ، مثل : لا يمحى ، أو لا يستهزئ ، لا يزدرى .. الخ ، لأن مادة
 السخرية تشمل كل أنواع التنقض من الآخر ، بحيث لا يخرج واحد من
 أفراده ، لبيان أن النهي متوجه لكل صورة من صور التنقض .
- ٣- إذا كان اللمز هو الطعن باللسان ، والهمز باللسان والإشارة ، فإنه
 ذكر تأكيد النهي عن اللمز يجعل الذي يعيّب غيره ، إما في الواقع
 يعيّب نفسه (ولَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ) والمرء لا يلمز نفسه ، ولكن مجئ

الأية بهذا الأسلوب، إشارة إلى العلقة والعلاقة والصلة الوثيقة التي تربطهم بعض، إذ لحمة الدين ورحم الإسلام الذي يجمعهم جعلهم أعضاء في جسد واحد، لا يصيب أحدهم سهم إلا أصاب الجميع، ولا ينال بآدتهم أنى إلا أصحابهم جميعا.

فقد جعل بعضهم الملموز كأنفسهم سواء بسواء، وهو أسلوب مطرد في القرآن، كما في قوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ)^(١) و (فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ)^(٢).

٤- ويلاحظ في النهي الثالث (وَلَا تَنَابِزُوا بِالْأَلْقَابِ) مجع الفعل بصيغة التفاعل دون النهيين الأول (لايسخر) والثاني (ولا تلمزوا) ولم يقل (وَلَا تَنَابِزُوا) وذلك لأن اللماز إذا لمز قد لا يجد فيه في الحال عيبا يلمز به، وإنما يبحث ويتبغض ليطلع منه على عيب فيوجد اللمز من جانب، وأما النبز فلا يعجز كل واحد عن الإتيان به، فإن من ينبعز غيره بالحمار، وهو ينبعز بالثور وغيره.

فالظاهر أن النبز يفضى في الحال إلى التنازع، ولا كذلك

اللمز^(٣).

٥- ولقد جاءت الكلمة (سوق) دون غيرها لأنها كلمة معبرة عن جميع المذاام تنفيرا من ذلك، ولبيان أن القرآن الكريم جاء بالألفاظ الأعم.

^(١) سورة النساء ، آية ٢٩

^(٢) سورة التور ، آية ٦١

^(٣) تفسير الرازى ج ٢٨، ص ١٣٣

وقد ترك الجار في قوله (بعد الإيمان) ولم يقل : من بعد الإيمان،
إيذاناً بأن من وقع في ذلك أوشك أن يلزمه فيستغرق زمانه فيه ، فإن
النفس عشقة للنفائض ، ولا سيما ما فيه استعلاء ، فمن فعل ذلك فقد
رضى لنفسه أن يوسم بالفسق بعد أن كان موصوفاً بالإيمان .

٦- ومن باب المقابلة في الصفات ، وهى طريقة بدعة دقique على عادة
الأسلوب الخاص بالقرآن الكريم ، جاء قوله (وَمَنْ لَمْ يَتَبَّعْ فَأُولَئِكَ
هُمُ الظَّالِمُونَ) وهم الذين وضعوا الأشياء الذين في غير مواضعها ،
فهم عريقون في الظلم ، في مقابلة قوله (أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) وهم
الذين أصابوا الحق ، فكان فعلهم في موضعه وكأنه قال : فمن تاب
فأولئك هم الراشدون ، ومن لم يتتب فأولئك هم الظالمون .

ما يستفاد من هذه الآية :

١- الآية ترشد المؤمنين إلى مكارم الأخلاق ، ومحاسن الآداب وتزجرهم
عن مساوى الأخلاق ، ورداعة الأفعال والأقوال .

٢- نهى المؤمن عن احتقار وازدراء غيره في خلقة أو طبع ، سواء كان
إنساناً أو غيره إذ لا يملك أحد أن يجعل نفسه على أي صورة
يريدوها ، بل الله وحده هو الذي شاء أن يجعله على صورته التي
هو عليها .

- ٣- العبرة عند الله تعالى ليست بالجوهر والعرض أو الصور والأشكال، وإنما العبرة بسلامة القلب وحسن العمل .
- ٤- المؤمنون جسد واحد ، وكل فرد من أفراد المؤمنين جزء من هذا الجسد ، فالذى يعيّب غيره بما يكره ، فإنما يعيّب في الحقيقة نفسه .
- ٥- النهى عما يوجب الإحن والبغضاء والكراهة بين أفراد المجتمع ، كتلقيب بعضهم ببعضها ألقاب السؤ ، كأن يقل يا فاسق ، يا أعور ، يا حمار ، فكل هذه الألقاب وغيرها تورث العداوة وعدم الودار .
- ٦- جواز التلقيب بما يحب ، مثل : الفاروق ، والصديق ، وذو النورين ، وزين العابدين ، ونحو ذلك مما هو محب لدى النفوس ، وتأثر به الأحساس ، وتنشط به المهم .
- ٧- وجوب الرجوع عما نهى الله عنه بعد هذا البيان والتحذير الموجع من الواقع فيه إذ الواقع فيه ظلم للنفس ، وظلم لمن أوقع عليهم هذه المنهيّات ، وقد عرضوا أنفسهم لعذاب الله تعالى .

قول الله تعالى ذكره :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظُّنُنِ إِنَّ
بَعْضَ الظُّنُنِ إِثْمٌ وَلَا تَجْسِسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ
بَعْضًا أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيَّا
فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ رَحِيمٌ

هذا هو النداء الخامس في سلسلة نداءات أهل الإيمان ، لدعوتهم
إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأدب .

وهو النداء الخاص بالنهى عن الخوض في المؤمن والنيل منه ،
ومحاولة الوصول إلى عييه أو هتك ستره في غيبته ، بعد أن نهى عن
عييه في حضرته ، فإن للمؤمن الغائب حرمته كحرمة الحاضر سواء
بسواء ، ولا يفرق الإيمان بين المؤمن حاضراً أو غائباً فحرمته في الحالين
مصونة ، وعرضه محترم ، وكرامته ليست مستباحة في حضرته وغيبه .

ولأنه لما كان الإنسان ربما دعا صاحبه بلقب له سعى غير قاصد
عييه ، أو فعل فعلًا يتنزل على المزعزع غير قاصد به المزعزع ، نهى سبحانه
عن المبادرة إلى الظن من غير ثبت ، لأن ذلك من وضع الأشياء في غير
مواضعها ، الذي هو معنى الظلم ، فقال خاتماً بالقسم الخامس منها
على ما فيه من المعالى وال النفائس ^(١) .

^(١) نظم الدر للبياعي ج ٧، ص ٢٣٤ يتصرف

سبب نزول الآية :

قال الإمام القرطبي : قيل : إنها نزلت في رجلين من أصحاب النبي ﷺ اغتاباً رفيقهما .

وذلك أن النبي ﷺ كان إذا سافر ضم الرجل المحتاج إلى الرجلين الموسرين فيخلمهما فضم سلمان إلى رجلين، فتقدّم سلمان إلى المنزل فغلبته عيناه فنام ولم يهُن لهما شيئاً فجاءه فلم يجدا طعاماً وإداماً، ف قالا له : انطلق فاطلب لنا من النبي ﷺ طعاماً وإداماً فذهب فقل له النبي ﷺ : اذهب إلى أسامة بن زيد فقل له إن كان عنديك فضل من طعام فليعطيك ، وكان أسامة خازن النبي ﷺ ، فذهب إليه ، فقال أسامة : ما عندي شيء فرجع إليهما فلخبرهما ف قالا : قد كان عنده ولكن بخل ، ثم بعثا سلمان إلى طائفة من الصحابة فلم يجد عندهم شيئاً ف قالا : لو بعثنا سلمان إلى بشر سبيحة لغار مأواها ، ثم انطلقنا يتتجسسان هل عند أسامة شيء ، فرأهما النبي ﷺ فقال : مالى أرى خضرة اللحم في أفواهكم ، ف قالا : يا نبي الله ، والله ما أكلنا في يومنا هذا لحما ولا غيره ، فقال :

ولكنكم ظلتما تأكلان لحم سلمان وأسامة ، فنزلت (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ) ^(١)

^(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م، ج ٦ ص ٣١٥ ، قال : ذكره الشاعري وقد خرجه ابن أبي حاتم بسنده عن السدي ، ذكره الألوسي م ج ٢٦ ص ١٥٩ وذكره ابن كثير عن السدي ج ٤ ص ٢١٦

وقال ابن كثير : إن أنس بن مالك رض قال كانت العرب تخدم بعضها بعضاً في الأسفار وكان مع أبي بكر وعمر رض رجل يخلمهما ، فتاماً فاستيقظاً ولم يهُ لهما طعاماً فقالا :

إن هذا لنؤم فأيقظاه ، فقال له ائت رسول الله صل فقل له : إن أبي بكر وعمر رض يقرئانك السلام ويستأمانك فقال صل : إنهم قد ائتلما ، فجاءا فقلوا يا رسول الله بئي شيء ائتلمنا فقال صل : بل حم أخيكم ، والنبي نفسي بيده إني لأرى لحمه بين ثنياً كما ، فقال رض : استغفر لنا يا رسول الله ، فقال صل : مراه فليستغفر لكم ^(١) . وقد وردت روایات أخرى عامة بالوعيد الشديد لمن ظن بئخيه السؤ ، أو ذكره في غيبته بما يكره .

وهاتان الروایتان ليستا نصاً في سبب النزول ، غاية ما فيهما دخولهما في عموم الآية فالآلية تحمل على عموم الحكم بجميع الأفراد ، لأن العبرة بعموم اللفظ .

والآلية هنا تبدأ بهذا النداء اللطيف الكريم الذي رفع من خصيصة الإنسان وعلمه إلى المقام الرفيع ، والنبي به كان سيداً على الجميع ، والمنادي هو الله تعالى رب العزة والجلال ، فعلى من ينادييه أن يكون إلى الإجابة أسرع ، وأن يتتحول كيانه إلى أذن واعية تستقبل عن الله بهمة عالية ، إذ إنه لم يناديهم إلا لما يحبهم ويصلح من شأنهم .

وقوله (اجتَبُوا) أصل الاجتناب أن يكون على جانب منه، ثم شاع في التباعد اللازم له، فجنبه الشر: جعله منه في جانب، فيعلى إلى مفعولين، ومنه قوله تعالى: (وَاجْنِبُنِي وَبَنِي أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَام) ^(١) والمراد من الفعل هنا لازم معناه، وهوبعد عن ظن السؤ والفرار منه، فلاجتبوا معناه: تباعدوا منه.

و(الظن) حقيقته: تجويز أمرین في النفس، لأحدهما ترجيح على الآخر، والشك عبارة عن استوائهما، والعلم هو حذف أحدهما وتعيين الآخر.

فالظن اسم لما يحصل عن ألمارة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت جدا لم يتجاوز حد التوهّم، ومتى قوى أو تصوّر تصوّر القوى استعمل معه أن المشدّة، وأن المخففة منها ^(٢).

و(كثيرا) يفيد بتنكيره البعضية، بدليل قوله بعد (إن بعض الظن إثم).

وقد علل الإمام الزخشري في دلالة النكرة على البعضية فقال: أما الفرق بين كثير نكرة حيث جاء أو معرفة، فإن مجيهه نكرة يفيد معنى البعضية، وأن في الظنون ما يجب أن يجتنب من غير تبين لذلك ولا تعيين، لثلا يجرئ أحد على ظن إلا بعد نظر وتأمل وتمييز بين حقه

) سورة إبراهيم عليه السلام ، آية
٣١٧ المفردات للراغب ص

وباطله بأماراة بيته ، مع استشعار للتقوى والخذر ، ولو عرف لكان الأمر باجتناب الظن منوطا بما يكثر منه دون ما يقل ، ووجب أن يكون كل ظن موصوف بالكثرة مجتنبا، وما يتصرف بالقلة مرضضا في تظنته^(١).

فتذكر (كثيراً) للأفراد والبعضية ، ويكون المأمور باجتنابه بعض أفراد الظن الموصوف بالكثرة من غير تعين ، وفي التكليف على هذا الوجه فائدة جليلة وهو أن يحتاط المكلف ويختبر على ظن حتى يتبين عنده أنه مما يصح اتباعه أو يجب الاجتناب عنه .
 و(إثم) الإثم هو الذنب الذي يستحق العقوبة عليه ، فالإثم يوصل صاحبه لاستحقاق العقوبة .

قوله (وَلَا تَجَسِّسُوا) من الجس باعتبار ما فيه من معنى الطلب كاللمس ، فإن من يطلب الشيء يحسه ويلمسه ، فالجس من العرق وتعرف نبضه للحكم به على الصحة والسمم^(٢) ، ويراد منه لازمه ، واستعمل الفعل للمبالغة .

وهو أخص من الحس ، فإن الحس تعرف ما يدركه الحس ، والجس ، تعرف حال ما من ذلك ، وقد اشتق من لفظ الجس الجاسوس .
 وقرئ (وَلَا تَجَسِّسُوا)^(٣) ، قيل : التجسس والتحسّس متهددان

^(١) الكشاف للزمخشري ج ٤، ص ٥٦٧

^(٢) المفردات للرازي ص ٩٣

^(٣) البحر المحيط لأبي حبان ج ٨، ص ١١٤

ومعناهما معرفة الأخبار وقيل : التجسس بالجيم تتبع الظاهر، وبالخاء تتبع البواطن ، وقيل : الأول أن تفحص بغيرك والثاني أن تفحص بنفسك، وقيل : الأول في الشرو الثاني في الخير والمراد على القراءتين النهي عن تبيع العورات مطلقاً سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره وقد عدد من الكبائر .

قوله (ولا يغتب) الغيبة من الاغتياب ، كالغيلة من الاغتيال ، وقد حدد الرسول ﷺ الغيبة وعرفها بما لا مزيد عليه ، فقد جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : أتدرون ما الغيبة ، قالوا : الله ورسوله أعلم ، قل : ذكرك أخاك بما يكره ، قيل : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قل إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه (فقد بهته) ^(١) ، فالغيبة هي : أن يذكر بعضكم بعضاً بما يكره في غيبته ، والمقصود النهي عن ذلك والبهتان أن تذكر أخاك بعيوب ليس فيه ، والإفك أن تقول فيه ما يبلغك عنه .

وقوله (ميتا) بتخفيف الياء ، وهي قراءة العامة غير نافع ^(٢) ، فقدقرأ بشد الياء وهو منصوب على الحال من اللحم ، أو من أخيه) والفرق بين ميت ومت ، أن الأول سلب منه الحياة ن وهو جثة محمول ، والثانية ما نهايته الموت ، فهو في حكم الميت .

^(١) الحديث ذكره الإمام السيوطي في الدر المنثور ج ٧، ص ٥٧١، قال خرجه الإمام الترمذى عن أبي هريرة رضي الله عنه .

^(٢) البحر المحيط لأبي حيان ، ج ٨ ص ١١٥

وأيا ما كان فالقصد هو تمثيل لما يصدر عن الم Gambat من حيث صدوره عنه، ومن حيث تعلقه بصلاحه على أفحش وجه وأشنعه طبعاً وعقلاً وشرعياً.

والاستفهام (أيجب) تقريري، من حيث أنه لا يقع إلا في كلام هو مسلم عند كل سامع حقيقة أو ادعاء، فهو حمل المخاطبين على أن يقروا بأن أحداً لا يجب ذلك الأكل الذي هو عبارة عن عرض الم Gambat .

والفاء في قوله (فكرهتموه) فصيحة في جواب شرط مقدر، ويقلل معه (قد) والتقدير: إن صح ذلك أو عرض عليكم هذا فقد كرهتموه ولا يمكنكم إنكار كراحته^(١)!

وقوله (واتقوا الله) معطوف على ما تقدمه من الأوامر والنواهي، والتقدير: اجتنبوا - ولا تجسسوا - ولا يغتب - واتقوا الله.

وقيل: معطوف على (فكرهتموه) إذ قد قيل: لفظه خبر ومعناه أمر، والتقدير: اكرهوه، واتقوا الله^(٢).

وقوله (توب) مبالغة في قبول التوبة، والمبالغة إما باعتبار

^(١) روح المعاني للألوسي م ٩، ج ٢٦، ص ١٥٨

^(٢) نظم الدر للبقاعي ج ٧، ص ٢٣٥

الكيف، إذ يجعل سبحانه التائب كمن لم يذنب، أو باعتبار الكم
لكثره المتوب عليهم أو لكثره ذنوبهم ^(١).

معنى الآية :

ينادى الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين الصادقين في إيمانهم
في نهاهم عن أمور ثلاثة تدرج في الترتيب في تناسق وتناسب لا يكون
مثله إلا في كلام الله العجز، ومسك الختام في وحيه العظيم الذي
يهدى للتي هي أقوم .

وأول هذه المنبيات الثلاث نهيه لعباده المؤمنين عن كثير من
الظن، وهو التهمة والتخون للأهل والأقارب والناس في غير محله
، لأن بعض ذلك يكون إنما، فليتجنب كثير منه احتياطا، ولبيتعد المؤمن
عن ظن السوء بخيه المؤمن، وأن يفر من ذلك فرارا وينبغى على
المؤمنين كذلك أن يتحاشوا سوء الظن، وأن يعملوا على تجنبه، وأن
يكون كل منهم على حذر من مواضع التهم صيانة لقلوب الناس عن
سوء الظن، وأن يعملوا على تجنبه، وأن يكون كل منهم على حذر
من مواضع التهم صيانة لقلوب الناس عن سوء الظن، وألسنتهم من
الغيبة ..

ثم ثنى بما يفترع عن الظن، وهو النهى عن التجسس

^(١) روح المعانى للألوسى م ٢٦ ج ٩ ص ١٥٩

والتحسّن، لأنّ النّفس الأمارة بالسوء غالباً ما تسلّل في ظنّها السّيء، فتقرن ذلك بتتبع ظنونها والسير وراء ذلك بداعٍ حسب الاستطلاع فيقع في التجسس والتحسّن، ومقتضى الإيمان هو البراءة من هذا النّقص في النّفس، وأن يستشفى من هذا الداء، وأن يرى في المؤمنين جميعاً كأنّهم نفس واحدة، وأن عيب غيره كعيوب نفسه، وهذا أشدّ ما قبله في النّهي، ثم نكث بما هو أعمّ من النّهيات الثلاثة وأخطرها، وهو اغتياب المؤمن بذكره في غيته بما يكره أن يسمعه وهو حاضر، لأنّه يؤلمه وأنّ هذا الداء الوابل، بمنزلة أكل لحمه وهو ميت، وهو أمر تكرهه النفوس السّوية .

والغية بهذا النّهي الشّديد تعتبر من أسوأ ما يفشّي المجتمع من خصل تصدع بنيانه وتزلزل أركانه، وتفسد كيانه وتوهن قوته، فيكون مجتمعاً ليس له من الإسلام إلا اسمه، ومن الإيمان إلا رسمه، لأنّ المجتمع المؤمن بمنزلة الجسد الواحد، ولا ينبغي أن يؤذى عضو منه عضواً آخر، لأنّ الأذى يعود إليه .

فعلى كلّ المؤمنين أن يجعلوا بينهم وبين الواقع في هذه النّهيات وقاية تقيهم من عذاب الله تعالى، وليرجعوا إلى الله تعالى بالتّوبة والإِنابة ، عسى الله تعالى أن يرحمهم برحمته الواسعة .

الأحكام الشرعية في هذه الآية :

اشتملت هذه الآية على الأحكام الشرعية التالية :

١- الأمر بعدم طاعة النفس الأمارة بالسوء، ووسوسة الشيطان، أن يظن في أخيه المؤمن ظن السوء، بل الأصل أن يحسن الظن به لأن معه من الإيمان، ومن قرائن الخير من يمنعه من أن يتهمه بسوء، فيشترط في حرمة هذا الظنون به أن يكون من شوهد منه التستر والصلاح، وأونست منه الأمانة .

وأما من يتعاطى الريب والمجاهر بالخواص ، كالدخول والخروج إلى حانات الخمر وصحبة الغوانى الفلجرات ، وإيمان النظر إلى المرد ، فلا يحرم ظن السوء فيه ، وإن كان الظان لم يره يشرب الخمر، إذ القرائن السابقة كافية في تهمته ، لكن لا يقام عليه حد إلا بدليل ، ومن عرض نفسه للتهم فلا يلومن إلا نفسه .

وتوجيه الاجتناب إلى الكثير من الظن ، الذي هو بعض الظن ، من أجل أن يحتاط المكلف فلا يجترئ على ظن حتى يتبين عنده أنه مما يصح اتباعه ، أو يجب اجتنابه وقد جاء في الحديث (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث)^(١) ، وقد أثر عن سفيان النورى رحمه الله تعالى قال كم : الظن ظنان أحدهما إثم ، وهو أن يظن ويتكلم به ، والأخر ليس بيائم وهو أن يظن ولا يتكلم به) ، هذا لأن الظن لازم للإنسان ، وقد

^(١) من حديث أبي هريرة ، خرجه الإمام البخارى ومسلم ، ذكره الإمام السيوطي في الدر المنثور ج ٧ ص ٥٦٥ الدر المنثور ج ٧ ص ٥٦٦

لا يفارقه وعلاجه أن لا يتحدث به ولذا جاء في الحديث (إذا ظنت
فلا تتحقق) ^(١).

ومن الظن الذي ليس بإثم ، ما كان من قبيل الفراسة
الصحيحة ، بأن يرى القلب بنور اليقين ما جرى في الغيب ، وفي
الأثر : في كل أمة محدثون ، وإن يكن في هذه الأمة فعم ، فهذا نخد
مصيب ، يلقى الأمر في روعه أى : قلبه .

٢- إن مفهوم قوله تعالى (إِنَّ بَعْضَ الظُّنُّ إِثْمٌ) يفيد بأن أمور كثيرة
مبينة على الظن وقد تعبدنا الله تعالى بها، وأوجب العمل به جمهور
أهل العلم ، وكذلك كشهادة العدول وتحرى القبلة، وتقويم
المستهلكات، وأروش الجنایات التي لم يرد بمقاديرها نص في الشارع ،
وغير ذلك كثير بما طریقه الظن .

يقول الإمام أبو السعود : من الظن ما يجب اتباعه ، كالظن
فيما لا قاطع فيه من العمليات ، وحسن الظن بالله تعالى ، ومنه ما
يحرم كالظن في الإلهيات والنبوات وحيث يخالفه قاطع ، وظن السؤ
بالمؤمنين ومنه ما يباح كالظن في الأمور المعاشرية ^(٢) .

وليس من سوء الظن الاحتراس والاحتزار .

٣- النهى عن التجسس والتحسّس ، وهو عدم البحث عن سيئات

^(١) خرجه الطبراني بسنده عن حارثة بن النعمان ، ذكره الإمام السيوطي في
الدر المنثور ج ٧ ص ٥٦٦

^(٢) تفسير أبي السعود ج ٨ ، ص ١٢٢

المؤمنين وسواءاتهم فلا يجتهد في كشف ما ستره الله تعالى من معاييرهم
ومثالبهم ، إذ المؤمن ستر على أخيه المؤمن .

فلا بد من حفظ غيب المؤمن ، بعدم تتبع الظن الموصل إلى
الاجتهاد في طلب اليقين في معايير الناس ، عن طريق التحسس
والتحسس ، فالذى يبيح لنفسه الاسترسال لسؤال الظن تجره إلى
التجسس والتحسس للاطلاع على معايير الناس ، ليتحقق ما وقع له
من تلك التهمة ، فالواجب الأخذ بما ظهر ، وترك ما ستره الله تعالى .
وقد جاء في السنة ما ينذر ويرهب عن ارتكاب هذا المنكر
الذى يفسد المجتمع ويخرب ما بين أفراده من روابط وأواصر .

وقد ذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك للمحتسب ، وهو
الذى يتفحص أحوال الناس من غير أن يخبره أحد بسيئاتهم ، لأن هذا
طلب الخبر للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو ليس طلب الخير
للشر المنهى عنه .

غير أن جمهور العلماء يرى أنه تجسس منهى عنه ، ولذا روى
عن ابن مسعود رض قال : إنما قد نهينا عن التجسس ولكن إن يظهر لنا
شيء نأخذ به .

فالتجسس على المؤمنين من الكبائر العظام ، لأن فيه هتك
المستور .

أما التجسس على أعداء الإسلام الذين يتربصون بالمؤمنين

دواير السؤ ، فمفهوم الآية يدل على جواز ذلك احتراسا واحترازا من شرهم ومكائدهم ، فيياوغتوا بما يجهض مخططاتهم وما بيته من عدوان . وقد كان النبي ﷺ يرسل عيونه - الجواسيس - خلف العدو ليتعرف على ما هم عليه حتى يكون مستعدا لذلك .

٤- ذهب جمهور العلماء إلى أن الغيبة حرام ، وأنها من الكبائر ، وأدلةتهم في ذلك الآية هنا ، وأدلة السنة ، وهي أدلة متضافرة وصحيحة ، ودلالتها على التحرير صريحة .

وقد ذكر الإمام القرطبي الإجماع على ذلك ، وهذا يفهم من قوله : لا خلاف أن الغيبة من الكبائر ^(١) .

ونقل الإمام الألوسي عن الغزالى وصلاح العلة ، إنهم صرحا بأنها من الصغائر وأدلةتهم في ذلك فشوا بذلك في الناس ، وهذا يلزم فسق كل الناس إلا الفذ النادر منهم .

وقد عقب على هذا القول : بأن فشوا المعصية وارتكاب جميع الناس لها فضلا عن الأكثر لا يوجب أن تكون صغيرة ^(٢) .

وقد استدل من يقول بأن الغيبة من الصغائر بما في حديث أبي بكر ^{رض} وفيه (فإذا نحن بقبرين أمامنا ، فقال رسول الله ﷺ : إنهم ليعذبان وما

^(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، م٨١ ج٦ ص٣٢١

^(٢) روح المعانى للألوسى م٩٩ ج٢٦ ص١٥٩

يعدبـان بـكـبـيرـ، وـبـكـى إـلـى أـن قـالـ : وـمـا يـعـذـبـان إـلـا فـي الـغـيـةـ وـالـبـولـ))^(١) .
 وـرـدـ الإـلـامـ الـأـلوـسـيـ عـلـى هـذـا الـاسـتـدـلـالـ بـقـوـلـهـ : وـلـا يـتـمـ أـيـضـاـ .
 ، يـرـيدـ أـنـ هـذـا الـاسـتـدـلـالـ بـالـحـدـيـثـ لـا يـتـمـ لـهـ مـا ذـهـبـواـ إـلـيـهـ .
 فـقـدـ قـالـ اـبـنـ الـأـثـيـرـ الـمعـنـىـ : وـمـا يـعـذـبـانـ فـي أـمـرـ كـانـ يـكـبـرـ عـلـيـهـمـاـ .
 وـيـشـقـ فـلـهـ لـوـ أـرـادـ لـاـ أـنـهـ فـي نـفـسـهـ غـيرـ كـبـيرـ .
 وـكـيـفـ لـاـ يـكـوـنـ كـبـيرـاـ وـهـمـاـ يـعـذـبـانـ فـيـهـ ، فـلـلـحـقـ أـنـهـ مـنـ الـكـبـائـرـ.
 نـعـمـ لـاـ يـعـدـ أـنـ يـكـوـنـ مـنـهـاـ مـاـ هـوـ مـنـ الصـغـائـرـ ، كـالـغـيـةـ الـتـىـ لـاـ
 يـتـأـنـىـ بـهـاـ كـثـيرـاـ نـخـوـ عـيـوبـ الـلـبـوسـ وـالـدـابـةـ ، وـمـنـهـاـ مـاـ لـاـ يـنـبـغـىـ أـنـ
 يـشـكـ فـيـ أـنـ مـنـ أـكـبـرـ الـكـبـائـرـ كـغـيـةـ الـأـوـلـيـاءـ وـالـعـلـمـاءـ بـالـفـاظـ الـفـسـقـ
 وـالـفـجـورـ وـنـخـوـهـاـ مـنـ الـأـلـفـاظـ الـشـدـيـلـةـ الـإـيـذـاـ ، وـالـأـشـبـهـ أـنـ يـكـوـنـ حـكـمـ
 السـكـوتـ عـلـيـهـاـ ، مـعـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ دـفـعـهـاـ حـكـمـهـاـ)^(٢) .
 وـالـنـذـىـ تـأـمـلـ الـأـدـلـةـ عـلـىـ قـوـاعـدـ الـأـصـوـلـ يـجـدـ أـنـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ
 اـبـنـ الـأـثـيـرـ أـوـلـىـ بـالـقـبـوـلـ فـلـاـ يـقـالـ : إـنـهـاـ مـنـ الـكـبـائـرـ عـلـىـ الـإـطـلـاقـ ،
 وـلـاـ مـنـ الصـغـائـرـ قـوـلاـ وـاحـداـ ، فـكـبـيرـ إـيـذـائـهـ صـغـيـرةـ ، وـبـهـذاـ يـكـنـ أـنـ
 يـكـوـنـ هـذـاـ وـسـطـاـ بـيـنـ قـوـلـ الـغـزـالـ ، وـقـوـلـ الـعـالـمـاءـ مـنـ الـعـلـمـاءـ إـذـقـلـ أـنـ
 يـخـلـوـ مـنـهـاـ إـنـسـانـ ، وـقـدـ بـالـغـ بـعـضـهـمـ فـجـعـلـ الـغـيـةـ أـشـدـ مـنـ الزـنـاـ ، لـأـنـ

) الحديث ذكره الإمام السيوطي في الدر المنثور ج ٧ ص ٥٧٣، قال خرجه
 البخاري في الأدب
 (٢) روح المعانى للألوسى م ج ٩ ص ٢٦٠

الزاني سيتوب الله عليه ، والذى يغتاب لا يتاب عليه حتى يستحل من
اغتابه^(١) .

وهذه مبالغة واضحة ، حيث لا مقارنة بين ضرر الزانى وضرر
الغيبة .

٥- ذكر العلماء أن الغيبة تجب لغرض صحيح شرعى ولا يتوصل إليه
إلا بها وتحصر في ستة أسباب :

الأول : التظلم ، فلمن ظلم أن يشكوا له من يظن له قدرة على
إزالة ظلمه أو تخفيضه .

الثاني : الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على
إزالته .

الثالث : الاستفتاء فيجوز للمستفتى أن يقول للمفتى : ظلمنى
فلان بهذا ، فهل يجوز له أو ما طريق تحصيل حقى أو محوذلك ،
والأفضل أن يبهمه .

الرابع : تحذير المسلمين من الشر كجرح الشهدود والرواة
والمصنفين والمتصدرين لإفتاء أو اقراء مع عدم أهلية ، فتجوز إجماعا ،
بل تجب وكأن يشير وإن لم يستشر على مرید تزوج ، أو مخالطة لغيره
في أمر ديني أو دنيوى ، ويقتصر على ما يكفى .

^(١) البحر المحيط لأبي حيان ج ٨ ص ١١٤

الخامس : أن يتجاهرون بفسقه كالملكاسين ، وشربة الخسر ظاهرا ،
ويكون فيما تجاهلوا فيه دون غيره .

ال السادس : للتعريف بنحو لقب كالأعور والأعمشى فيجوز ،
إن لم يكن التعريف بغيره فإن أمكن التعريف بغيره ، وهو الأولى إن
سهيل ، ويقصد التعريف لا التنقيص .

وأكثر هذه السنة مجمع عليه ، وي Stellar لها من السنة أحاديث
صحيحة مذكورة في محلها ^(١) :

فكل ذلك ليس بغية ، وعلماء الأمة على ذلك مجتمعة ، وما
جاء مؤيداً لذلك قوله ^(٢) (الصاحب الحق مقل) ^(٣) و قال (مظل الغنى
ظلم) ^(٤) و قال (لي الواجد عرضه وعقوبته) ^(٥)

٦ - ذهب قوم إلى أن الغيبة لا تكون إلا في الدين ، ولا تكون في الخلقة
والحسب وقالوا ذلك فعل الله به .

وذهب آخرون إلى عكس هذا فقالوا : لا تكون الغيبة إلا في
الخلق والخلق والحسب والغيبة في الخلق أشد ، لأن من غيب صنعة
فإثنا عيب صانعها ^(٦) .

^(١) الحديث خرجه الإمام البخاري ، والإمام مسلم في المساقاة حديث رقم ١٢٠

^(٢) حديث متفق عليه من حديث أبي هريرة

^(٣) حديث متفق عليه

^(٤) حديث متفق عليه

^(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ٨ ج ٦ ص ٣٢٠

والظاهر من الأدلة العموم في ذلك، ولا دليل على تخصيص
شيء منها، فمن خص من ذلك شيئاً دون شيء فقد عارض ما جاء عن
النبي ﷺ.

٧- مفهوم الآية والحديث (ذكرك أخاك بما يكره)، فيه دليل على أن من
ليس أخالك من اليهود والنصارى وسائر أهل الملل، ومن أخرجه
بدعته إلى غير دين الإسلام، لاغية له).

وذهب الإمام الغزالى حينما سُئل عن غيبة الكافر فقال: هي في
حق المسلم محدورة لثلاث علل، الإيذاء وتنقيص خلق الله تعالى،
وتضييع الوقت بما لا يعني.

والأولى تقتضى التحرير، والثانية الكراهة، والثالثة خلاف
الأولى^(١)، وأما النهى فكالمسلم فيما يرجع إلى المنع عن الإيذاء، لأن
الشرع عصم عرضه ودهنه وما له.

وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال (من سمع يهودياً أو نصراانياً
فله النار)^(٢) ومعنى سمعه أسمعه ما يؤذيه، ولا كلام بعد هذا في الحرمة.
ولذا فالوجه تحريم غيبة لنبي كما تقرر، وهو إن لم يعلم من
الآية ولا من الخبر المذكور، وهو (ذكرك أخاك بما يكره) فمعلوم
بدليل آخر، ولا معارضة بين ما ذكر وذلك الدليل كما لا يخفى.

^(١) روح المعانى لللاوسي م ٢٦ ج ٩ ص ١٦٠

^(٢) الحديث خرجه ابن حيان، باب عدم تسميع أهل الكتاب بما يكرهونه ج ٧
ض ١٩٣

-٨- منطق الآية يدل على وجوب المبادرة إلى التوبة بشرطها على المغتاب ، فيقلع ويندم خوفا من الله تعالى ليخرج من حقه ، ثم يستحل المغتاب خوفا ليحله، فيخرج عن مظلمته .

وذهب الحسن إلى أنه : يكفيه الاستغفار عن الاستحلال .

واحتاج بخبر (كفارة من اغتبته أن تستغفر له) ^(١) ، وذهب الخياطى إلى أن الغيبة إذا لم تبلغ المغتاب كفاه الندم والاستغفار ، وقد جزم ابن الصباغ بذلك ، وقال : نعم إذا كان تنقصه عند قوم رجع إليهم وأعملهم أن ذلك لم يكن حقيقة .

وقد تبعهما كثيرون منهم النووي رحمه الله .

وقد اختاره ابن الصلاح في فتاويه وغيره ، وقل الزركشى : هو المختار ، وحکاه ابن عبد البر عن ابن المبارك .

وما يستدل به على لزوم التحليل محمول على أنه أمر بالأفضل ، أو بما يمحو أثر الذنب بالكلية على الفور .

وما ذكر في غير الغائب والميت ، أما فيما فيهما فينبغى أن يكون لهما الاستغفار ولا اعتبار بتحليل الورثة ، وكذا الصبي والجنون بناء على الصحيح من القول بجرمة غيتهما .

^(١) الخبر ذكره الإمام السيوطي في الدر المنثور ج ٧ ص ٥٧٧ ، قال خرجه البهقى بسند ضعيف

٩ - وجوب الأمر بتقوى الله تعالى ، ومعنى هذا الأمر : أجعلوا بينكم وبين الملك الأعظم وقاية بترك مانهيت عنده ، وفعل ما أمرتم به .

فلا عاصم للعبد من الوقوع في المعاصي ، والانغماس في الشهوات واقتراف الآثام إلا التقوى ، فهى تحيى في العبد شعور المراقبة لله ، والاجتهاد في ألا يراه حيث نهاه ولا يفتقده حيث أمره ، والتقوى مطلوبة في كل أحوال العبد ، فالعاقبة للتقوى .

حكمة التشريع في أحكام هذه الآية

إن أحنة الإيمان حقها كبير ، ورابطة الإسلام شأنها عظيم ، فهى تجعل المسلمين كنفس واحدة .

فإن للمؤمن على المؤمن حقا حاضرا كان أو غائبا ، بل هو في كلتا حالتيه سواء وعلى المؤمن أن ينظر إلى أخيه المؤمن من خلال نفسه ، يحب له ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه ، فكما يحب لعرضه أن يكون مصونا ، ولعيته أن تكون مستورة ، فعليه إذا أن يكون حاله كذلك مع أخيه المؤمن .

والواجب على المؤمن تجاه أخيه المؤمن أن يحفظه في حضرته وغيبته ، وأن يتبع عن الأسباب التي توصل إليه الإساءة كما لا يحب هذا منه ، فيتحاشى سوء الظن ، به وأن يعمل على تجنبه ما أمكن ، وأن يعين على إبعاد هاجسه ، ما وجد إلى ذلك سبيلا لأن الظن به إساءة إليه .

ولا يتبغ هذا تتبع عورته ، إذ تتبع العورات أمر منروم شرعا ،
والمؤمن لا يحب هذا لنفسه وكذلك لا يحبه لأخيه المؤمن ، ولا يذكره
بسوء ، إذ هذا يوصله إلى أكل لحم أخيه ميتا ، وهو أمر مكره لدى
الفطر السليمة ، وكل ذلك يستاء منه لو قبل في حضرته ، والمرء المؤمن
لا يحب هذا لنفسه ، فكذلك من تذكره بسوء في غيبته لا يحب ذلك .

فمن أجل التواصل والتحاب والرابطة الأخوية يجب الابتعاد
عن كل ما من شأنه الإساغة إلى العبد المؤمن ، فكل الناس عيوب ،
والعقل من نظر إلى نفسه فهذبها .

المناحي البلاغية في الآية :

اشتملت الآية على صور بيانيه بغاية الإيجاز ، بتمام الإعجاز
وفيها من المعانى والنفائس ما لا يحصى .

- ١- نداء المؤمنين بما يدل على التلطف بهم ، وبما يحبون أن ينادوا به ،
وهو وصف الإيمان ، فجدير بهم أن يستجيبوا لما في حيز النداء ، إذ فيه
صلاحهم وسعادتهم وراحتهم في الدنيا والآخرة .

- ٢- الأمر بالجانبة بأن تكون من الشئ على جانب ، وهو أبلغ من الأمر
بالنهى عن الشئ نفسه ، ونظيره قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا
الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَلَجْتَبُوهُ

لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ^(١) ، ونظيره كذلك قوله تعالى (وَلَا تَقْرِبُوا الزَّنَى فَإِنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْفَعْلِ نَفْسَهُ^(٢) .

وكأنه يريد بعدم المجازة ، عدم الوقوع في مسببات الفعل ، لأن لا يغير ذلك إلى نفس الفعل .

٣- وجئ بلفظ التجسس الذي هو أعم معنى من أي لفظ آخر ، فهو أشمل وأعم من التحسس ، وقد قرئ به ، ولكن عادة القرآن أن يورد الألفاظ الأعم لشموليّة أفراد نوعه فلا يحتاج إلى ذكر الأنواع .

٤- وجاء النظم القرآني بقوله تعالى (وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا) لإفادة العموم كالإفادة في قوله (وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ) ولكنه لم يقل :

ولا تغتابوا أنفسكم ، لأن المغتاب لا يعلم بغية ، فلا يحمله فعل المغتاب على اغتيابه كاللمز في الوجه ، فإنه يكون حاملا على رد اللمز بمثله ، وكذلك لم يقتصر فيقول مثلا : لا تغتابوا ، لأن الممنوع اغتياب المؤمن ، وهو سر دقيق لخاصية النظم القرآني المعجز .

٥- وسر أبلغية الاستفهام في قوله (أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُكْلِ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) إسناده الفعل إلى (أحد) وهو أبلغ في العموم من واحد أو رجل ، فهو يحملهم على الإقرار بأن أحد من الآحاد لا يجب أكله ، وهو كذلك نكرة في سياق النفي في المعانى ، فهو وإن وقع ظاهرا في سياق الإثبات

^(١) سورة المائدة ، آية ٩٠
^(٢) سورة الإسراء ، آية ٣٢

لكنه في المعنى واقع في سياق النفي ، لأن المعنى : لا يحب أحدكم .
وهو أبلغ من : أيأكل أحدكم لحم أخيه ميتا ، لأن حب الأكل
بعد من الأكل ، فإنكار الأبعد أبلغ من إنكار البعيد ^(١) .

٦- وضرب المثل لأنحنه العرض بأكل اللحم ، لأن اللحم ستر على
العظم ^(٢) ، والشاتم لمغتاب أخيه ، كأنه يقشر ويكشف ما عليه من ستر.

٧- إن الأخ بالنسبة لأخيه يمثل الحماية والمحصن المحسنين ، والدرع
الواقي ، ولذا كانت درجة المبالغة في جعل هذا المأكول أخا للأكل ، فئى
طبع سعى هذا الذي يسعي للإنسان أكل لحم أخيه ، فهذا التصوير
يعطى للسامع مزيد نفرة من الغيبة .

٨- وجعله ميتا لأن المغتاب لا يشعر بغيته ، لكنه لو فرض أن المغتاب
اطلع على غيته لتلأم ، كما لو فرض أنه لو أحس الأدمى بأكل لحمه
لآلمه ذلك ^(٣) .

٩- ومن بديع النظم القرآني ، ودقيق إعجازه ، أنه ختم هذه الآية
بالتوبة (إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ) وختم الآية التي قبلها بالتوبة
(وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) وذلك لأن الآية (إِنَّ اللَّهَ هُوَ

الْتَّوَابُ الرَّحِيمُ يَدَأْتُ بِالْأَمْرِ (اجْتَنَبُوا كَثِيرًا مِنَ الظُّنُونِ) فذكر الإثبات الذي هو قريب من الأمر أنسٌ .

والآلية (وَمَنْ لَمْ يَتَبُّ) بدأ بالنهي (لَا يَسْخُرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) فذكر النفي الذي هو قريب من النهي ، فجاء كل على ما يحب في موضعه اللازم له ، فسبحان الذي هذا كلامه .

ما يستفاد من هذه الآية :

- ١- وجوب حفظ غيبة المؤمن ، وصيانة حرمته ، بعدم اتهامه بظن السوء ، والبعد والفرار عن هذا الخلق النميم ، لأنه اتهام من غير تبين .
- ٢- الاسترسال في التبيع عن طريق الظن من غير تبين يوقع في الذنب ، ويعرض المرء نفسه بهذا لعذاب الله تعالى .
- ٣- النهي عن البحث عن سيئات الآخرين وسوءاتهم ، إذ لا يجوز كشف ما ستر الله تعالى ، لأن كل أحد له مثالبه ومعايه ، فالمسلم ستر على أخيه المسلم .
- ٤- إن تتبع عورات المسلمين ومعايبهم فيه انتهاك لحرمتهم ، ولذا فإن الله تولى فضح هذا المتبوع لعورات غيره ، الفضيحة تصل إلى بيته بجزاء من جنس العمل (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا)

- ٥- النهي عن ذكر المؤمن في غيته بما يكره ، وذلك لتأله بسماع ذلك إذا كان حاضرا ، فحرمة المؤمن يجب أن تCHAN حاضرا وغائبا .
- ٦- إذا لم يكن فيه ما ذكره مما يكرهه ، فقد عابه بما ليس فيه ، وهو إثم عظيم ، يجب الانتهاء عنه .
- ٧- الغيبة كبيرة من الكبائر ، والتوبة منها بالاستغفار للمغتاب والدعاء له بالغفرة .
- ٨- جواز ذكر الآخر في مواضع ذكرها العلماء ، وليس هذا من الغيبة .
- ٩- ذكر سعة رحمة الله تعالى ، وكمال توبته على عباده التائبين .

قول الله تعالى ذكره :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّنْ ذَكَرٍ وَأَنَّثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِيلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ
اللَّهِ أَتْقَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

هذا خطاب عام يشمل جميع الناس مؤمنهم وغير المؤمن ، وقد جاء ذلك عقب ذكر الأخوة الدينية تذكيرا بالعاطف الموجب للإكرام المائع من الانتقام ، ونهى عن أمور يثير إليها الإعجاب بالنفس من جهة التعظيم بالأباء والعرادة في النسب العالي ، اسقط ذلك مبينا أن لا نسب إلا ما يشمره الإيمان الذي بدأ به من التقوى ، وعبر بما يدل على الذبذبة والاضطراب إشارة إلى سفول رتبة من افتخر بالنسب ، وإلى أن

من لم يتعظ بما مضى فيعلو عن رتبة الذين آمنوا فقد سفل سفولا عظيما ، فالآلية سيقت لنهاي عامة المكلفين عن التفلخر بالأنساب ، ولذا نودوا نداء علما متصلا بسلسلة الآيات السابقة و تتمه لما احتوته من تعليم و تأديب المؤمنين مع بعضهم البعض ، ومع غيرهم ، فهو خطاب للجميع^(١) .

سبب نزول الآية :

أورد المفسرون روایات في سبب نزول هذه الآية ، وجميع هذه الروایات ليست نصا في سبب النزول ، ولم يصح منها شيء ، غير أن مفهومها لا يختلف عن مفهوم الآية الكريمة ، بل هي غوذج لما دلت عليه ، سواء سبقت الآية نزولا أثر وقوعها أو حدثت بعدها ، وهذا السبب لم يقف عند تحقيقها كثير من المفسرين رغم ورودها في أغلب كتب التفسير ، وهي :

١- قيل إنها نزلت في ثابت بن قيس ، قوله في الرجل الذي لم يفسح له : أنت بن فلانة قال ابن القيم^(٢) : وقد ذكرناه عن ابن عباس في قوله (لا يُسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ) .

^(١) البرهان للزرکشی ج ١، ص ١٩٠ ، وتفسیر الرازی ص ٧٥

^(٢) زاد المسير لین القيم الجوزی ج ٧ ص ٤٧٣ ، وذكره الواحد في اسباب النزول ص ٤١ بلا سند عن ابن عباس

— أنه لما كان يوم الفتح أمر رسول الله ﷺ بلالا فصعد على ظهر الكعبة فأذن وأراد أن ينزل المشركين بذلك، فلما أذن قال عتاب بن اسيد: الحمد لله الذي قبض أسيد قبل اليوم .

وقال الحارث بن هشام : أما وجد محمد غير هذا الغراب الأسود مؤذنا .

وقال سهيل بن عمرو : إن يكره الله شيئاً يغيره ، وقال أبو سفيان : أما أنا فلا أقول شيئاً فلاني قد قلت شيئاً لتشهدن على السماء ولتخبرن على الأرض ، فنزلت هذه الآية ، قال مقاتل^(١) :

— أن عبداً أسود مرض فعاده رسول الله ﷺ ثم قبض قتول غسله وتكفينه ودفنه ، فأثر ذلك عند الصحابة فنزلت هذه الآية^(٢) .

— وعن الزهرى قال : أمر رسول الله ﷺ بنى بياضة أن يزوجوا أبا هند امرأة منهم فقالوا : يا رسول الله أتزوج بناتنا موالينا ؟ فأنزل الله (يا أئيَّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى) ^(٣) ، قال الزهرى : نزلت في أبي هند خاصة ، قال : وكان أبو هند حجام النبي ﷺ فكل هذه الروايات وغيرها مما قيل في سبب نزول هذه الآية ، وإن لم تكن نصاً في سبب

^(١) نفس المصدر ج ٧ ص ٤٧٣ ، وذكر الوادى في اسباب النزول ص ٤١١ عن مقاتل كذلك

^(٢) زاد المسير لابن القيم الجوزى ج ٧ ص ٤٧٣ ، قال ابن القيم قال الله يزيد بن شجرة

^(٣) الدر المنثور للإمام السيوطى م ٧ ص ٥٧٨ ، قال أخرجه ابن المنذر عن ابن جريج عن الزهرى

نزو لها، فهى داخلة في عموم مدلولها، إذ فيها ما يرشد إلى المساواة بين جميع الناس وأنه لا تفاضل بينهم إلا بتقوى العبد لله تعالى، ومدى إقباله عليه والتزامه بشرعه.

ولأن الخطاب الذي تضمنه هذه الآية أخطر من سابقتها الخاصة بالمؤمنين، جاءت عامة لتخاطب الناس، وأن الموضوع الذي تحمل وترشد إليه يتناسب مع هذا الخطاب العام.

إذ إنه يتعدى دائرة أمة الإجابة، إلى دائرة أمة الدعوة، ليعلم الخلق أن رسالة هذه الأمة الإسلامية، والتي تتناسب مع عظمتها، أنها تحمل الخير لكل الناس، وتستهدف النفع العام للمؤمنين وغيرهم. فالآية تقرر مبدأ الأخوة الإنسانية العامة، وتدعو إلى علاقات النفع بين الشعوب والقبائل على هذا الأساس.

ولذا صدر الآية بهذا النداء العام لكل البشر (يا أيها الناس) لبيان المشاركة التي يجب أن تكون بين الجميع، في التعارف والتآلف والبر والصلة، على نظام يسود ويعم الإنسانية كلها.

فهو خطاب عام للمؤمنين والكافرين، إذ المخاطب به قوله (إنما خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى) والناس كلهم في ذلك سواء، من آدم وحواء عليها السلام، فالكل في ذلك سواء فلا وجه للتفلخر بالنسبة. و(خَلَقْنَاكُمْ) الخلق أصله التقدير المستقيم، وقد يستعمل في إبداع الشئ من غير أصل ولا اهتماء.

فَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ أَوْجَدَ الْخَلْقَ مِنَ الْعَدَمِ عَلَىٰ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ
الْمَقَادِيرِ فِي صُورٍ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ التَّشَعُّبِ الَّذِي يَفْوَتُ الْحَصْرَ .
وَ(مِنْ ذَكَرٍ) هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْعَزْمِ وَالْقُوَّةِ، وَ(أَنْثَى) هُوَ مَوْضِعُ
الْعَسْفِ وَالرَّاحَةِ وَلَا مِيَزَةٌ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى الْآخَرِ .

فَالنَّاسُ جَمِيعًا كَمَا ذُكِرَتِ الْآيَةُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى، هَمَا آدَمُ وَهَوَاءُ
، وَلِبَيَانِ كَمَلِ قَدْرَةِ الْخَالِقِ سَبَّحَانَهُ، وَشُوَّلَ عِلْمَهُ رَتْبُ الْخَلْقِ لِلذِّكْرِيَّةِ
وَالْأَنْثَوِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

١ - خَلْقٌ بِلَا ذَكْرٍ وَلَا أَنْثَى، وَهُوَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

٢ - خَلْقٌ مِنْ ذَكْرٍ مِنْ غَيْرِ أَنْثَى، وَهُوَ حَوَاءُ .

٣ - خَلْقٌ مِنْ أَنْثَى مِنْ غَيْرِ ذَكْرٍ، وَهُوَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ .

٤ - خَلْقٌ مِنْ ذَكْرٍ وَأَنْثَى، وَهُمْ بِقِيَّةُ الْخَلْقِ، وَلَا خَامِسٌ .

وَلِتَمَامِ الْقَدْرَةِ وَالْعِلْمِ جَاءَتِ الْأَنْثَى مِنَ الذَّكْرِ، حَوَاءُ مِنْ آدَمَ،
وَجَاءَ الذَّكْرُ مِنَ الْأَنْثَى وَهُوَ عِيسَى مِنْ مَرِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقَدْرَةُ اللَّهِ
تَعَالَى تَسْعَ لِكُلِّ هَذَا، فَهِيَ قَدْرَةٌ مُطْلَقَةٌ لَا تَحْدُدُ .

وَالْمَرَادُ بِالْذَّكْرِ وَالْأَنْثَى هُنَا آدَمُ وَهَوَاءُ عَلَىٰ مَا هُوَ مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ
()، وَسِيقَ الْآيَاتِ يَدِلُّ عَلَيْهِ^(١).

وَ(وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُوبًا وَقَبَائِلَ) الشَّعُوبُ جَمْعُ شَعْبٍ بِفَتْحِ الشَّينِ
وَسَكُونِ الْعَيْنِ، وَهُمُ الْجَمْعُ الْعَظِيمُ الْمُتَسَبِّبُونَ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ

^(١) رُوحُ الْمَعْانِي لِلْأَلوَّسِيِّ مِنْ ٩، جِنْ ٢٦ صِ ١٦١

تجمع القبائل، والقبيلة تجمع العمائر، والعمارة بفتح العين وقد تكسر
تجمع البطون ، والبطن تجمع الأفخاد والفخذ تجمع الفصائل .
فخرزية شعب وكنانة قبيله، وقريش عمارة، وقضى بطن،
وهاشم فخذ والعباس فصيلة^(١)!

قال الناظم :

قبيلة فوقها شعب وبعدهما

وليس يؤوي الفتى، الا فصلت

1. *Constitutive* *and* *Regulatory* *Genes* *in* *Prokaryotes*

هذا هو القول المشهور في أقسام النسب ، وبعضهم قدم وأخر ، وقيل : الشعوب في العجم والقبائل في العرب والأسباط في بني إسرائيل ^(٢) .

و (لَتَعَارِفُوا) ليعرف الإنسان عن طريق التفكير والتدبر من يقاربه في النسب ليصل من رحمه ما يحق له ، فالمعروفة أخص من العلم ، ويضاده الإنكار (٢) .

والمقصود من التعارف هنا صلة الأرحام وتبين الأنساب والتراث وغير ذلك مما يتسع ويستوعب الأمور الإنسانية والشعوب

١٦٢ ص ٢٦ ج ٩ م للألوسي روح المعانى

١٦٢ ص ٢٦ ج ٩ المصنفو نفس

٣٣١ المفردات لغةً ص

والأمم ، لا ما يتعلق بالأرحام والأنساب والتوراث فحسب إذ حذف المفعول في (لتعازفوا) على قراءة كسر الراء يدل على عموم وشمول ما يتعارف به ، وكذلك النص على الأعم الأشمل من الشعوب والقبائل وترك الأنصب من البطن والفحذ والفصيلة ، وهى النسب القريب التى يقع فيه التفاخر إذ الذى يفتخر لا يقول أنا من شعب كذا ، وإنما يفتخر بأبيه وجده والأقرب .

والآية من أوصاف سبقت للعموم (أيُّهَا النَّاسُ) فالحملة هنا كذلك تدل بمعانيها على ما هو الأشمل من الشعوب والقبائل والدول والأمم ، وأنها تهنى إلى الأخوة الإنسانية برفع لواء التعارف ، بين سائر الشعوب تعارفا يهدف إلى التعاون وربط المصالح بين بنى البشر ، إذ كل الشعوب يحتاج بعضهم لبعض .

ولا ريب أن المسلمين لهم من هدى إسلامهم ما يجعلهم أصحاب رسالة إلى كل البشر قوله (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ) الكرم لا يقل إلا في المحسنات الكبيرة ، وإنما كان كذلك لأن الكرم الأفعال المحمودة ، وأكرمتها وأشار فيها ما يقصد به وجه الله تعالى ، فمن قصد ذلك بمحاسن فعله فهو التقى ، فأكرم الناس أتقاهم^(١) .

ولذا جاء في الأثر (من أحب أن يكون أكرم الناس فليتق

الله^(١) قوله (خَيْرٌ) حيط العلم بالبواطن والسرائر ، فهو سبحانه علیم بباطن الأحوال ، لا يخفى عليه منها شئ .

معنى الآية :

هذه الآية الكريمة تقرر مبدأ الأخوة الإنسانية العامة ، وتدعو إلى علاقات بين الشعوب والقبائل ، على أساس من الأخوة الإنسانية التي لا تعرف بفوارق الجنس أو اللون أو النسب أو الجاه أو العرق أو المال .

فالأصل واحد ، وما توحد أصله لا تفرقه الأسباب الأخرى ، لأنها أقل وأهون من أن تميز بين الناس ، لأنها جمِيعاً أسباب عارضة ، وأقواها وأدومها هو الأنسب ، إنما جعلها الله سبحانه لتكون سبباً للتعارف والتآلف والتواط ، وصلة الأرحام .

إذا كان لا بد من تمييز بين بعض الناس ، فإن ذلك الذي ينبغي أن يكون هو التقوى .

ذلك أن التقوى أكبر أسباب التقارب والتواط بين الناس ، وأدعى إلى قيام روابط حميمة بين أفراد المجتمع وجماعات الشعوب ، كما أنها أدنى لأسباب التفريق والخلاف والتنافر بين الأفراد ، فبعد ذكر هذه الأحكام والأداب للمؤمنين جاء الخطاب العام بأن يراعوا هذه

^١) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني م ٢ ص ٥٦٢

الأحكام مع غير المؤمنين ، مع الناس جميعا من كل أمة ، ومن كل دين لأنها أخلاق تتعلق بالإنسانية ، يجب أن تكون طبعا وجلة في المؤمن يعيش بها في الحياة كلها ومع الناس جميعا .

وقد بين النبي ﷺ هذا المعنى بقوله (كلكم بنو آدم وآدم من تراب)^(١) وهذا فمن الخير للمؤمنين أن ينشروا هذا الخير وأن يتعاملوا مع الناس كافة به ، وأن يكونوا الوجه الكريم الطيب الرحيم للإنسانية كافة .

الاتحکام الشرعیة في هذه الآیة :

الحکم الأول : عموم التعامل بآداب الآيات السابقة ، جاءت هذه الآية عقب الآيات التي سبقتها والمتضمنة لوجوب الالتزام بما فيها من الأحكام والأداب ، والسياق والمفهوم يرشدان إلى أنه ينبغي أن لا يكون هذا التعامل خاص بالمؤمنين بعضهم البعض فحسب بل ذكر هذا الخطاب العام لجميع الناس عقب ذلك لبيان عموم التعامل بها مع عمومخلق .

الحکم الثاني : التفاخر بالأنساب .

ذهب جمهور العلماء إلى أن الآية نص في عدم جواز التفاخر بالأنساب ، لأن الأصل واحد ، وليس بين النسب وغيره فرق من جهة

^(١) الحديث في كشف الأستار ، رقم ٢٠٤٧ ، عن حذيفة رضي الله عنه .

المادة ، لاتحاد ما خلقنا منه ، ولا من جهة الفاعل ، لأنه هو الله الواحد .

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا بأس من التفاخر بالأنساب

على وجه التحدث بالنعمة أو نحو ذلك من المقاصد الشرعية .

يقول الإمام الألوسي : وقد نقل المنانى عن ابن حجر أنه قال : نهيه

عن التفاخر بالأنساب موضعه مفلاخة تقتضى تكبيراً واحتراراً مسلماً ،

وقد استدل على ذلك بحديث (إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ،

وقول النبي ﷺ (أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب)^(١)

قلت : وهذا الذي ذكره ليس في افتخار بالنسب مجرداً وإنما

قدم الجانب الديني عليه ومقصوده أنه ينبغي لمن يرزق النسب

الشريف أن لا يجعله عاطلاً عن التقوى ، وألا يدنسه بقذر المعاصي .

ولا يتنافي كذلك مع كون العرب أشرف من العجم إذا فقهوا

، وذكروا أن الفرس أشرف من النبط ، وبينوا إسرائيل أفضل من
النبط^(٢) .

الحكم الثالث : الكفاعة في النكاح .

أختلف العلماء في الكفاعة للنكاح ، فقد ذهب الإمام مالك إلى

أن الذي يراعي في كفاعة النكاح ، هو الكفاعة في الدين ، وقد احتاج

^(١) روح المعانى للألوسى م ٩ ، ج ٢٦ ص ١٦٤

^(٢) نفس المصدر م ٩ ، ج ٢٦ ص ١٦٤

بهذه الآية فيزوج المولى العربية .

وذهب الإمام أبو حنيفة والشافعى إلى مراعاة الحسب والمآل .

وقال القشيري أبو نصر : وقد يعتبر النسب في الكفاءة في النكاح ، وهو الاتصال بشجرة النبوة أو بالعلماء الذين هم ورثة الأنبياء ، أو بالمرموقين في الزهد والصلاح .

والآية بظاهرها حجة للقول الأول ، وكذلك أدلة السنة تؤيده.

فمن أدلة السنة :

١ - أن النبي ﷺ من عليه رجل فقل : ما تقولون في هذا ؟ فقالوا : حرى إن خطب أن ينكح ، وإن شفع أن يشفع ، وإن قال أن يسمع ، قال :: ثم سكت ، فمر رجل من فقراء المسلمين فقال : ما تقولون في هذا ؟ قالوا : حرى إن خطب ألا ينكح ، وإن شفع ألا يشفع ، وإن قال ألا يسمع فقال رسول الله ﷺ : هذا خير من ملء الأرض مثل هذا ^(١).

٢ - قال ﷺ (تنكح المرأة لمنا وجمالها ودينه - ولحسبيها - فعليك بذات الدين تربت يداك) ^(٢).

قال الإمام القرطبي : وأخت عبد الرحمن بن عوف كانت تحت بلال ، وزينب بنت جحش كانت تحت زيد بن حارثة ، وضباعة بنت الزبير كانت تحت المقداد بن الأسود وغير ذلك كثير ، فدل ذلك على

^(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب النكاح باب رقم ١٥

^(٢) متفق عليه انظر الجامع الكبير ١٢٢٨ / ٢

أن الكفاعة في النكاح إنما هو بالدين^(١).

فالتفوى التقوى فالاتكل على النسب وترك النفس وهواما
من ضعف الرأى وقلة العقل.

الحكم الرابع : الخلق من ماء الرجل والمرأة

قال الإمام القرطبي : ذهب قوم من الأوائل إلى أن الجنين إنما يكون من ماء الرجل وحده، ويتربي في رحم الأم، ويستمد من الدم الذي يكون فيه واحتلوا بقوله تعالى (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ فَجَعَلْنَا فِي قَرَارٍ مَكِينٍ) ^(٢)

وقوله تعالى (إِنَّمَا جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ) ^(٣) ،
وقوله (أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنْيٍ يُمْتَنَى) ^(٤) ، فدل على أن الخلق من ماء واحد .

قال : وال الصحيح أن الخلق إنما يكون من ماء الرجل والمرأة لهذه الآية فإنها نص لا يحتمل التأويل ^(٥) :

قلت : والسنّة تدل عليه كذلك ، كما في قوله ﷺ (إذا سبق ماء

^(١) الجامع لأحكام القرآن م ج ٨ ص ٣٣٠

^(٢) سورة المرسلات ج ٢٠ / ٢١

^(٣) سورة السجدة ، آية ٨

^(٤) سورة القيامة ، آية ٨

^(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي م ج ٨ ص ٣٢٦

الرجل ماء المرأة أذكرا بياذن الله^(١) ... الحديث ، فقد أثبتت المأين ، وأن لأحدهما الغلبة في التذكير والتأنيث بياذن الله تعالى .

وقال مجاهد رحمه الله في الآية : مخلوق الله الولد إلا من نطفة الرجل والمرأة جيئاً وذلك أن الله يقول (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأَنْثَى)^(٢) .

المناهي البلاغية في الآية :

هذه الآية تضمنت من أساليب البيان الحكم الرصين ، ما يعجز عن الإتيان بمثله الإنس والجن مجتمعين .

١- مجيء صدر الآية بنداء عام خالف للنداءات قبله ، وذلك لعدم اختصاصه بالمؤمنين فلخلق المذكور عام للخلق الموجودين والمعدومين إلى يوم القيمة ، وهو خلق مستمر لا ينقطع أبداً ، لأنه أصول الآلif والملوحة والرحمة ، والمؤمنون أولى به ، إذ الخطاب يتعلق بالنفس الإنسانية

دون نظر إلى ما تدين به ، وذلك بإقامة العدل ونشر البر بين جميع الناس ، ولذا جاء العموم بعد الخصوص ، للزوم الخصوص بالعموم .

٢- ذكر أصل الخلق من ذكر وأنثى ، لبيان أن الملة واحدة والجهة واحدة ، وأن لا فضل لأحد من هذا الجنس على مثله ، ولو شاء الله لخلقهم كخلق آدم ، أو دون ذكر كخلق عيسى عليه السلام ، أو دون

^(١) الحديث خرجه الإمام مسلم / ١ / ٢٥٣

^(٢) الدر المنثور للسيوطى ج ٧، ص ٥٧٨

أنتي كخلق حواء، وهذا الجائز في القدرة لم يرد به الوجود لبيان تعلق الأسباب بمسبياتها، وأن الأخذ بالأسباب أمر مطلوب شرعاً مع التوكل على الله تعالى، إذ التوكل على غيره شرك.

٣- مجئ الفعل (جَعَلَ) في (وَجَعَلْنَاكُمْ) لبيان علم وجوده ذاتياً، فتوزع الناس إلى شعوب وقبائل ليس أمراً ذاتياً تتغير به حقيقة الإنسانية في الناس كلفظ (خلق) ولذا فهم منقسمون أكثر من شعوب وقبائل، فالتعبير بـ (جعل) أبلغ من غيره إذ هو أعم الأفعال.

٤- وإذا كانت الآية سبقت لبيان الآداب التي يجب أن يتعامل بها مع جميع الناس، كان مناسباً ذكر العلة من هذا العموم وهو التعارف، وهي الكلمة أوسع من أن تحصر في النسب وغيره، بل تهدف هذه الكلمة إلى أبعد مدى من التعاون والبر، ومصالح بنى البشر كلها خاصة وأن الإنسانية الآن قد قاربت بينها وسائل الاتصال الحديثة، وجعلت العالم كله أشبه بقرية كبيرة، أو مدينة كبيرة فما من حلة يقع في دولة إلا ويشاهد في نفس الوقت في جميع الدول، فكانت الكلمة (التعارف) أشمل وأعم من غيرها، كالأخوة الإنسانية وما شابه.

فكما أن الأسرة لا تعزلنا عن أمتنا ولا تقطعنا عن مجتمعنا، كذلك ينبغي أن لا تعزلنا أمتنا ولا تقطعنا عن مجتمعنا، كذلك ينبغي أن لا تعزلنا أمتنا عن الأمم ولا يقطعنا مجتمعنا عن المجتمعات الأخرى.

٥- ولذا جاء التعبير بـ (الأتقى) دون التقى، إذ التقى من يتتجنب المناهى ويأتي بالأوامر فإن ارتكب منها عنده لم يتكل ولم يأمن، بل يتبعه بحسناته ويظهر عليه الندم والتوبة.

وأما الأتقى فهو الذي يأتي بما أمر به، ويترك ما نهى عنه، وهو مع ذلك يخاف ربه ولا يستغل بغير الله، فينور الله قلبه، فإن التفت لحظة إلى نفسه أو ولدته جعل ذلك دينه فناسب هنا ذكر الأتقى للأمر الأعم الأسمى، وهو التعامل الشامل مع الإنسانية كلها فليزاعي ذلك في جميع أحواله، ولذا جعل الله المكرم عنده هو الأتقى.
ما يستفاد من هذه الآية :

١- وجوب التخلق بالأخلاق والأدب الإسلامية، خاصة الأدب المتعلقة بالجنس البشري، مع جميع الخلق دون خصوصية إلا ما جاء فيه دليل.

٢- ذم التفاخر بالنسب والحسب، إذ الخلق من أصل واحد والنسب والحسب والمال وغيره عرض زائل متغير.

٣- المكرم حقيقة هو الذي يبالغ في التمسك بهذه الأدب السامية التي ذكرت في الآيات السابقة وبها تحصل التقوى التي تجلب الخوف والخشية من الله تعالى.

٤- علم الله تعالى شامل لظواهر الأشياء و بواسطتها وأنه لا يخفى عليه شيء البتة.

الخاتمة

هذا وقد جاءت الآيات بعد إلى نهاية السورة داعية إلى الإخلاص والإيمان الحقيقي وهو القول والعمل والاعتقاد، وهذا هو الشرف الأعلى والأسمى ، وليس النسب .

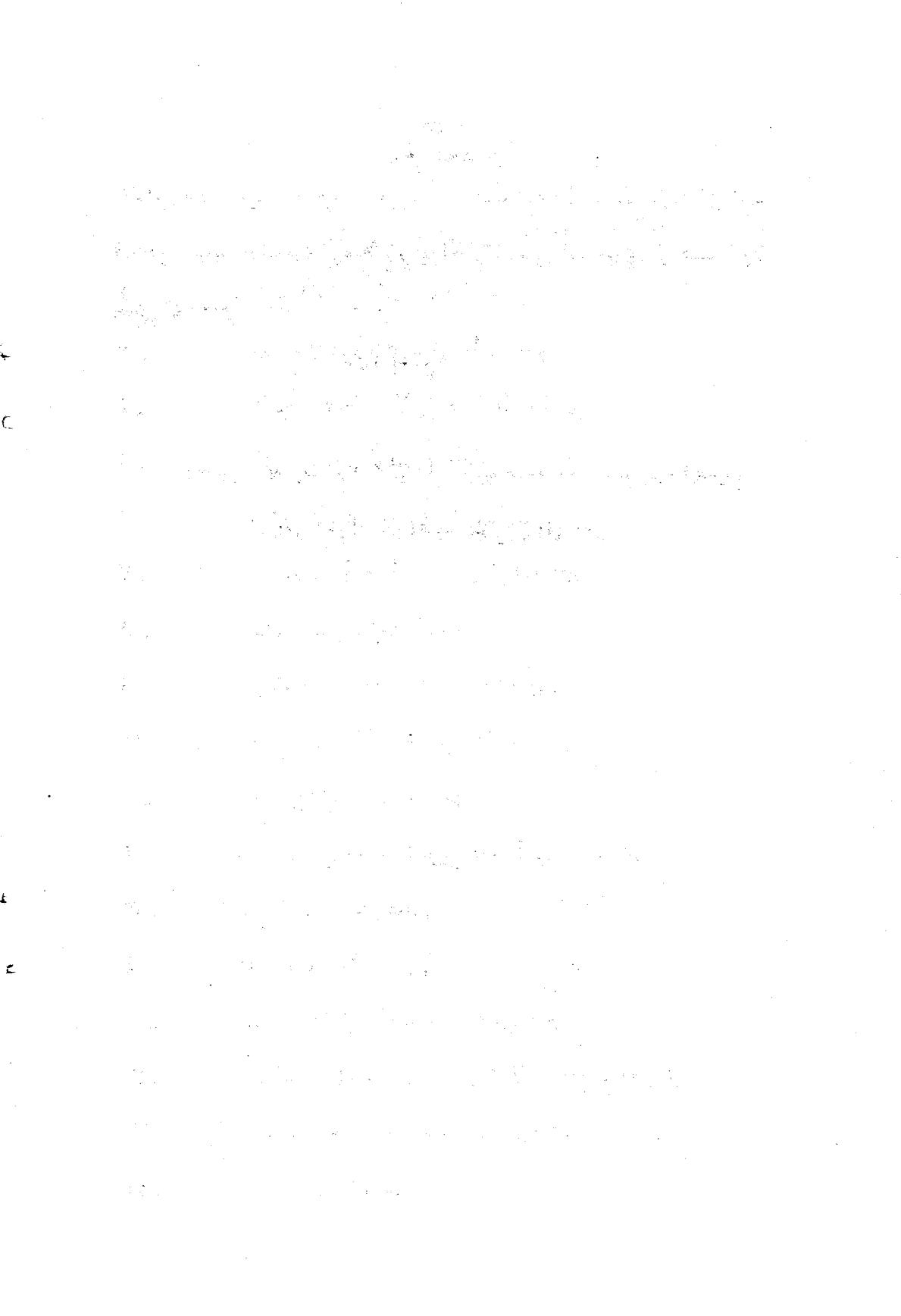
فلما أمر سبحانه بـإحلال رسول الله ﷺ وإعظامه، ونهى عن أذاء في نفسه أو في أمته ونهى عن التفاخر الذي هو سبب التقاطع والتداير، وختم بصفة الخبر ، هل عليها بقوله مشيراً إلى أنه لا يعتد بشيء مما أمر به أو نهى عنه إلا مع الإيمان والإخلاص له وحده وهذا جاءت بقية آيات السورة للتأكيد على هذا المعنى ، الذي هو أساس وأصل العمل وقوله عنه ، إذ لا يقبل الله عملاً إلا ما كان خالصاً له ، قل تعالى (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) (١)، وقل تعالى (فَاعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) (٢) ولذا جاء النذم لأولئك الأعراب الذين افتخرموا بالنسب ، وأمنوا بالقول فحسب ، إذ الإيمان قول وعمل واعتقاد ، وهو شرط حصول الصلة .

وبالجملة فالسورة اشتملت على أرفع الآداب والأخلاق، وببدأت بالإمام الذي هو القمة ثم تزلت إلى جميع المخلق ، وأن هذه

الآداب معالم نور وهداية ، وهى رسالة هذه الأمة أمة الإجابة إلى أمة
الدعوة، لبيان عمومية الإسلام وشموله، وأنه دين الله الذي ارتضاه ولا
يقبل دينا سواه .

· والله أعلم ·

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآلـه وصحبه أجمعين
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



أهم المصادر

- ١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني
- ٢- روح المعانى للعلامة الألوسى
- ٣- حاشية الشيخ زاد على البيضاوى
- ٤- البحر الخيط ، لأبى حيان الأندلسى
- ٥- الدر المصور للسمين الحلبي
- ٦- حاشية الشهاب على البيضاوى
- ٧- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي
- ٨- نظم الدرر للإمام البقاعى
- ٩- املاء ما من به الرحمن للعكجرى
- ١٠- جامع البيان لأبن جرير الطبرى
- ١١- تفسير الإمام أبى السعوڈ
- ١٢- درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الاسكافي
- ١٣- فتح القدير للشوکانى
- ١٤- الدر المنشور للسيوطى
- ١٥- تفسير القرآن العظيم ، لأبن كثير
- ١٦- زاد المسير في علوم التفسير ، لأبن القيم الجوزي
- ١٧- التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى
- ١٨- روح البيان للبرسوى

- ١٩ أحکام القرآن للجصاصون
- ٢٠ معانی القرآن للزجاج
- ٢٢ الرسالة للإمام الشافعی
- ٢٣ أحکام القرآن ، لابن العربي
- ٢٤ التحریر والتنویر للطاهر بن عاشور
- ٢٥ الاتقان في علوم القرآن للسيوطی
- ٢٦ البرهان في علوم القرآن للزرکشی

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٤	طريقة دراسة هذه السورة
٧	التمهيد
٨	موضوع السورة
٨	صلة السورة بما قبلها
٩	الأية الأولى من هذه السورة، وهو النداء الأول
١٠	روايات سبب نزول الآية
١٢	هذه الروايات ليست نصاً في سبب النزول
١٢	العبرة بعموم اللفظ
١٢	تعلى الفعل (لا تقلموا)
١٢	القراءات في (لا تقلموا)
١٤	حكمة ذكر لفظ الجلالة في قوله (يَنْ يَدِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ)
١٥	المقصود بالتقوى
١٧	تذليل الآية بـ (سَمِيعٌ عَلِيمٌ)
١٧	معنى الآية
١٨	الأحكام الشرعية في الآية - الحكم الأول

الحكم الثاني ١٩	الحكم الثاني ١٩
الحكم الثالث ٢١	الحكم الثالث ٢١
حكمة التشريع في أحكام الآية ٢٢	حكمة التشريع في أحكام الآية ٢٢
المناجي البلاعية في الآية ٢٣	المناجي البلاعية في الآية ٢٣
ما يستفاد من الآية ٢٤	ما يستفاد من الآية ٢٤
الآية الثانية : النداء الثاني ، وسبب نزولها ٢٤	الآية الثانية : النداء الثاني ، وسبب نزولها ٢٤
دلالة العموم في الآية ٢٤	دلالة العموم في الآية ٢٤
المقصود من عدم رفع الصوت ٢٥	المقصود من عدم رفع الصوت ٢٥
سبب نزول الآية ٢٦	سبب نزول الآية ٢٦
المقصود بعدم الجهر ، والفرق بين كل منها ٣٠	المقصود بعدم الجهر ، والفرق بين كل منها ٣٠
المقصود بمحبوط العمل ٣١	المقصود بمحبوط العمل ٣١
جلة (وأتتم لا تشعرون) ٣٢	جلة (وأتتم لا تشعرون) ٣٢
معنى الآية ٣٣	معنى الآية ٣٣
الأحكام الشرعية في الآية - الحكم الأول ٣٣	الأحكام الشرعية في الآية - الحكم الأول ٣٣
حكم رفع الصوت استخفافاً واستهانة ٣٥	حكم رفع الصوت استخفافاً واستهانة ٣٥
الحكم الثاني ٣٥	الحكم الثاني ٣٥
الحكم الثالث - قول المعتزلة بمحبوط الأعمال ، والرد عليهم ٣٦	الحكم الثالث - قول المعتزلة بمحبوط الأعمال ، والرد عليهم ٣٦
حكمة التشريع في هذه الآية ٣٧	حكمة التشريع في هذه الآية ٣٧
المناجي البلاعية ٣٩	المناجي البلاعية ٣٩

٤٠.....	ما يستفاد من هذه الآية
٤١.....	الأية الثالثة – النداء الثالث
٤٢.....	سبب نزول الآية
٤٣.....	خلاصة ما قبل في روایت سبب النزول
٤٤.....	اختلافهم فيما ذكر الواليد
٤٥.....	حكمة التعبير بـ (إن) في قوله (إن جاءكم)
٤٦.....	نکیر (فاسق) و (نباء)
٤٧.....	معنى الفسوق
٤٨.....	القراءات في (فتیینا)
٤٩.....	جملة (أن تصبوا) من الإعراب
٥٠.....	معنى الآية
٥١.....	الأحكام الشرعية في الآية - الحكم الأول
٥٢.....	الحكم الثاني - وجوب التثبت بخصوص الفاسق
٥٣.....	الحكم الثالث - إملأة الفاسق
٥٤.....	الحكم الرابع - ولایة الفاسق
٥٥.....	الحكم الخامس
٥٦.....	الحكم السادس - خبر مجهول الحال
٥٧.....	الحكم السابع - قبول خبر الواحد العدل
٥٨.....	الحكم الثامن - شهادة الفاسق

٥٧.....	الحكم التاسع - عدالة الصحابة
٥٨.....	ما ورد في فضل الصحابة
٥٩.....	حكمة التشريع في الآية
٦٠.....	المنهي البلاغية في الآية
٦٢.....	ما يستفاد من الآية
٦٣.....	الآية الخامسة - (وإن طائفتان)
٦٤.....	سبب نزول الآية
٦٥.....	خلاصة ما جاء في أسباب النزول
٦٧.....	القراءات في قوله (اقتتلوا)
٦٨.....	حكمة التعير بـ (إن) في قوله (وإن طائفتان)
٦٩.....	الفرق بين العدل والقسط
٧١.....	معنى الآية
٧٢.....	الأحكام الشرعية في الآية
٧٣.....	الحكم الأول - قتل أهل البغى بالسلاح
٧٥.....	الحكم الثاني - أموال البغة
٧٦.....	الحكم الثالث - حكم قتل البغة
٧٨.....	الحكم الرابع - حكم ما تلف بين الفتنين
٧٩.....	الحكم الخامس - حكم الخروج على الإمام
٧٩.....	الحكم السادس - نسبة الخطأ إلى الصحابة

٨٠.....	حكمة التشريع في الآية
٨١.....	المناحي البلاغية في الآية
٨٣.....	ما يستفاد من الآية
٨٣.....	الآية الخامسة - النداء الرابع (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم)
٨٤.....	سبب نزول الآية
٨٦.....	خلاصة ما قبل في سبب نزول الآية
٨٧.....	معنى السخرية ، و (قوم)
٨٨.....	المقصود بـ (القوم) هنا
٨٩.....	حكمة التخصيص بالنساء بعد الرجل في السخرية
٩١.....	معنى قوله ﷺ (إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم)
٩٣.....	القراءات في قوله (عسى)
٩٣.....	معنى : اللمز والتباizer
٩٥.....	المقصود بـ (الاسم) في قوله (بئس الاسم الفسوق)
٩٧.....	معنى التوبة - قوله (هم الظاللون)
٩٧.....	معنى الآية
٩٨.....	الأحكام الشرعية في هذه الآية - الحكم الأول
٩٩.....	الحكم الثاني : النهى يقتضى التحريم
٩٩.....	الحكم الثالث : النهى عن التلقيب بلقب السؤ
١٠٠.....	ما استثنى العلماء في الألقاب

الحكم الرابع - الوعيد لمرتكب هذه المنهيات ١٠١
مذهب المعتزلة في مرتكب المعصية ، والجواب عنه ١٠٢
الحكم الخامس - التوبية من جميع ما ذكر من المنهيات ١٠٣
الحكم السادس - الفرق بين الفسق والظلم ١٠٣
حكمة التشريع في الآية ١٠٥
المناجي البلاغية في الآية ١٠٦
ما يستفاد من الآية ١٠٨
الأية الخامسة - النداء الخامس للمؤمنين ١١٠
سبب نزول الآية ١١١
خلاصة ما قيل في سبب النزول ١١٢
معنى (اجتبوا) ١١٣
معنى (الظن) ، و(كثيرا) وتنكيره ١١٣
معنى (إثم) و (ولا تجسسوا) و (الغيبة) ١١٤
معنى (ميتا) و (أيحب) و (فكرهتموه) ١١٥
معنى الآية ١١٧
الأحكام الشرعية في الآية - الحكم الأول ١١٩
الحكم الثاني - مفهوم الظن ١٢٠
الحكم الثالث : النهي عن التجسس ١٢٠
الحكم الرابع : حكم الغيبة ١٢٢

الحكم الخامس : جواز الغيبة في بعض الموضع ١٢٥	١٢٥
الحكم السادس : قل قوم : الغيبة لا تكون إلا في الدين ١٢٥	١٢٥
الحكم السابع - مفهوم الآية والحديث (ذكر أخاك) ١٢٦	١٢٦
الحكم الثامن - حكم منطق الآية ١٢٧	١٢٧
الحكم التاسع - الأمر بالتقوى ١٢٨	١٢٨
حكمة التشريع في الآية ١٢٨	١٢٨
الناحى البلاغية في الآية ١٢٩	١٢٩
ما يستفاد من الآية ١٣٢	١٣٢
الآية السابعة - النداء العام للمؤمنين وغيرهم (يا أيها الناس) ١٣٣	١٣٣
سبب نزول الآية ١٣٤	١٣٤
حكمة بقى الخطاب على العموم (الناس) ١٣٥	١٣٥
أنواع الخلق ١٣٧	١٣٧
أقسام الخلق - شعوبا وقبائل ١٣٧	١٣٧
معنى التعارف ١٣٨	١٣٨
التصود بالتعرف هنا ١٣٨	١٣٨
أكرم الناس عند الله ١٣٩	١٣٩
معنى الآية ١٤٠	١٤٠
الأحكام الشرعية في الآية - الحكم الأول ١٤١	١٤١
الحكم الثاني - التفاخر بالأنساب ١٤١	١٤١

الحكم الثالث : الكفاعة في النكاح ١٤٢
أدلة السنة على كفاعة الدين ١٤٣
الحكم الرابع ١٤٤
الناحى البلاغية في الآية ١٤٥
ما يستفاد من الآية ١٤٧
الخاتمة ١٤٨
أهم مصادر ١٥١
فهرس الموضوعات ١٥٣

رقم الإيداع

بدار الكتاب المصرية

٢٠٠٢ لسنة ١٩٨١٥

مطبعة رشوان